تصوير أبو عبد الرحمن الكردي

مصطفى بكري

منتدى إقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com

# الفوضى الخلاقة أم المدمرة

## مصر في مرمى الهدف الأمريكي

مكتبة الشروق الدولية

# الفوضى الخلاقة ... أم المدمرة!!

## مصر في مرمى الهدف الأمريكي

الطبعـــة الأولى
١٤٢٦هـ ـــ يوليو ٢٠٠٥م

٩ شارع السعادة - أبراج عثمان - روكسى - القاهرة
تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ - ٤٥٠١٢٢٩ - ٢٥٦٥٩٢٩
Email: < shoroukintl @ hotmail. com >
< shoroukintl @ yahoo.com >

مصطفى بكرى

# الفوضى الخلاقة... أم المدمرة!!

## مصر فى مرمى الهدف الأمريكى

مكتبة الشروق الدولية

# إهـــداء

إلى مـحـمـد حـسنين هيكل

الأســتاذ والـصـديق والإنســان

تمر مصر بمرحلة تحول مهمة وخطيرة . . مرت بها معظم دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية . .

وإذا كانت مصر مفتاح الشرق الأوسط ، فلم تتوان الولايات المتحدة فى دراستها ووضع الخطط المتتالية والمعدلة للتعامل معها ، ومن ثم مع الشرق الأوسط . .

لا تتم تلك الدراسات فى الخفاء ، بل يتم الإعلان عنها ونشرها فى مختلف وسائل الإعلام . . ومنها الكتب ، والإنترنت ، وتُعقد الندوات العلنية لمناقشتها . .

ومن أشهر تلك الدراسات الحديثة ، وما يتبعها من خطط :

**«الشرق الأوسط الموسع» و«تقرير مؤسسة راند»** .

وفى هذا الكتاب ، يرصد مصطفى بكرى بحنكته الصحافية وحسه السياسى دراسة **«الشرق الأوسط الموسع»** ، والمفهوم الجديد لمستشارة الأمن القومى كونداليزا رايس : **«الفوضى الخلاقة»** .

ومع متابعة رصد كاتبنا المتميز ، وواقعنا المُعاش ، سوف يرى القارئ مدى تجاوب الحكومة المصرية أو عدم تجاوبها مع نقاط الخطة بكاملها ، والذى قد يصل للرفض ـ خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية ! !

**عادل المعلم**

**يونيو ٢٠٠٥م**

تشهد المنطقة العربية فى الوقت الراهن تطورات سياسية مهمة، على صعيد ما سمى بقضية «الإصلاح ونشر الديمقراطية»، فالكثير من الحكام وقادة النخب السياسية أصبحوا مرضى بهذا الشعار، يطلقونه فى كل المناسبات، ويسعون دومًا إلى ترديده حتى بدا الأمر وكأنهم تناسوا كافة القضايا الأخرى، وحصروا خطابهم السياسى والإعلامى فى هذه الأجندة وحدها.

إن الغريب فى كل ذلك أن كثيراً ممن يرددون هذه الشعارات فى الوقت الراهن، هم أنفسهم الذين مارسوا الديكتاتورية والاستبداد على مدى سنوات طوال حكموا فيها أقطار الأمة بيد من حديد، وكانت مبرراتهم دائمًا مبررات واهية ولا تقنع أحداً.

وعندما أطلق وزير الخارجية الأمريكى السابق «كولن باول» مبادرته الشهيرة عن «الديمقراطية والتنمية» فى نهاية عام ٢٠٠٣م، بدأ حكام المنطقة يتحسسون رءوسهم، وأدرك كثيرون منهم أن واشنطن جادة فى فرض أجندتها على بلدانهم خلال المستقبل المنظور.

وبعد مبادرة «باول» انهمر على المنطقة سيل عاصف من المبادرات: «الشرق الأوسط الكبير، الشرق الأوسط الموسع، الإصلاح ونشر الديمقراطية» وغير ذلك من المبادرات التى ظلت ولا تزال بنداً دائمًا فى محادثات وجولات المسئولين الأمريكيين مع القادة والحكام العرب.

وكانت مقررات قمة الدول الثمانى فى چورچيا وما تلاها من قمة استانبول فى منتصف عام ٢٠٠٤م هى البداية الحقيقية لنقل هذا المخطط من حيز المذكرات والأدراج إلى أرض الواقع، حيث بدأت الأجندة تتوالى، والمطالب تتعدد لتشمل كافة الأوضاع المجتمعية فى المنطقة العربية من الدين إلى السياسة، ومن طريقة العيش إلى منظومة القيم، ومن تسليح الجيوش إلى مفاهيم المقاومة والإرهاب.

بيد أن التطور الأكثر أهمية الذى شهدته المنطقة خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٥م، هو ما اصطلح على تسميته بـ **«الفوضى الخلاقة»**، وهو مخطط يستهدف إحداث القلاقل فى المنطقة، وصولاً إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية وفقًا لحسابات المصالح الأمريكية والإسرائيلية فى المنطقة ووفقًا لمشروع **«الشرق الأوسط الكبير»**.

وهذا المخطط الذى تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية «كونداليزا رايس» فى العديد من أحاديثها وخطاباتها السياسية يستهدف تفعيل التناقضات الراهنة فى البلدان العربية والدفع بها حتى ولو أدى ذلك إلى إسقاط الأنظمة الحليفة والموالية للولايات المتحدة، وعندما قيل لوزيرة الخارجية الأمريكية إن الفوضى الخلاقة قد تقود إلى تولى الجماعات الأصولية المتشددة مهام السلطة فى البلدان العربية والإسلامية، لم تكترث بالأمر كثيراً، بل قالت إن مخاوف الأنظمة من الإسلاميين يجب ألا توقف حركة الإصلاح، وراحت تطلق شعار الحوار مع الأصوليين كوسيلة لدعم الديمقراطية فى المنطقة.

ومع تزايد الهجمة الأمريكية على المنطقة، ومحاولة العبث بأمنها القومى فى العديد من البلدان العربية، كانت مصر فى مقدمة العناوين المستهدفة للمخطط الجديد والذى يعنى التخلى عن التحالف مع النظام وممارسة الضغوط عليه للقبول بالأجندة الأمريكية كاملة، ثم دفع الأمور بالبلاد إلى حد الصدام عبر ممارسات بعضها معلن لإشاعة الفوضى، وإطلاق يد القوى المناوئة.

لقد تحركت العديد من القوى فى الشارع المصرى دفاعًا عن ثوابتها وحريتها، إلا أن العديد من هذه القوى وجدت فى الحملة الأمريكية ضد النظام المصرى فرصة للتحرك، وهى على يقين أن هناك قوى لن تصمت أمام تجاوزات النظام وعصفه بحريتها.

ورغم أن كافة القوى الشريفة فى مصر تدرك طبيعة الأهداف الأمريكية وحقائق المخططات الاستراتيجية مستدلة فى ذلك بالنموذج العراقى، إلا أنها لم تتوان عن استغلال الحالة الراهنة حتى وإن لم يكن بينها وبين صناع القرار فى واشنطن أية وسيلة للحوار.

وخلال الآونة الأخيرة ومع تفاقم الأوضاع على الساحة المصرية وازدياد حدة الاحتقان السياسى، بدأت واشنطن تدخل إلى المسرح مباشرة، سواء من خلال التدخل فى شئون القضاء، أو فرض نوع من الحماية من طرف واحد على الأقباط والمتاجرة بمشاكلهم، أو تمويل العديد من منظمات المجتمع المدنى على غير سند من قانون، وصولاً إلى فرض أجندة محددة على النظام تطال سيادته الوطنية وتمثل تدخلاً سافراً فى مفاهيم الإصلاح وآلياته.

لقد تناولت هذه الأحداث والوقائع على صفحات «الأسبوع» فى الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م، ورأيت أنه من المناسب الآن نشر بعض ما تم طرحه ووضعه فى سياقه السياسى، ليكون مؤشراً مهماً على تطورات المرحلة المقبلة فى مصر، والتى تثير قلق الكثيرين فى الوقت الراهن.

إن أحداً لا يستطيع أن يتنبأ بالمضمون الحرفى لما ستشهده الفترة القادمة، إلا أن كثيراً من المحللين يرون أن الشهور القليلة القادمة ربما تكون أخطر فترة فى تاريخ النظام الحاكم فى مصر.

لذلك كان من الضرورى أن أطرح هذه الحقائق والتصورات التى ترسم بعضاً من ملامح المستقبل، فى ضوء خطط ومؤامرات الواقع الراهن، علّنى بذلك أكون قد قدمت لجيلنا الحالى صورة حقيقية للمؤامرات الأمريكية والصهيونية التى تخبئ وجهها القبيح تحت شعارات «الإصلاح والديمقراطية».

**مصطفى بكرى**

# قبـــل أن تقـــرأ

١- حـــدث فى أوكـــرانيـــا
٢- حـــدث فى مـــصـــر
٣- الأرض الخـــصـــبـــة

هذه أحداث ثلاثة . . وقائع ما جرى فى أوكرانيا، وواقعة زيارة مادلين أولبرايت، وتدخلها السافر فى شئون مصر، وأخيراً . . هذه الحالة التى يعيشها الشعب المصرى فى الوقت الراهن.

وقد أردت من خلال ضم الوقائع والأحداث الثلاثة فى فصل واحد أن أؤكد عدداً من الحقائق:

**أولاً**: أن مخطط التدخل المباشر وارد خاصة فى الانتخابات الرئاسية القادمة، وأن نموذج ما جرى فى أوكرانيا قد تسعى واشنطن إلى تطبيقه فى مصر، بغض النظر عن إمكانات الفشل أو النجاح.

**ثانيًا**: أن زيارة مادلين أولبرايت إلى مصر فى ٢٦ يناير من العام ٢٠٠٥م وتدخلها المفضوح فى شئون الصحافة والأحزاب والمجتمع المدنى أمر يكشف عن عجز النظام وعدم قدرته على حماية أمنه القومى أولاً، واستمرار أمريكا فى خطتها بأشكال أكثر فاعلية ثانيًا، فبعد زيارة أولبرايت تجسدت الوقاحة الأمريكية فى قيام السفير السابق «ديفيد وولش» بتقديم مليون دولار أمام وسائل الإعلام لست من منظمات المجتمع المدنى المصرية داخل مقر السفارة وأغلبها كان مكلفًا بأجندة سياسية من مراقبة الانتخابات إلى تقديم التقارير.

**ثالثًا**: أن التقرير الثالث هو مجرد رصد لحالة الشعب المصرى فى الظرف الراهن، وهى حالة تعكس تراجع مستويات الدخل، وازدياد حدة الفقر، وتراجع الأمل، وغياب الفعل السياسى والمشاركة فى صنع القرار، وكل هذه أرضية خصبة لقوى التطرف فى الداخل، والقوى المتربصة بالوطن فى الخارج.

. . فقط مطلوب التأمل. . قبل أن نغوص فى قراءة المخططات وآليات الفعل الأمريكى والغربى والداخلى أيضًا.

# ١- حدث فى أوكرانيا

قبيل أن يغادر إلى بلاده، استدعى السفير الأمريكى «ديفيد وولش» فى مصر ستة من المارينز الجدد، أعلن فى مؤتمر صحفى بحضور وسائل الإعلام أنه قرر منحهم مليون دولار، تدعيمًا «للديمقراطية والإصلاح»، علت الابتسامة وجوه المشاركين فى الحفل، تسلموا الشيكات، انصرفوا وهم على ثقة أن أحدًا لن يقترب منهم!!

لم تكن تلك هى البداية . . فالأموال الأمريكية والصهيونية والغربية تزحف إلى الجيوب منذ ما يقارب العقدين من الزمان، بالأمس كانوا يحاولون التبرير، أما اليوم فهم يعلنونها صريحة نحن جند أمريكا القادمون، تذكرت مقولة كولن باول «أمريكا لن تساعد هذه المنظمات إلا إذا أصبحوا جنودًا أمريكيين مخلصين!!».

الأموال تتدفق بلا حساب: من صربيا، إلى چورچيا إلى أوكرانيا إلى مصر إلى اليمن إلى الأردن إلى لبنان، واشنطن تعلن أنها حجبت ٢٠ مليون دولار من المعونة الأمريكية المقدمة لمصر، وقررت تخصيصها لمنظمات المجتمع المدنى، ناهيك عن المبالغ التى تتدفق من العديد من الهيئات الأخرى، أموال تدخل الجيوب بلا حساب بعضها معلن وبعضها غير معلن.

چورج سورس فى قلب الحدث، والمعهد الديمقراطى الأمريكى والمعهد الجمهورى الدولى، ونوفيب ودانيدا وفوردفونديشن وحتى جامعة حيفا الإسرائيلية، الكل يدفع والكل يُعد لكوادر اللحظة القادمة، وحتى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لم تتوان هى الأخرى عن تقديم الأموال ورعاية المؤتمرات.

فى يناير ٢٠٠٣م أصدرت الوكالة تقريرًا يحمل عنوان «المساعدة الدولية باسم المصلحة الوطنية» قالت فيه: من الآن فصاعدًا لن تحتفظ الوكالة ببرامجها لأجل التخفيف من مآسى الإنسانية، لكنها شرعت بتشجيع الإصلاحات الديمقراطية.

فى صيف ٢٠٠٣م سافر چيمس بيكر إلى چورچيا، كانت واشنطن قد أعدت العدة وهناك وقف بيكر يحذر الرئيس الچورچى الشرعى، دعاه إلى ضمان شرعية الانتخابات، أبلغه رسالة واضحة أن واشنطن لن تقبل بالديكتاتورية، وكان يشير بأصابعه إلى «ميخائيل ساكشفيلى» ذلك المحامى الشاب وكأنه الرجل المنتصر!

دعوه إلى ملتقى دراسى فى بلجراد ليتعلم كيفية إقامة ثورة مخملية كتلك التى شهدتها صربيا، كانت مؤسسة چورچ سورس «معهد المجتمعات المفتوحة» هى التى تتولى الإشراف المالى والسياسى، چورچ سورس رجل الاقتصاد اليهودى المجرى الأصل، الأمريكى الجنسية كان هو المسئول الأساسى الذى أشرف على تدبير عملية الانقلاب السلمى فى جورچيا فأطاح بـ «شيفرنادزه»(*) وجاء بـ «ساكشفيلى»، بعد أن أسس حركة شبابية قدم إليها ملايين الدولارات حملت شعار «يكفى»، إنها شبيهة بحركة «أبتور» الصربية التى أسقطت ميلوسيفتش فى بلجراد سنة ٢٠٠٠م، وهكذا تمكنت المئات من منظمات المجتمع المدنى من إحداث الانقلاب فى چورچيا.

كما هو الحال فى يوغوسلافيا ثم انتقلت التجربة إلى أوكرانيا، كانت الخطة معدة جيداً، هناك ٣٠٠٠ منظمة من منظمات العمل المدنى التى تم تأسيسها بمقتضى القانون الصادر عام ١٩٩٦م، وحسب الإحصاءات الرسمية فإن ٦٨ مليون دولار قدمت لهذه المنظمات كدعم أمريكى لها، قررت واشنطن إسقاط النظام الحليف مع روسيا، اختارت لهذا الغرض واحداً من رجالها، إنه «فيكتور يوشينكو» دفعت به إلى انتخابات الرئاسة وفرت له ملايين الدولارات وأعدت معه السيناريو.

صدرت التعليمات إلى فرق المارينز المسماة بمنظمات المجتمع المدنى، انطلقت إلى الشارع فى ظل حماية أمريكية معلنة الهدف إسقاط «يانوكوفيتش».

بدا المشهد وكأنه ثورة شعبية يقودها الديمقراطى «يوشينكو» فى مواجهة الرئيس الحالى، ارتفعت الأعلام البرتقالية، انطلقت الشعارات تعلن الثورة، كانت الأموال توزع فى ساحات التظاهر وكانت الأيادى الخفية تلعب، وكانت الخطب والسيناريوهات تعد مسبقًا، تحت إشراف أمريكى مباشر، وهكذا أصبح كل شىء جاهزاً للتنفيذ.

كانت البداية العملية استفتاءات مزورة صنعتها منظمات ممولة من قبل مكتب الاستعلامات المركزية الأمريكية، والمؤسسة القومية الديمقراطية، صبت جميعها لصالح يوشينكو.

(*) كان شيفرنادزه وزير خارجية جورباتشوف فى آخر سنوات الاتحاد السوفيتى، وقام بدور فعال فى تفكيك الاتحاد السوفيتى، وعلى إثره فاز برئاسة چورچيا، وعندما انتهى دوره استبدل بآخر أكثر موالاة للسياسة الأمريكية.

بدأت الانتخابات يوم الأحد ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤م، وعند الثالثة ظهراً بدأ «يوشينكو» فى تنفيذ السيناريو، بدأ أولاً فى إخطار وكالات الأنباء بأن أكثر من ٢٥٠٠ مراقب دولى مُنعوا من المراقبة فى مكاتب التصويت، وعلى الفور دفع بنشطاء المنظمات الممولة للتجمع أمام مقر اللجنة الانتخابية الرئيسية والتنديد بتزوير الانتخابات!!

فى الثامنة مساء أغلقت صناديق الاقتراع، وقبيل الفرز أعلن الموفد الخاص للرئيس بوش «ريتشارد لوجار» أنه يجب إلغاء الانتخابات، ومع بدايات الفرز كان الرئيس «يانوكوفيتش» يبدو متفوقًا إلا أن العديد من المعاهد الممولة راحت تعطى توقعات بفوز «يوشينكو» بنسبة ٥٨٪ مقابل ٣٩٪.

لم تكُن صناديق الانتخابات قد اكتمل فرزها بعد، ومع ذلك دفع بعشرات الألوف من النشطاء إلى وسط العاصمة «كييف» ليعلنوا الانتصار.

وفى منتصف الليل كانت اللجنة الانتخابية قد أعلنت أن «يانوكوفيتش» حصل على ٥١,١٣٪ بينما حصل «يوشينكو» على ٤٨,٤٥٪، ثار «يوشينكو» وأنصاره ضد النتائج الأولية وأعلن أن الانتخابات مزورة حتى قبيل أن تعلن اللجنة تقريرها النهائى ودعا أنصاره إلى إعلان المقاومة غير العنيفة ضد الديكتاتورية.

بعد ساعات قليلة كانت النتائج النهائية تشير إلى فوز «يانوكوفيتش» بـ٤٩,٥٧٪ وهزيمة منافسه «يوشينكو» الذى حصل على ٤٦,٥٧٪.

ساعات قليلة ويصدر بيان من منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا تقول فيه: إن أوكرانيا لم تف بالمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، وبعد ذلك بساعة واحدة كان المندوب الأمريكى «ريتشارد لوجار» يتهم السلطات الأوكرانية بفبركة النتائج.

وفى نحو الثامنة مساء كان الرئيس الروسى «بوتين» هو أول من هنأ السيد «يانوكوفيتش» بالفوز، إلا أن واشنطن راحت تمارس ضغوطها على الرئيس الروسى لإجباره على سحب اعترافه، وراحت تطلق العديد من المنظمات فى أمريكا والخارج لاتهام أوكرانيا بتزوير الانتخابات وعدم الاعتراف بشرعيتها، بينما نزل الشارع أكثر من مائة ألف متظاهر فى شوارع كييف.

الفنادق واللقاءات الخاصة وزيارة جريدة «المصرى اليوم» كانت «أولبرايت» تطلق ساقيها للريح.

وفى صحيفة «المصرى اليوم» - التى اشترى أسهمها عدد من رجال الأعمال منهم السيد صلاح دياب وكيل شركة «هاليبرتون» لخدمات النفط فى مصر - كان اللقاء مع عدد من الشخصيات منهم عبدالمنعم سعيد وصلاح منتصر ومحمد سلماوى ومها عبدالفتاح وسليمان جودة ومجدى مهنا وهشام قاسم العضو المنتدب للصحيفة، وهو بالمناسبة عضو مجلس إدارة مركز ابن خلدون.

وفى اللقاء الذى حضره عدد من المحررين بالصحيفة قالت «أولبرايت»: «إن سبب اختيارها جريدة «المصرى اليوم» هو استقلالية الجريدة وتبنيها وجهات نظر جديدة وجديرة بالاهتمام، وتبنيها نظرة تقدمية عن دور الصحافة والديمقراطية.

فى هذا الوقت كانت الصحيفة قد اتخذت قراراً بإبعاد رئيس تحريرها أنور الهوارى لمجرد أنه اعترض على نشر إعلان عن خمور الويسكى، وسمح فى عموده لبعض القراء أن ينتقدوا إقدام صحيفة مصرية على نشر إعلان فاجر بهذا الشكل، فما كان من السيد هشام قاسم الحاكم الفعلى للصحيفة والمسئول عن العلاقة مع السفارة الأمريكية إلا أن قام بوقف الزميل أنور الهوارى رئيس التحرير عن العمل وكذلك الزميل عادل القاضى مدير التحرير لمدة شهر ثم يجرى التحقيق معهما تمهيداً لفصلهما.

وبعد ذلك أجبر على ترك العمل بالصحيفة... إنه نموذج للديمقراطية جدير بالاهتمام.

فى المساء كانت «أولبرايت» على موعد مع قيادات حزب الغد على عشاء أقامته الدكتورة منى مكرم عبيد سكرتير عام الحزب - التى قدمت استقالتها مؤخراً - فى منزلها وبحضور عدد من قيادات الحزب أبرزهم أيمن نور وآخرون.

***

## ٣- الأرض الخصبة

هل قرأتم هذا التحقيق الخطير الذى نشرته صحيفة «الأهرام» القاهرية ٧ يناير ٢٠٠٥م وهل تأملتم الأرقام وعرفتم الأسباب؟.. ثم الأهم ماذا أنتم فاعلون؟

كان التحقيق ينضح بالمرارة، الكلمات جاءت على ألسنة عدد من كبار أطباء القلب وأساتذة الجامعات المصرية، جاءت الحقائق صارخة، والتقارير العلمية دامغة..

قال الأساتذة: إن ربع المصريين مصابون بضغط الدم، و٥٠٪ من الشباب فوق سن الـ ٢٥ لديهم ارتفاع فى ضغط الدم، وهناك ٥ ملايين مصرى يصابون بالضغط سنويًا وينضمون إلى القائمة!!

أذهلتنى الأرقام، أصابتنى بالصدمة، إنها تشبه تلك الأرقام التى تحدث عنها من قبل أستاذ الطب النفسى ورئيس الجمعية العالمية للأطباء النفسيين د. أحمد عكاشة، الذى أكد أن نحو ٦ ملايين مصرى مصابون بأمراض نفسية، وأن هناك حوالى عشرين مليونًا مصابون بأعراض الاكتئاب.

توقفت أمام مقولة أطلقها د. هانى عبدالرازق نائب مدير المعهد القومى للقلب فى هذا التحقيق المثير، حيث قال: «إن ضغط الدم المرتفع مجهول السبب فى حوالى ٩٥٪ من المرضى»!!

ابتسمت ساخرًا، لأننى أدرك أن د. هانى يعرف الأسباب جيدًا، وربما قرأها فى وجوه المرضى، أو استمع إليها من باب الفضفضة، التى يلجأ إليها المريض، وكأنه أمام لحظة الاعتراف الأخير!!

ياه!!.. ٥ ملايين يصابون سنويًا بحرق الدم، أى أن دم الـ٧٠ مليون مصرى قد احترق، فى ١٤ عامًا مضت، إنه إنجاز رائع لحكومة الحزن وحزن الحكومة، هكذا تكون الإنجازات، وهكذا تتحقق المساواة بين أبناء الشعب العامل.

ثمة سؤال يطاردنى: ترى هل إخواننا من كبار الحكوميين وأتباعهم وأتباع أتباعهم قد نالهم من الحظ نصيب؟، هل احترقت دماؤهم مثلنا؟ وهل أصيبوا بأمراض القلب وتبعاتها، كدليل على الشفافية وتكافؤ الفرص، أم أنهم «رايقين وهادين وكده حلوين؟!».

لست فى حاجة إلى أن أبحث عن الأسباب والمسببات، فكله على عينك يا تاجر.. إذا نزلت إلى الشارع قطعًا دمك سيحترق، وترتفع معدلات الضغط بطريقة تذهلك، الناس عصبيون، الوجوه تبدو مكشرة، مكتئبة، اختفت الابتسامة فى ظروف غامضة، تزايدت حالات المجانين الذين يقفون على نواصى الشوارع، بعضهم يسعى إلى تنظيم المرور فى محاولة للتأكيد أن الجنون ظاهرة طبيعية وفعل حضارى.. وهناك من يمضى إلى غير سبيل يحدث نفسه، فيظن أنه يلهم الجماهير.. عيون زائغة تحملها أجساد يقال إنها آدمية، تشعر فيها بحزن ومرارة تعكس الأزمة.

حوادث السيارات تعددت، فى عام واحد يسقط أكثر من ٢٣ ألف قتيل وجريح، حوالى ربع ما خسرناه من شهداء فى كافة الحروب التى خاضتها مصر فى عهدها الحديث، لماذا يحدث ذلك، مع أن وسائل المواصلات قد تقدمت، والطرق جرى إصلاح وتطوير الكثير منها؟.. إنها الحالة التى طغت على حياة المصريين فى هذه الأيام.

يخرج السائق من منزله، تلاحقه المطالب وتحاصره من كل اتجاه، يدب خناقة عنيفة مع زوجته، يقول إنها لا تقدر ظروفه، وأبناء يصدعون رأسه بالمصاريف والأكل والشرب، وفى مواجهة المنزل يتعمد البقال أن ينظر إليه شذراً، يطارده فى الرايحة والجاية، لماذا لا تسدد ما عليك؟ غداً سيأتى كشاف العدادات، لم أدفع فاتورة الكهرباء بعد، هناك أكثر من تهديد بقطع الكهرباء عن المنزل.. يشتم رائحة اللحوم فى الشارع، ياه وحشانى يا حلوة أكثر من شهرين وأنا أنتظر منك قطعة.. يمضى السائق مسرعًا، يبدو عقله شارداً، إنه يفكر كيف الخروج من الفقر المدقع؟ كيف يسدد ما عليه من ديون؟.. يشعر أن دماءه تحترق، دوس بنزين، وفجأة تحدث الكارثة وينتهى كل شىء.

أصبح المصرى بلا أمل.. لم يعد لديه خيار، يجب أن يرضخ ويستكين، ينتظر الفرج لكنه يأبى أن يأتى، تمضى الأيام ثقيلة، وفى النهاية يبدو كمن يبحث عن الموت بأى وسيلة.. إنه يريد أن يرتاح من عبء المشاكل والأزمات.

تزايدت حالات الانتحار بشكل كبير، هذا شاب عاطل عن العمل، بحث فى كل السبل، وقف أمام الطوابير ساعات وأيامًا، حاول أن يجد لنفسه فرصة، والده

صرف عليه دم قلبه وانتظر، لكن الانتظار طال، أصبح الشاب عبئًا على الأسرة من جديد، تأمل واقعه، نظر إلى مستقبله، وفى النهاية أطلق ساقيه للريح، وغاص فى عمق النيل.

وقائع بشعة تنشرها الصحف عن آباء يعجزون عن تدبير جنيهات قليلة كمصاريف دراسية أو ملابس مع بداية العام، مطالبهم محدودة، لكنهم عاجزون، وفجأة يصبحون مجرد خبر صغير فى صفحة الحوادث.

يسمع المسئولون بالوقائع، يبتسمون بهدوء غريب، ولا يعلقون، إنه تصرف شخصى، ونحن فى زمن الحرية واحترام الآخر، من حقك أن تعيش محترق الدم أو تموت كمدًا، فكلا الخيارين سواء.

منذ عدة أشهر نشرنا واقعة انتحار الباحث المرموق عبدالحميد شتا، الذى حصل على المركز الأول فى مسابقة الملحقين التجاريين بوزارة الاقتصاد، إلا أنه استبعد وعندما سأل عن السبب قيل له: «أنت غير لائق اجتماعيا لأن أباك فلاح». احترق دمه، اشتعل غضبه، أدرك أنه لا مكان له، مضى بخطى حثيثة إلى كوبرى قصر النيل، وهناك ألقى بنفسه فى جوف النيل.

كنا نظن أن واقعة كتلك كفيلة بأن تسقط حكومة، أو تفتح باب التحقيق لتوقيع العقاب على الظالم، كنا نظن أن الوزير المسئول فى هذا الوقت «جناب يوسف بك بطرس غالى» سيجرى توبيخه على تلك الإهانة التى وجهها للملايين الفلاحين والفقراء فى مصر، لكن واأسفاه، لم يعلق أحد، لم يفتح أحد بابًا للتحقيق، قسم الشرطة قيد القضية مجرد انتحار مجهول السبب، ويوسف بطرس غالى تمت ترقيته وأصبح وزيراً لمالية مصر!!

كيف لا تحترق دماؤنا؟ ونحن نرى مجتمعنا وقد تفتت إلى قلة قليلة تحكم وتتحكم، تمتلك كل شىء، تسخر القانون كما تريد، وأغلبية ساحقة لا تمتلك قوت يومها، أعياها التعب والألم والتهميش، بينما فقدنا ما كان يسمى بالطبقة الوسطى التى جرى تفكيكها وسحقها وبيعها لتجار الخردة.

ليس مهمًا أن يكون البهوات الجدد عقولاً تفكر، أو وجوهًا تتميز بالاستقامة ونظافة السمعة، كل ذلك ليس مهمًا، المهم أنهم ينتمون إلى ذلك النسل الغريب،

الذى طغى على المجتمع وتسيده، واستولى فجأة على كل الفرص، واحتكر لنفسه السلطة والثروة، وأغلق الباب أمام الجميع.

فى كل مؤسسة، وفى كل وزارة، أصبح الشعار المرفوع «متمترسون للأبد»، لا أحد يبرح كرسيه، الكل ثابتون، باقون مخلدون، يبررون بقاءهم، فلا أحد يصلح فى مصر سواهم، إن الوطن لم ينجب مثلهم، أما بقية السبعين مليونًا فهؤلاء هواة، هامشيون، لا يصلحون.

فلتركهم حتى تحترق دماؤهم وساعتها سيصمتون ويكفون عن النكد الأبدى، والحديث عن البديل وتواصل الأجيال.

مطلوب منا جميعًا أن نلهث وراءهم، وأن نحمى ظهورهم، وأن نبقى مجرد فواعلية فى بلاطهم، أن نغنى لهم ونصدح لمنجزاتهم، أن نزيف التاريخ لأجلهم، أن نبرر أخطاءهم، وأن نختصر مصر فى أسمائهم، ثم نهتف من أجل بقائهم إلى الأبد جاثمين على الصدور؛ لأنه لا بقاء للوطن من بعدهم.

كيف لا تحترق دماؤنا، ونحن نرى القطاع العام وقد بيع بأبخس الأثمان، فندق شهير يباع بـ٧٥ مليون دولار مع أن دخله السنوى يزيد على الـ٦٠ مليون دولار، فندق آخر فى مدينة نصر يباع بـ ٩ ملايين جنيه مع أن الأرض التى أقيم عليها تساوى وحدها ٢٤ مليون جنيه، شركة كبرى للأسمنت تم شراؤها بمليار و٢٠٠ مليون جنيه تم الحصول عليها كقرض لأحد رجال الأعمال، وبعد ٤ سنوات عرضها للبيع بأكثر من ٤ مليارات جنيه، وقس على ذلك كثيرًا.

ترى هل هناك أبشع من قضية يوسف والى؟ منذ زمن طويل والصحافة تصرخ وتشير بالبنان وتتهم يوسف والى اتهامات مباشرة.. كنا نقدم الوثائق الدامغة على الفساد والإفساد، ولكن يوسف والى ظل متمترسًا فى موقعه!

كنا نقول: إن يوسف والى أصبح مركز قوة حقيقيًا فى البلد وصل به التحدى إلى حد منع الرقابة الإدارية لأكثر من سبع سنوات من دخول بوابة وزارة الزراعة، ويعين الفاسدين فى مواقع مهمة وخطيرة رغم أنف الجميع، ولكن كأننا كنا نؤذن فى مالطة.

وعندما كتبنا وكتب غيرنا عن قضية المبيدات المسرطنة، وقلنا: إن هناك مئات الآلاف يصابون بسرطان المعدة من جراء المبيدات التى حذر منها الجهاز المركزى للإحصاء منذ عام ١٩٩٧م، كان يوسف والى يخرج لسانه للجميع، يتحدى، ويستمر فى مخطط تدمير صحة المصريين وإصابتهم بالأمراض القاتلة.

ترى هل كان رجالات النظام غائبين؟ ألم يكونوا يقرءون ما نكتب؟ ولماذا اعتبروا أن كلام الصحافة لا يقدم ولا يؤخر؟ وما رأيهم فى الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات مؤخراً بإحالة يوسف والى للتحقيق؟

ألا يمثل ذلك تأكيداً لكل ما نشر خاصة أن المحكمة لم تقرر إحالته للتحقيق بتهمة المبيدات المسرطنة من فراغ، بل إن لديها من الأدلة والبراهين ما يؤكد ذلك.. إن هذا فى حد ذاته يحرق الدماء ويصيب الناس بالجنون.

أعرف أن البعض لا يريد استقراراً لمصر، وأدرك أن بعض العملاء يزج بهم، ولكن يجب ألا تنسوا أن شعب مصر واع، وأنه يستطيع فرز الغث من السمين، وأنكم بإصراركم على التعامل بهذه الطريقة المهينة إنما تفتحون الباب لقوى التآمر فى الداخل والخارج لتنفذ، وتحول مصر إلى عراق آخر.. ولا أظن أن الحملة الأمريكية ـ الصهيونية التى تزعم امتلاك مصر لمشروع نووى لإنتاج الأسلحة بريئة من ذلك، بل ولا أظن أن محاولة تأجيج الفتنة الطائفية فى مصر قد جاءت اعتباطاً.

إن أمريكا وعملاءها يترصدون لمصر، ويتآمرون عليها، وللأسف بدلاً من أن يلجأ النظام إلى الشعب ليكون حصنه العنيد فى مواجهة سيل المؤامرات والطوفان، إذا بالحكم يلجأ إلى أسهل الحلول، ظنًا أن ذلك من شأنه أن يوقف التآمر.

فبعد فترة طويلة من الرفض، فتحت مصر أبوابها لمشروع الكويز الأمريكى ـ الصهيونى، ليمثل بداية كاسحة لاختراق الاقتصاد والصناعة المصرية، ومهما حاولت الحكومة أن تجمل فى ذاك الوجه القبيح لهذا الكويز، فإنها لن تنجح؛ لأننا نعرف أن «الكويز» لا تقل خطورته عن اتفاقات كامب ديفيد المشئومة، بل هى البداية الحقيقية لمشروع السيطرة والهيمنة الصهيونية على المنطقة بأسرها.

سلم النظام الجاسوس عزام عزام إلى العدو الصهيونى، وتخلى عن كل لاءاته السابقة، وراح البعض يقولون إن دماء أبنائنا الستة أهم لدينا من أى جاسوس

صهيونى، ولكنهم نسوا فى غمرة الحماس الكاذب أن هناك العشرات من المعتقلين المصريين فى السجون الإسرائيلية، وأن ما جرى يعنى ترسيخ قاعدة تقول: إن إسرائيل ستسعى بكل قوة للإفراج عن أى جاسوس يقبض عليه فى مصر، وأن ذلك يطلق أيديهم للعبث بالأمن القومى المصرى، خاصة هؤلاء «المحصنين» الذين سيأتون إلى بلادنا تحت عنوان «الكويز».

كان طبيعيّا أن تحترق دماؤنا ونحن نرى «إسرائيل» تقتل أشقاءنا فى فلسطين وعلى الحدود، كان طبيعيّا أن نشعر بالمهانة أمام اغتيال الشهيد أحمد ياسين والرنتيسى ومن قبلهما الطفل الشهيد محمد الدرة دون أن يكون هناك رد فعل، مجرد تحذير، مجرد تهديد بطرد سفير أو وقف التطبيع.

كان طبيعيّا أن نصرخ ونحن نرى عدوان «إسرائيل» على حدود مصر، بيوتًا تهدم فى رفح، وجنودًا مصريين ثلاثة يسقطون شهداء بينما يؤدون واجبهم داخل سيناء، وتكتفى إسرائيل فقط بتوبيخ القتلة.. لم نسمع رد فعل مصريّا واحدًا يقول «لا» أو يحتج على ذلك، فقط كلام باهت أطلقه وزير خارجيتنا ذكرنى بـ «عبدالفتاح القصرى»: «خلاص.. بلاش المرة دى».

أين مصر والعروبة؟ أين مصر الشامخة؟ أين الموقف أمام ما يجرى الآن فى العراق الشقيق؟ لماذا نلتزم الصمت ونحن نرى الجريمة تمتد من بلد إلى آخر لتصل إلى سوريا ولبنان؟ ماذا فعلنا للسودان الذى يمزق الآن أوصالاً وتجرى إعادة فكه وتركيبه وفقاً لأسس معادية للأمة وللأمن القومى المصرى ولمصلحة السودان؟

هل نخاف؟! حتى الخوف لن ينقذنا من المصير والمؤامرة التى تعد لنا الآن، إنهم لا يتوقفون، والتنازلات تغريهم وليس العكس، ومهما قدمنا أو فعلنا فلن يتوقفوا عن مؤامراتهم إلا بتخريب مصر والسعى إلى تقسيمها والقضاء على وحدتها.. إنها هدفهم فى المرحلة القادمة.. إذن ليس أمامنا من خيار سوى إعادة إصلاح البيت من الداخل.. أشركوا الشعب وقاوموا الفساد وأعيدوا الانتماء إلى النفوس التى ملت وضجت، وهى تشعر الآن بحالة من القهر الشديد.

أعرف أن المنافقين ليسوا قلة، وأدرك أن الحواريين لا يكفون عن التحريض ضد

كل رأى حر على أرض هذا الوطن، وهم لا يعدمون الوسيلة، ولكن الساكت عن الحق شيطان أخرس.

هل يدرك قادة النظام وحكام الأمة ماذا يقول الناس فى الجلسات والمتديات، فى المقاهى وعلى ناصية الشوارع، فى المكاتب والبيوت، الكل يشتكى، والكل مهموم، والكل يسأل متى تنفرج الأزمة؟

إن حالة السخط التى تسود الشارع المصرى ليس لها مثيل، وهذا خطر على المجتمع وعلى النظام، ويجب ألا يظن البعض أن حالة الهدوء الظاهرى فى المجتمع المصرى كفيلة بضمان الأمن والاستقرار أبد الدهر، فهذا هو الهدوء الذى يسبق العاصفة.. والعاصفة لن تكون إلا الفوضى التى سيدفع المجتمع بأسره ثمنها.

إذا أردنا فعلاً أن ننقذ ما يمكن إنقاذه فلا بد من الاستماع إلى صوت الناس، لا بد من قراءة الواقع قراءة صحيحة، أما أسلوب كله تمام يا أفندم، فهذا هو الكذب والنفاق بعينه.. الوطن يعيش أزمة حقيقية والهوة شاسعة جداً بين الناس والنظام، والثقة تكاد تكون معدومة، والأمن لن يستطيع وحده أن يتحمل مسألة تسكين الجراح إلى أبد الدهر.

إذا أردنا الخلاص من الأزمة، فالطريق واضح ومحدد ومعروف، أما إذا استمر النظام على عناده، فالخاسر هو الوطن بأسره، والخاسر هو الشعب بكل فئاته.. ولذلك ليس أمامنا من خيار إما الإصلاح الشامل وإما الطوفان!!

***

# الفصل الأول

## فرض الأجندة

١- اتهامات تنتظر الإعلان
٢- حرب على التعليم الدينى
٣- الابتزاز باسم الديمقراطية
٤- قبيل قمة جورجيا (الأمريكية)
٥- مشروع داخل الكونجرس

# [ ١ ]
# اتهامات تنتظر الإعلان

- اتهام مصر بعدم إبلاغ واشنطن بالمعلومات التى حصلت عليها القاهرة قبل أحداث ١١ سبتمبر
- الحكومة المصرية رفضت التعاون مع الأمن الأمريكى وتقديم معلومات كافية حول الإرهابيين المصريين
- التواطؤ مع «الإرهابيين» الفلسطينيين والسماح بتهريب الأسلحة عبر الأنفاق

فى يوليو من عام ٢٠٠٣م قدمت لجنة شئون الحكومة فى مجلس الشيوخ الأمريكى مذكرة إلى المجلس لمناقشتها واتخاذ المواقف العملية بشأنها. المذكرة تحدثت عما أسمته «دور مصر والسعودية فى دعم الإرهاب»، وقد أعد المذكرة ثلاثة من أعضاء المجلس من اليهود وهم: «السيناتور أرلن سبكتر»، و«تشارلز شومر»، و«كارل ليفين».. وقد أطلقوا على المذكرة عنوان: «وثيقة العمل الأمريكى تجاه مصر والسعودية».

وقد جرى إقحام مصر فى هذه المذكرة تحت تأثير جماعات الضغط اليهودية، وخاصة أن المذكرة شارك فى إعدادها عدد من أعضاء جماعة «إيباك» اليهودية ومن بينهم «سيلس ماريز»، و«ريتشارد ماهدف».

وتعد هذه الوثيقة من أشد المذكرات الأمريكية للكونجرس هجومًا على الدول العربية بصفة عامة ومصر والسعودية بصفة خاصة، حيث تؤكد فى بدايتها أن العرب هم المسئولون مباشرة عن أحداث ١١ سبتمبر، وأن حكام العرب وعلى الرغم من صداقتهم الظاهرة للولايات المتحدة إلا أنهم شجعوا أجهزة الاستخبارات والمؤسسات الأمنية على التعاون مع الإرهابيين، وأن المزاج الشعبى العربى العام ضد السياسة الأمريكية؛ لأننا ندافع عن حق الدولة اليهودية فى الوجود.

**وزعمت الوثيقة** أن مصر والسعودية من أكثر البلدان العربية تفريخًا للجماعات الإرهابية، وأن الإرهابيين المصريين والسعوديين هم الأخطر حاليًا على الساحة الدولية، وأن السلطات المصرية والسعودية لا تمارسان أى نوع من الضغوط السياسية أو القانونية على أسر وذوى هؤلاء الإرهابيين الذين يعيشون فى أراضى الدولتين من أجل إجبارهم على الامتثال لقواعد القانون أو زجرهم لوقف عملياتهم الإرهابية.

**وتشير الوثيقة المقدمة** إلى أن الاستخبارات الأمريكية كانت قد تلقت تحذيرات عامة وغامضة من أجهزة أمنية مصرية قبل أحداث ١١ سبتمبر بنحو شهر أو أكثر من أن

عملاً إرهابيًا كبيرًا سيقع فى داخل الأراضى الأمريكية، وأن الأجهزة الأمريكية عندما طلبت المزيد من المعلومات من الأجهزة المصرية لم يكن هناك أى رد، فى حين أن معلومات أخرى أكدت أن المصريين كان لديهم العديد من المعلومات المفصلة عن النشاط الإرهابى لهذه الجماعات سواء بالتحرك فى اتجاه أمريكا أو بالتحرك فى الدول الأوروبية، وأن الحكومة المصرية امتنعت عن عمد وإصرار عن إبلاغ السلطات الأمريكية بهذه المعلومات.

**وقالت الوثيقة:** «إن هناك ثقة كبيرة لدى رجال الاستخبارات الأمريكية بأن الحكومة المصرية لو قامت بالفعل بتسليم هذه المعلومات للجانب الأمريكى لنجحت أجهزة الأمن الأمريكية فى منع العمليات الإرهابية التى وقعت فى ١١ سبتمبر، وإنه آن الأوان لأن يتم فتح هذا الملف الأمنى بقوة مع الحكومة المصرية، وإننا يجب أن نسائل الحكومة المصرية عن حجم المساعدات والمعونات الاقتصادية التى تتدفق عليها سنويًا بمليارات الدولارات، فى حين أنهم يخفون عن بلادنا معلومات أمنية حساسة كادت تؤدى إلى إنقاذ آلاف المواطنين الأمريكيين».

**وتقول الوثيقة:** «إن المصريين أصبحوا الآن فى مراتب عليا داخل تنظيم القاعدة، وأن الرجل الثانى فى القاعدة والمخطط الفعلى لإرهاب ١١ سبتمبر والإرهاب اللاحق - أيمن الظواهرى - نجح فى العام الأخير فى أن يولى المصريين كافة مناصب التخطيط والقيادة الميدانية للعمل الإرهابى فى تنظيم القاعدة، وأن أسماء هؤلاء محفوظة عن ظهر قلب لدى أجهزة الأمن المصرية، وأن أسر كل هؤلاء الإرهابيين خضعوا لتحقيقات مطولة من جانب أجهزة الأمن المصرية، وأنهم كوّنوا ملفات ضخمة عن نشاط وتحرك هؤلاء الإرهابيين، إلا أنهم لم يقدموا هذه المعلومات إلى الإدارة الأمريكية حتى هذه اللحظة».

**وتقول الوثيقة:** «إن الأجهزة الاستخبارية الأمريكية أرسلت مراراً وتكراراً إلى درجة الاستجداء من الحكومة المصرية للحصول على هذه المعلومات، وفى النهاية عندما اضطروا لتقديمها قدموا ما لا يزيد على ٤ صفحات تتضمن معلومات عن تسعة من الإرهابيين بتنظيم القاعدة، فى حين أن معلوماتنا تؤكد أن القيادات المصرية فى

تنظيم القاعدة أو الذين يعيشون فى الدول الأوروبية يزيدون حاليًا على ٢٣٠ «إرهابى» . . كما أن الصفحات الأربع عن هؤلاء التسعة لم تزد على كونها سيرة ذاتية خاصة بكل منهم ولا تفيد كثيرًا فى تحركاتهم وأنشطتهم الإرهابية القادمة، وهذا ما يعطل بالفعل عمل الأجهزة الأمنية الأمريكية التى تقف عاجزة أمام هذا الكم الشحيح من المعلومات المصرية، ولا ندرى إلى متى تسكت الإدارة الأمريكية عن إخفاء الحقائق وإظهار علاقات الصداقة المزعومة مع الحكومة المصرية؟!».

**وتقول المذكرة:** «إننا ندرك أن هناك توجهًا عمديًا من الحكومة المصرية للإضرار بالمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، بل وبالأمن الأمريكى فى الداخل، ونحن نقدم لهم كل عون ومساعدة لتجاوز أزماتهم الاقتصادية المتكررة».

**وتزعم الوثيقة** أن فريقًا أمريكيًا رفيع المستوى توجه إلى القاهرة فى العام ٢٠٠٢م، وكان من ضمن مهامه الرئيسية الالتقاء والتحقيق مع بعض أشقاء وأقارب بعض العناصر الإرهابية المصرية فى داخل مصر، وأن الحكومة المصرية أصرت بغرابة على رفض هذا الطلب وقالوا: أعطونا الأسئلة الأمريكية ونحن نسألهم، واضطررنا بالفعل إلى ذلك، وجاءت الإجابات باهتة وأحيانًا مغلوطة، وعلم بعد ذلك أن أكثر من ١٤ شخصًا مهمًا فى هذه القائمة الأمريكية لم يتم إجراء أى تحقيق أو استجواب معهم. وكالعادة لم تثر الإدارة الأمريكية هذا العمل المصرى على مستوى النقاش أو البحث أو حتى إبلاغ الكونجرس بذلك.

**وتقول المذكرة:** «نحن نعتقد أن مصر أصبحت تملى السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط: الإطار المفروض والإطار المستحب والإطار المرفوض، وكأن مصر أصبحت هى القوة العظمى التى تحرك الإدارة الأمريكية كيفما تشاء وبالطريقة التى تراها».

**وقالت المذكرة:** «إن مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى فى مصر ما زال فى كل تقاريره ومذكراته يؤكد الصعوبات الكبيرة التى تضعها الحكومة المصرية باستمرار أمام عمل هذا المركز، حتى إن خبراءنا فيه لا يفعلون شيئًا سوى قراءة الصحف أو تلقى التقارير الصحفية، وأن الأجهزة المصرية ما زالت تصر على منعهم من إجراء تحقيقات

مباشرة، وحتى إذا تم ذلك يتم فى حدود ضيقة لأبعد الحدود ومع شخصيات غير مؤثرة، يضطر المكتب إلى استجوابها بعد فشله، ومنع أجهزة الأمن المصرية من استجواب الشخصيات المؤثرة».

**وتقول المذكرة:** «إن مثل هذه الأعمال تدل على الإصرار المصرى على منع معلومات أمنية حساسة عن الوصول إلى أجهزة الأمن الأمريكى، وأننا لا ندرى لمصلحة من تقوم مصر الصديقة بأداء هذا الدور الذى ترفض إدارتنا الأمريكية الحديث عنه أو الإشارة إليه».

**وتضيف المذكرة:** «إنه ثبت بالأدلة القطعية والبراهين ذات الحجية الكبيرة أن مصر على علاقة جيدة بكل المنظمات «الإرهابية» الفلسطينية، وأن مصر لديها قوة لدى المنظمات ربما أكثر من ياسر عرفات، وأن الحكومة المصرية لو أرادت أن توقف أعمال «الإرهاب» التى تقوم بها هذه المنظمات فإن ذلك فى متناولها كما حدث مؤخراً فى إبرام الاتفاقات المبدئية بين الفصائل الفلسطينية وبعضها البعض».

**وتقول المذكرة:** «إن الكثير من الأحداث فى هذه المنطقة تمر عبر مصر وبإرادة مصرية دون أن ننتبه إلى ذلك. لقد أصبحت الحكومة المصرية هى المحرض الأول للعمليات الإرهابية الفلسطينية ضد الدولة اليهودية «إسرائيل»، بل إن الحكومات الإسرائيلية السابقة اكتشفت أنفاقًا ومخابئ سرية لنقل الأسلحة المصرية إلى المنظمات «الارهابية» لقتال «إسرائيل»، وكان من الأجدى أن تتم معاقبة الحكومة المصرية وأن تعلن الإدارة الأمريكية أنها دولة إرهابية تؤوى «الإرهابيين» وتمولهم بالأسلحة، إلا أن إدارتنا اكتفت بأن تعلن عبارات الصداقة والتعاون مع الحكومة المصرية».

**وتقول المذكرة:** «إننا فى وضع مخيب لآمال الشعب الأمريكى؛ لأننا نكذب عليهم بشأن حقيقة الإرهاب ومصادره الرئيسية فى المنطقة، فالمصريون والسعوديون يلعبون أخطر الأدوار على ساحة هذا العمل، وأننا ما زلنا ننتظر - فى عجز واضح - أن يقدم لنا المصريون والسعوديون يد المساعدة فى تفكيك أواصر هذه الجماعات الإرهابية، فى حين أنه فى كل يوم تقدم لنا المعلومات دليلاً جديداً على حمايتهم لهؤلاء الإرهابيين».

**وتقول المذكرة:** «علينا أن نعترف الآن وفى وضوح بأن الحكومة المصرية عندما أرادت أن تتخلص من هؤلاء الإرهابيين وتوجه أنشطتهم خارج مصر، أطلقت يدهم تمامًا فى تهديد الأمن الأمريكى وأمن الدولة اليهودية، وحجبوا عنا كل المعلومات الضرورية واللازمة من أجل تتبع نشاط هؤلاء الارهابيين».

**وتضيف المذكرة:** «إن وفودهم الاقتصادية التى تجوب بلادنا باستمرار تتحدث دائمًا عن تعاون اقتصادى أمثل، وفى الأغلب نحن نستجيب أو ندرس للاستجابة. هذا فى الوقت الذى تفشل فيه وفودنا الأمنية فى الحصول على المعلومات المفيدة التى ننتظرها من الحكومة المصرية».

**وطالبت المذكرة** باتخاذ موقف حاسم حيث قالت: إزاء ذلك فإننا نقترح جملة مطالب محددة تقتضى:

**- أولاً:** مطالبة الحكومة المصرية بتقديم كافة ملفاتها الأمنية عن النشاط الإرهابى للمصريين فى الخارج، ومعلوماتها المدققة عن النشاط «الإرهابى» للمنظمات الفلسطينية المختلفة، وكذلك كافة التحقيقات والاستجوابات الأمنية التى أجريت مع أسر وذوى هؤلاء الإرهابيين فى غضون مدة زمنية محددة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

وتقول المذكرة: إنه حتى هذا التاريخ يجب أن يتم وقف كل برامج الدراسة المعروضة حاليًا للتعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة.

**- ثانيًا:** ضرورة أن توافق الحكومة المصرية على إعادة هيكلة مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية فى مصر وتزويده بأعداد كبيرة من خبراء الإرهاب الأمريكيين، وأن يكون المكتب المصرى هو المركز الرئيسى لإدارة شئون الإرهاب فى الشرق الأوسط، وأن تقدم الحكومة المصرية كافة التسهيلات اللازمة لهذا الغرض، وأن يتم إبرام اتفاق أمنى طويل الأمد، وأنه فى حال رفض الجانب المصرى لهذا الاتفاق يتم تشديد العقوبات من خلال إعادة النظر فى برامج المساعدات والمعونات الأمريكية المتدفقة على مصر، وأن تبادر الإدارة الأمريكية قبل الكونجرس بتقديم ملف كامل عن العلاقات الأمنية بين مصر والولايات المتحدة. ودور الحكومة المصرية فى وضع العراقيل أمام هذا التعاون الأمنى، وربط ذلك بوقف المساعدات والمعونات الاقتصادية.

ثالثًا: أن يكون من حق المكتب الفيدرالى الأمريكى أن يناقش مع المسئولين المصريين الأوضاع والخطط الأمنية المستقبلية المصرية فى مكافحة الإرهاب، وأن يتم إنشاء مجموعة اتصال أمريكية فى هذا الإطار . . وإذا رفضت الحكومة المصرية هذا الطلب فإنه يتم البدء فى اتجاه تقليص التمثيل الدبلوماسى الأمريكى فى مصر.

هذا عن مضمون ما احتواه التقرير المقدم بشأن مصر، وقد جرى تمريره على بعض أعضاء مجلس الشيوخ والذين تحمسوا له بشدة، وبلور هؤلاء الأعضاء مجموعة تساؤلات عن مواقف الحكومة المصرية سوف نطرح على الحكومة الأمريكية خلال مناقشة هذه المذكرة، وأبرز هذه التساؤلات هى:

- هل أخفت مصر معلومات أمنية حساسة عن الأجهزة الأمريكية كانت ستؤدى إلى منع وقوع العمليات الإرهابية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؟

- هل المعلومات الأمنية التى قدمتها مصر قبل هذا التاريخ كانت مفيدة وإيجابية للجانب الأمريكى؟

- هل تملك مصر خريطة مفصلة عن نشاط الإرهابيين المصريين وهم الأكثر خطورة فى العالم حاليًا؟ ولماذا تمتنع مصر عن تقديم هذه الخريطة إلى الإدارة الأمريكية؟

- ما هى أبعاد العلاقات المنظمة وغير المنظمة بين مصر والجماعات الفلسطينية «الإرهابية»؟ وهل العلاقات السياسية القوية بين مصر وسوريا يدخل فى نطاقها التنسيق بين البلدين لحماية هذه المنظمات الفلسطينية «الإرهابية»؟!

- لماذا لم تتم الاستعانة بالأجهزة الأمنية الإسرائيلية وتحليل التقارير الأكثر صدقية الصادرة منها حول النشاط المصرى الرسمى وغير الرسمى تجاه بعض المنظمات «الإرهابية»؟

وتشير المعلومات هنا إلى أن هذا التساؤل الأخير تم وضعه بعد انتهاء زيارة شارون الأخيرة للولايات المتحدة، حيث التقى بالأعضاء الثلاثة وغيرهم من أعضاء الكونجرس، وعندما أثارت جماعة «إيباك» اليهودية هذه المسألة أمام شارون طلب من

الأعضاء أن يستعينوا بالتقارير الإسرائيلية؛ لأنها أكثر التقارير معلومات وصدقية عن النشاط المصرى.

وقد وصف «شارون» - فى لقائه بأعضاء مجلس الشيوخ - مصر بأنها من أخطر الدول فى المنطقة التى تبدو وكأنها الحمل الوديع فى حين أنها أكبر داعم لأنشطة عدم الاستقرار، وأن المظلة التى تفرضها مصر لحماية عرفات هدفها حماية «الإرهاب» الفلسطينى. وأكد «شارون» خلال هذا اللقاء أنه طلب من رئيس الوزراء الفلسطينى أن ينسق معه ولا ينسق مع المصريين، وأنه يوافق على أن ينسق «أبو مازن» مع الأردنيين الذين قال إن لديهم توجهًا طيبًا نحو عملية السلام.

وأمام هذه الحملة الضارية سعت الخارجية الأمريكية إلى محاولة الاحتواء مع استعدادها لتقديم تقارير دورية خلال الفترة القادمة عن العلاقات المصرية - الأمريكية ومدى التعاون المصرى - الأمريكى فى مكافحة الإرهاب، وأن مسئولين كبارًا فى الخارجية الأمريكية طلبوا من أعضاء لجنة شئون الحكومة فى مجلس الشيوخ ألا يناقشوا مثل هذا التقرير قبل مناقشة تقرير الخارجية الأمريكى، وحذروا من أن هذا التقرير قد يضر بالعلاقات المصرية - الأمريكية.

ووعدت الخارجية الأمريكية بتقديم إجابات مطولة وشافية حول أسئلة مجلس الشيوخ عن مواقف مصر من قضية الإرهاب.

وفى المقابل بدأت جماعة «إيباك» فى إعداد ملحق إضافة للمذكرة المقدمة إلى مجلس الشيوخ، يتضمن معلومات عن تردى العلاقات المصرية - الإسرائيلية، وموقف مصر من الحرب الأمريكية على العراق، والتبادل التجارى المفتوح بين مصر والعراق قبل سقوط صدام، وما تسميه بالعلاقات الخفية بين مصر والسعودية فى مسألة «الإرهاب»، وتطلع مصر للقيام بدور أمنى كبير فى منطقة الخليج يكون منافسًا وموازيًا للدور الأمريكى بالتنسيق مع السعودية والإمارات!!

أما عن الجزء الثانى من التقرير فقد خُصص للسعودية التى يتهمها التقرير بالتعاون مع الإرهابيين الذين اشتركوا فى أحداث ١١ سبتمبر وأن بعض الذين وصلوا إلى الأراضى الأمريكية من أصل ١٨ إرهابيًا سعوديًا كان بينهم ٦ على صلة مباشرة

بأجهزة الأمن السعودية، وأن هذه الجهات كان لديها معلومات موثقة عن أن هؤلاء الستة الذين غادروا أراضيها مباشرة إلى الأراضى الأمريكية كانوا يعدون للقيام بعمليات إرهابية فى ١١ سبتمبر..

**وأشار التقرير المقدم** إلى الصفحات الخمس التى تعد الأكثر خطورة فى تقرير اللجنة المشتركة من مجلس الشيوخ والنواب حول أحداث سبتمبر.

**وأشار التقرير** إلى أن هذه الصفحات الخمس - التى تدخل ضمن الصفحات الأمريكية الـ ٢٨ والتى تخص السعودية والممنوع نشرها من هذا التقرير - تكشف النقاب عن معلومات تشير إلى أن جهاز الاستخبارات السعودى كان على اتصال دائم باثنين من الإرهابيين الذين شاركوا فى تخطيط وتنفيذ إرهاب ١١ سبتمبر، هما: خالد المحضار ونواف الحوازمى، وأن صلة الوصل بهما كانت تتم عبر أحد عناصر الاستخبارات وهو عمر البيومى.

**ويزعم تقرير مجلس الشيوخ والنواب** فى الصفحات المحذوفة أن جهاز الاستخبارات السعودى جند هذين العنصرين من أجل التجسس على قيادات تنظيم القاعدة، إلا أن هذين الشخصين اقتنعا بأفكار القاعدة، وذلك بعد أن قدما معلومات كاملة وموثقة عن هيكلية ونشاط تنظيم القاعدة وعملياته الإرهابية القادمة.

**وأضاف التقرير:** «إنه من ضمن ما ورد فى هذه الصفحات الممنوع نشرها أن هذين الشخصين قدّما قبل عام من عمليات ١١ سبتمبر تقريراً للحكومة السعودية أكدا فيه أن القاعدة انتهت من إعداد خطة كبرى للقيام بأكبر عملية فى داخل الأراضى الأمريكية، وأن هذه العملية تستهدف منشآت الرئاسة والدفاع والخارجية ومراكز السيطرة النووية، وأن القاعدة خططت لأن تكون هذه العملية غير عادية فى أوراقها، وأنها لن تعتمد على السيارات المفخخة وإطلاق النار».

**ويقول التقرير:** إن أجهزة الاستخبارات السعودية قدمت هذه المعلومات إلى المسئولين الكبار فى الحكومة السعودية الذين أشّروا بسرية التقرير والحفاظ على سريته.

**ويطالب التقرير** - المقدم إلى لجنة شئون الحكومة بمجلس الشيوخ - بضرورة توجيه الاتهام المباشر لمسئولى أجهزة الاستخبارات السعودية بأنهم شركاء فى أحداث ١١

سبتمبر، وأنه لا بد من استجواب عدد من المسئولين الكبار فى الحكومة السعودية حول أسباب إخفائهم هذه المعلومات الخطيرة عن الإدارة الأمريكية، كما يجب السؤال حول طبيعة العلاقة التى تربط بين هؤلاء المسئولين الكبار وبين الإرهابيين الذين تم تجنيدهم فى تنظيم القاعدة بعد ذلك.

وعودة إلى تقرير مجلس الشيوخ والنواب حول الصفحات المحذوفة والذى استند إليه التقرير المقدم من أعضاء مجلس الشيوخ الثلاثة لمعاقبة السعودية «إن الأجهزة الأمنية السعودية حتى بعد أن علمت أن القاعدة جندت العنصرين للعمل ضمن الفريق الإرهابى فى الأراضى الأمريكية فإنها أبقت على العلاقة معهما بعد توصية من أحد كبار مسئولى الحكومة السعودية، وأن الشخصين اللذين تورطا بعد ذلك فى أحداث ١١ سبتمبر علما بذلك وتوصلا إلى اتفاق بأنهما سيكونان فى مأمن ما دامت عملياتهما لن توجه إلى الأراضى السعودية، وأن هذين الشخصين ظلا على علاقة بجهاز الاستخبارات السعودى حتى اللحظات الأخيرة».

**وطالب التقرير** المقدم للجنة شئون الحكومة بمجلس الشيوخ بالاستناد إلى هذه المعلومات وغيرها لاتخاذ سلسلة قوية من الإجراءات ضد الحكومة السعودية، وأن هذه الإجراءات لا بد أن تبدأ بفرض عقوبات اقتصادية ضد السعودية، وأن يستمر تصعيد هذه الإجراءات العقابية الاقتصادية والسياسية حتى يكون هناك إطار حقيقى لاحق لصداقة أمريكية - سعودية.

**ويؤكد التقرير** أنه وإلى أن يتم تحقيق هذا الإطار فإنه لا بد أن تعلن السعودية صراحة عن إلغائها للأفكار والمعتقدات الوهابية السلفية المتشددة والتى تمثل أحد المكونات الأساسية «للإرهاب» السعودى حسب زعمهم.

**ويزعم التقرير** أن هذه الحركة التى يعتقد السعوديون بصحتها تقدم نموذجًا حيًا للأفكار «الإرهابية»؛ لأنها تحض على كراهية اليهود والمسيحيين، وأنها تستمد تعاليمها من الكتاب المقدس «القرآن» الذى يحتوى - وفقًا للتقرير - على عبارات صريحة تدعو إلى حمل السلاح والقتال والخروج إلى أراضى اليهود والمسيحيين من أجل تخليص العالم من شرورهم!!

ووجه التقرير اللوم إلى كبار مسئولى الحكومة السعودية حيث قال: «إن مسئولى الحكومة السعودية يُعتبرون من أكبر المساهمين فى العالم لنشر الكتاب المقدس (القرآن) وطباعته بمئات الملايين من النسخ حتى يصل إلى كل أرجاء العالم، وهو أمر لا يساعد على انتشار قيم التسامح ويدفع الكثير من المسلمين إلى تبنى دعوة القرآن للجهاد والعنف ضد دول العالم ممن يخالفونهم العقيدة».

**وأشار التقرير** إلى أن الحركة الوهابية فى السعودية تعيد أيضًا طباعة الأحاديث وغيرها من الأقوال التى تدعو إلى فناء النفس والتضحية بالجسد فى مقابل القيام بأعمال إرهابية؛ لأن ذلك سيضمن لهم الجنة. فى حين أن هؤلاء لا يفكرون فى أن أعمالهم هذه يمكن أن تحصد المئات بل والآلاف من أرواح الأبرياء، ولذلك تجب مطالبتهم بإعادة النظر فى أفكارهم ومعتقداتهم وأن يتم تطوير هذه الأفكار والمعتقدات فى إطار حماية السلام والأمن العالميين.

**وقال التقرير:** «لقد كان مطروحًا فى وقت سابق أن يتم تعديل بعض المفاهيم الواردة فى الكتاب المقدس، ولكن المطلوب الآن هو أن تتبنى الإدارة الأمريكية صراحة الدعوة إلى نهج جديد للتعامل الدينى، وأن يجمع هذا المنهج بين التوراة اليهودية والكتاب المقدس للمسيحيين، وإننا على استعداد لأن نضمّن هذا المنهج بعض ما ورد فى الكتاب المقدس للمسلمين إذا كان متوافقًا مع ما سبق، وأن يكون هذا النهج الجديد بمثابة القاموس السياسى الدينى من أجل إعلاء الأفكار التى تحرص على نشر قيم المحبة بين المسلمين وكل من اليهود والمسيحيين وإلغاء ما عداها من أفكار قديمة تضر بمستقبل الإنسانية وازدهار تعاونها فى العقود القادمة».

هذا هو مضمون التقرير الذى قُدِّم إلى مجلس الشيوخ الأمريكى والذى أدرج على جدول أعمال لجنة شئون الحكومة بالمجلس تمهيدًا لعرضه بشكل واسع، وهو ما يكشف النقاب عن أن المرحلة القادمة ستكون مرحلة توجيه السهام إلى كلٍّ من مصر والسعودية. لقد سبق أن أكد «چيمس وولسى» - مدير المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق - أن الخطة الأمريكية تقوم على أساس أن العراق هدف تكتيكى والسعودية هدف استراتيجى ومصر هى الجائزة الكبرى، ساعتها استخف البعض بما قال «وولسى».

أما الآن فلم يعد للاستخفاف مجال؛ فالتحالف الصهيونى ـ المسيحى المتطرف الذى دفع بالإدارة الأمريكية إلى خوض الحرب ضد العراق هو نفسه الذى يدفع الآن وبكل قوة إلى إعلان الحرب ضد كلٍّ من مصر والسعودية!!

ترى ماذا أنتم قائلون.. ماذا أنتم فاعلون؟!!

والحقيقة أنه لولا تدخل الخارجية الأمريكية والذى جاء بعد اتصالات أجرتها مع كلٍّ من الحكومتين المصرية والسعودية، لتحول الأمر إلى صيغة قرار يمكن أن يمثل سيفًا مصلتًا على مصير البلدين.

إن ذلك يعكس حجم التآمر اليمينى ـ الصهيونى داخل مؤسستى الكونجرس ومجلس الشيوخ ضد مصر ودورها، وهو ما يعنى أن الخيارات كلها باتت مفتوحة، وأن نجاح الخارجية الأمريكية فى إسكات الأصوات المنادية بعقاب مصر فى هذا الوقت، لا يعنى أن المؤامرة قد انتهت، بل هى تنتظر اللحظة المناسبة لتطل برأسها من جديد.

***

[ ٢ ]

# حرب على التعليم الدينى

- مذكرة أمريكية تطلب من مصر إلغاء جامعة الأزهر والتوقف عن تدريس التربية الدينية فى المدارس الحكومية
- إدخال تعديلات جوهرية على التعليم الحكومى يتناسب والأجندة الأمريكية
- وقف نشاط الأحزاب ووسائل الإعلام المعادية للسياسة الأمريكية
- المخطط يقترح منذ عام ٢٠٠٣: إثارة القلاقل الداخلية فى مصر لدعم التغيير فى النظام المصرى

٣ـ سوريا: تكون قد بدأت فى اتخاذ خطوات فعلية فى السلام مع إسرائيل وإجراءات ديمقراطية فى الداخل.

٤ـ إيران: ويتوقع قيام ثورات شعبية فيها من الداخل يمكن أن تعيد رسم الخريطة السياسية فى البلاد من القاعدة للقمة، ولا يستبعد فى ذلك الخيار العسكرى.

وهذه الصورة كما رسمها التقرير كان من المفترض أن تتم بعد إعلان نهائى يؤكد أن العراق أصبح خاضعًا للسيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية، إلا أن «بوش» عندما رأى زيادة حجم عمليات المقاومة العراقية قرر أن يكشف سر هذا التقرير الذى كان من المفترض أن يتم الإعلان عنه فى أوائل العام القادم وأن يناقشه الكونجرس حتى يتم التوافق بين الإدارة والكونجرس على الآليات اللازمة لتنفيذه سواء من خلال الضغط على الحكومات العربية أو عبر تقديم الإغراءات الاقتصادية.

ويرى التقرير أن هناك ثلاثة مجالات أساسية لا بد أن يتم تطبيقها على مصر والسعودية وسوريا وإيران هى:

ـ مجال المهارات السياسية والتفاوض المباشر مع مصر والسعودية.

ـ المجال العسكرى مع إيران وربما سوريا.

ـ مجال القدرات الاقتصادية مع مصر وسوريا، ويقصد بهذا المجال الضغط الاقتصادى على مصر وسوريا من أجل تنفيذ الإملاءات الأمريكية، أما عن مجال القوة العسكرية، فهو يعنى محاصرة إيران عسكريًا عبر أراضى الدول الخليجية مع دعم الثورات الشعبية فى الداخل من أجل الانقضاض على نظام الحكم الإيرانى.

ـ أما فى مصر (الصديقة) ـ على حد تعبير التقرير ـ فهى تحتاج إلى مخطط لإثارة القلاقل الداخلية حتى يتم الأخذ بأكثر الأساليب «الديمقراطية» رواجًا فى المنطقة.

ويعترف التقرير بأن مصر قوة مؤثرة وتستطيع أن تلعب دورًا محوريًا فى صياغة الاتجاهات السياسية فى المنطقة، وأنه كان مخططًا أن تكون العراق هى الدولة الأولى فى ذلك، إلا أنها وحدها لن تكون كافية لنشر الديمقراطية وقيم الثقافة الأمريكية فى المنطقة، وأن مصر هى الدولة الثانية التى يجب نشر الثقافة والقيم الأمريكية فيها.

**ويؤكد التقرير** أن إحدى المشكلات المهمة التى يجب التأكيد عليها فى مصر هى انتشار التعليم الدينى مع ما يسميه باضطهاد حقوق الأقباط الذين يعزفون عن المشاركة تحت الضغط السياسى الدينى المصرى كما يدعى التقرير!!

**ويتحدث التقرير** عما يسميه بهشاشة النظام الحزبى الذى يتشكل ويتحرك وفق إرادة الحكومة، فى حين أن نجاح الديمقراطية السياسية فى مصر سيغرى الكثير من الدول الأخرى على الأخذ بها؛ لأن مصر تستطيع أن تحرك الأحداث إما نحو مقاومة الإرهاب الداخلى عبر نشر الديمقراطيات الحديثة وإما بإعطاء الفرصة لهذه الجماعات الإرهابية لأن تقوى ويزيد تأثيرها المدمر ليس فقط على مجتمعات هذه الدول وإنما على المصالح الأمريكية.

**وأشاد التقرير** بمركز ابن خلدون الذى يترأسه د. سعد الدين إبراهيم وبتقاريره ودراساته المهمة التى يقول: إنها رصدت الأوضاع السياسية والاجتماعية فى مصر، وكيف أن هذا المركز وجه بمعارضة قوية من نظام الحكم إلى الحد الذى أدى إلى وقف نشاطاته على حد تعبير التقرير.

**ويقول التقرير:** إن الديمقراطية فى مصر لا تحتمل إلا وجهًا واحدًا هو الوجه الذى تريده الحكومة، وما عدا ذلك يمثل خروجًا على شرعية الدولة، فهذه الشرعية لا تتحدد مبادئها وفق قوانين مستقرة بل إن ذات القوانين عرضة للتبديل أو التغيير فى أى وقت طالما أن الحكومة رأت أنها تزيد من آفاق وحدود المعارضة السياسية لها، فالديمقراطية الشكلية التى تتمتع بها مصر أساءت إلى الممارسة الديمقراطية وأخرتها كثيرًا، على حد وصف التقرير!!

**ويقول التقرير:** إن نظام الحكم فى مصر شجع الصحافة على أن تهاجم السياسات الأمريكية بافتراءات ومزاعم غير حقيقية، وأن «إسرائيل» قد نالت النصيب الأكبر فى الهجوم والتجريح، وأن نظام الحكم المصرى ادعى أن هذا من دواعى الديمقراطية، فى حين أن ذات الصحف لم يكن مخولاً لها أن تطرح مشروعات الديمقراطية السياسية، كما أن بعض الدعوات المستترة للإصلاح السياسى تتم مهاجمتها بعنف.

**ويزعم التقرير** أنه لا توجد مؤسسات سياسية يمكن أن يعتد بها فى مصر سوى مؤسسة الرئاسة التى تعد الداعم الفعلى لكل المؤسسات الأخرى، ويتساءل التقرير هنا كيف يمكن أن ينشأ برلمان قوى فى ظل سيطرة حكومية كاملة على هذا البرلمان، كما أن الحزب الحاكم لا يقبل ولا يرضى بالسيطرة على أقل من ٩٠٪ من مقاعد هذا البرلمان، الأمر الذى يجعل التشريعات أو عمل البرلمان فى مجموعه معبراً عن توجه الحكومة وحدها.

**ويقول التقرير:** إن حديثنا عن مصر ينطلق من كونها الدولة العريقة فى المنطقة، والتى طبقت نظام الانتخاب، كما أن برلمانها يعد من أقدم البرلمانات الكائنة فى هذه المنطقة، هذا بالإضافة إلى أن نظم القوانين المصرية أو ما يتعلق بالقوانين السياسية هى الأكثر انتشاراً وذيوعًا وتأثيراً فى الدول المجاورة.

**ويقول التقرير:** إننا عندما قمنا بمسح لعدد كبير من القوانين المهمة فى البلدان العربية وجدنا أن أكثر من ٨٠٪ من القوانين العربية تم وضعها بمعرفة خبراء القانون المصريين الذين ما زالوا حتى الآن يحتلون موقعًا متميزاً فى صياغة الاتجاهات الجديدة للديمقراطية الوليدة فى بعض البلاد العربية مثل الدول الخليجية، وبعض دول الشمال الأفريقى.

**ويقول التقرير:** إن هناك العديد من التنظيمات السياسية المصرية لها فروع قوية فى الدول العربية وذلك لمكانة مصر السياسية، مثل الحزب الذى يعبر عن توجهات رئيس مصر الأسبق جمال عبدالناصر، والتنظيم الدينى المعروف بالإخوان المسلمين، حتى إن التنظيمات «الإرهابية» التى نشأت فى مصر مثل الجماعة الإسلامية أو الجهاد المصرية سرعان ما كونت لها فروعًا فى البلدان المجاورة، كما أن الأعمال الإعلامية المصرية ما زال لها السبق فى التأثير على الجماهير العربية خاصة الأفلام السينمائية التى تحمل مضامين سياسية وثقافية معينة تريد مصر أن تنشرها فى المنطقة.

**ويقول التقرير:** إن تحركاتنا السياسية أو بناء مستقبل سياسى فى هذه المنطقة يعتمد على الديمقراطية والثقافة الأمريكية لا بد أن يصطدم حتمًا بتلك التأثيرات المصرية المتعددة والمتباينة، فنحن سنكون أمام خيارين إما العمل على انحسار هذه

التأثيرات المصرية وقوعتها فى داخل مصر فقط، وهذا سيتطلب بذل المزيد من الجهد السياسى والثقافى الأمريكى أو التوافق مع هذه التأثيرات المصرية واستيعابها فى داخل منظومة القيم والثقافة الأمريكية.

**ويقول التقرير:** لقد عملنا منذ عهد الرئيس السابق أنور السادات فى أواخر السبعينيات والثمانينيات على التوافق مع هذه التأثيرات المصرية ونجحنا بفعل هذا التوافق مع التأثيرات المصرية على أن نزحزح مفهومًا عنيداً سيطر على هذه المنطقة لفترة طويلة، وهو عدم الاعتراف بتعايش إسرائيل مع الدول العربية، على الرغم من أننا فى البداية صدمنا برغبة العرب فى انحسار التأثيرات المصرية عليهم فى السلام مع إسرائيل، من خلال المحور الذى كونه الرئيس العراقى السابق صدام حسين، إلا أن التجربة أثبتت لنا أنه سرعان ما عادت هذه التأثيرات من جديد، وأصبح حديث العرب جميعهم يركز على كيفية تحقيق السلام مع إسرائيل، وبدأ الجميع يتخلى عن النزعة العسكرية للعلاقات مع إسرائيل، وأصبح التفاوض مقصوراً على كيفية وضع كيلومترات من الأراضى إما فى الحقيبة العربية وإما الحقيبة الإسرائيلية، لذلك لا ننكر أن السادات عندما قاد مصر للسلام مع إسرائيل إنما غيَّر من وجه منطقة الشرق الأوسط بأسرها!!

**ويقول التقرير:** لقد حافظنا فى الماضى على قوة الدفع المصرية من خلال برامج المعونات والمساعدات الاقتصادية، إلا أن هذه الحقبة وهذه الأهداف تغيرت كثيراً فى الفترة الراهنة ولعل أحد الأسباب المهمة التى يجب أن نقف أمامها بالتحليل هو أن ثورة الإرهاب الشرق أوسطى بمعناه البدائى ومفهومه الأولى بدأت أساسًا فى مصر، وأن الجماعات الإرهابية والقيادات المتعددة للإرهاب، والتى عملت لفترة طويلة على زعزعة الاستقرار الداخلى فى مصر عندما نجحت فى الهروب من الأراضى المصرية تحالفت مع الجماعات الأخرى غير المنظمة، وإليها يعود الفضل الأساسى والأكبر فى نشوء تنظيم القاعدة على الساحة الدولية.

إلا أن التقرير يرى أن الخلاف المصرى ـ الأمريكى بدأ عندما كانت هناك رغبة مصرية ملحة فى أن تساعد بلادنا الحكومة المصرية فى مواجهة إرهابها الداخلى،

فراحت الحكومة المصرية تعارض سرًا تارة وعلانية تارة أخرى المصالح والتوجهات الأمريكية فى المنطقة، حتى جاءت ولاية الرئيس بوش الأب وتعمقت العلاقات مع مصر، وكان لذلك تأثيره المهم والجوهرى فى أن تفقد مصر موقفًا إقليميًا مهمًا فى حرب تحرير الكويت.

**ويقول التقرير:** إن تحليل هذه الأسباب قد يبدو مهمًا وجوهريًا فى تحديد الآليات التى يمكن التعويل عليها لجذب مصر من جديد إلى الحفاظ على هيبة وقوة المصالح الأمريكية فى المنطقة، وعلينا أن نتساءل فى البداية: لماذا نستمر فى برامج المعونات والمساعدات الاقتصادية الممنوحة لمصر على الرغم من معارضتها السياسية لنا فى الكثير من الأحيان؟، وهل يعود ذلك إلى الخلاف حول التوجه الأمريكى فى السلام الفلسطينى ـ الإسرائيلى؟!

**هنا يقول التقرير:** على الرغم من معرفتنا الأكيدة بأن مصر تمتلك أدوات تأثير مهمة على الفلسطينيين، إلا أنها تتحرك وفقًا لمصالح معينة فى القضية الفلسطينية، وأن هذه المصالح هى التى تزيد من حدة الخلافات المصرية مع الجانب الأمريكى فى بعض الأحيان.

**ويشير التقرير** إلى أن تجربة التأثيرات المصرية فى المنطقة هى التى تدفع للقول بأهمية أن تكون مصر إحدى الدول الرائدة ديمقراطيًا التى تقود التحول، وأن التأثيرات المصرية فى المنطقة بالفعل الديمقراطى يمكن أن تتزايد أهميتها لضبط إيقاع الأحداث فى الكثير من الأجزاء الأخرى.

**واقترح التقرير** أن يتم التوصل لاتفاق مبادئ بين مصر والولايات المتحدة حول المفاهيم الديمقراطية الواجبة التطبيق، وكذلك الإجراءات الفعلية للممارسة الديمقراطية، إلا أن التقرير يرى ـ وقبل الاتفاق على نوعيات هذه المفاهيم ـ أنه لا بد من الاتفاق المبدئى حول ديمقراطية التعليم فى مصر، والذى يعتبره التقرير مسئولاً بدرجة كبيرة وأساسية عن انتشار التطرف وكذلك القيم المغلوطة التى تؤدى إلى تكريس انتشار الديكتاتورية.

**وأشار التقرير** إلى أن ديمقراطية التعليم فى مصر تبدأ بالتخلص من التعليم الدينى المسيطر على قطاع عريض من الجماهير المصرية، وفى هذا الإطار فإن هناك

اقتراحًا بتخصيص ١٠٠ مليون دولار أمريكى سنويًا من أجل دمقرطة التعليم فى مصر.

وعلى الرغم من أن هناك مذكرات وتقارير سابقة أشارت إلى المناهج التعليمية أو الخطط الأمريكية فى التعليم، إلا أن المذكرة انتقدت هذه الخطط وأشارت إلى أن الغرض الرئيسى من دمقرطة العملية التعليمية فى مصر هو تحويل المبادئ والسياسات الديمقراطية التى قد تلتزم بها الحكومة المصرية كسياسات مستمرة ودائمة حتى لا تتعرض الديمقراطية لانتكاسات جديدة.

**ويقول التقرير:** إن تمرس الديمقراطية كسلوك حاكم ومبادئ ثابتة فى فكر المواطن المصرى يتطلب الإعداد والتدريب والتعليم، بحيث إنه فى الفترة القادمة يكون من حق الشعب نفسه أن يتدخل للحفاظ على مكاسبه بدلاً من التدخل الأمريكى، إلا أن المشكلة كما حدد التقرير هى: هل تستطيع الولايات المتحدة السيطرة مستقبلاً على التوجهات الديمقراطية فى مصر أو غيرها من دول المنطقة؟!

هنا يعترف التقرير بأن العملية الديمقراطية إذا كان هدفها صالح الشعوب وزيادة المساحة المخصصة لحقوق الإنسان والتأكيد على القيم الأساسية كالحرية، إلا أن هذه الحرية لا بد أن يتم ضبطها فى إيقاع متوائم تمامًا مع المصالح الأمريكية العليا، بحيث لا تظهر جماعة مناوئة أو معارضة للسياسة الأمريكية فى المستقبل.

**ويعتقد التقرير** أن بداية ذلك تكون فى الدمقرطة التعليمية التى تتطلب إلغاء كل أنواع التعليم الدينى ليحل محله التعليم العلمانى، وانتقد التقرير أن يكون هناك تدخل من الجانب الأمريكى فى تحديد نوعية المناهج أو النصوص التعليمية ذاتها؛ لأن مثل هذه المسائل تثير حساسيات كثيرة لدى حكام وشعوب هذه المنطقة.

**ويقترح التقرير** أن يتم الاتفاق على الإطار العام للمقصود بالتعليم الديمقراطى الحر وفقًا للأسس التالية:

- أن هذا التعليم يكون هدفه الانفتاح على العالم الخارجى، وكذلك البدء فى استيعاب مفاهيم العلم والتكنولوجيا الحديثة والتعرف على الأنماط والأساليب الأمريكية فى إدارة العلم والتكنولوجيا وكذلك مفاهيم القيم الحديثة.

**ويرى التقرير** أن الدول التى ستنضم إلى مبادرة الشراكة لا بد أن تقوم بتنفيذ الالتزامات السياسية الأمريكية فى إطار الديمقراطية المعنية وحدها بالتخلص من الأفكار الإرهابية والمتطرفة.

**ويقول التقرير:** من ضمن الأفكار المقترحة بالنسبة لمصر هو إلغاء جامعة الأزهر باعتبارها جامعة دينية، وكذلك الأمر بالنسبة لجامعات أخرى فى السعودية وإندونيسيا وبلدان أخرى.

**ويقول التقرير** بالنسبة لمصر: إن جامعة الأزهر هى واحدة من الجامعات الدينية المهمة، وعلى الرغم من أن هذه الجامعة تضم العديد من الكليات النظرية والعملية الحديثة، إلا أن المناهج الدينية التى تحث على التشدد وإنكار الآخرين وحفظ الكتاب المقدس للمسلمين تمثل جزءًا ثابتًا فى نهج هذه الجامعة، وأن أغلب القيادات الإرهابية تلقت أصول التعليم الدينى من هذه الجامعة، وأن الحكومة المصرية مطالبة فى المرحلة القادمة بأن تتخذ أحد نهجين:

- إما تطوير جامعة الأزهر، والإدارة الأمريكية يمكن أن تسهم فى هذا التطوير من خلال تخصيص مبالغ مالية تزيد على الـ ٥٠ مليون دولار لتحويل الجامعة إلى جامعة عصرية حديثة وأن تكون إحدى المنافذ المهمة للتطوير والحوار والتعاون بين الشعوب وبعضها البعض.

وفى هذا الإطار يقول التقرير: سيتم إلغاء كل المقررات الدينية ومنها حفظ الكتاب المقدس (القرآن الكريم) فى جامعة الأزهر وإلغاء مبدأ عدم الاختلاط بين الذكور والإناث بحيث ترتبط هذه الجامعة العصرية بالاتجاهات الأمريكية الحديثة.

- وإذا رفضت الحكومة المصرية تطوير هذه الجامعة على النحو السابق فإن الإدارة الأمريكية لا بد أن تضغط فى اتجاه إلغاء هذه الجامعة نهائيًا، والاكتفاء بما هو قائم حاليًا من جامعات مصرية، على أن يتم إمداد مصر بمبالغ مالية كبيرة للمساهمة فى إصلاح الأحوال التعليمية أو إنشاء جامعات جديدة فى مناطق أخرى.

**ويرى التقرير** أن فكرة المدارس الدينية فكرة غير جيدة وتشجع على الإرهاب والتطرف والتشدد، إلا إذا كانت هذه المدارس تحت السيطرة الحكومية الكاملة التى

تتيح لها مقاومة تيارات التشدد فى حال بروزها أو العمل على وأدها فى بدايات ظهورها.

**ويقترح التقرير** بديلاً لذلك إنشاء أنواع جديدة من الكليات الدينية المتخصصة للحوار بين الحضارات والأديان.

من جانب آخر يقترح معدو التقرير الأمريكى بناء اتفاق مع مصر حول السنوات الخمس المقبلة فيما يتعلق بالإجراءات الديمقراطية وسبل تطبيعها.

**ويرى التقرير** ضرورة القيام بعدة خطوات مهمة فى ذلك أبرزها:

- أن تكون هناك لجان فنية أمريكية للإشراف على الانتخابات البرلمانية المصرية القادمة وذلك للتأكد من مدى مطابقة النتائج للواقع العملى، إلا أن الحكومة المصرية ستكون مطالبة قبل إجراء هذه الانتخابات بالقيام بأكبر حملة توعية سياسية وبرامج هادفة متنوعة لحث المواطنين المصريين على المشاركة بفاعلية فى هذه الانتخابات، وأن الإدارة الأمريكية ستسهم فى هذه الحملة بحوالى ٢٠ مليون دولار، وأنها لهذا الغرض ستقوم باستخدام عدد من الأكاديميين والخبراء ومنظمات المجتمع المدنى للقيام بهذه المهمة فى نطاق التدريب الأمريكى على الديمقراطية فى مصر.

- أن برامج التدريب الأمريكى المقترحة حول الديمقراطية تتضمن تدريب الشباب والفتيات على كل مراحل العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى إعداد بعثات تعليمية للسفر إلى الولايات المتحدة.

- أن عدداً كبيراً من الأحزاب المصرية الحالية لا تعبر عن رأى الشارع المصرى؛ لأنها أحزاب شخصية - على حد وصف التقرير - وأن الإدارة الأمريكية تقترح إلغاء بعض الأحزاب ذات التعصب المذهبى أو التى تدعو إلى سياسات ومبادئ لا تتوافق مع المصالح الأمريكية العليا ومنها الحزب المقترن باسم رئيس مصر الأسبق جمال عبدالناصر أو الأحزاب ذات التوجه اليسارى.

**ويقول التقرير:** إن تجربة تقييم الأحزاب فى مصر توضح أن مبادئ غالبية هذه الأحزاب غير متوافقة مع الاتجاهات الدولية المعاصرة، كما أن استمرار هذه الأحزاب فى حد ذاتها يهدد المصالح الاستراتيجية المتبادلة بين مصر والولايات المتحدة.

**ويرى التقرير** أن الفكرة الأساسية للأحزاب هى أن تروج عمليًا لمبادئ الديمقراطية وأن تكون إحدى الأدوات المهمة فى تحقيق الشكل الديمقراطى الأمثل للحكم.

***

**وتحدث التقرير الأمريكى** عن مصادر الخطر التى تواجه الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠٤م إذا لم يتم التطبيق الديمقراطى أو الإصلاح التعليمى فى مصر والسعودية أو القلاقل الشعبية فى إيران أو خطوات السلام السورى-الإسرائيلى.

ومصادر الخطر من وجهة نظر التقرير تتمثل فى استمرار حالة العداء الشعبى والسياسى ضد السياسات الأمريكية، وهى حالة تهدد بنقل الصراع مع الجماعات «الإرهابية» الشرق أوسطية من جديد إلى داخل الولايات المتحدة.

**ويرى التقرير** أن هناك مسئولية أساسية تقع على عاتق الحكومات العربية فى العمل على نشر ديمقراطية جديدة لا تعتمد على أى أساس دينى أو قومى فى انطلاقتها. وحذر التقرير من أن الدين أصبح يلعب دورًا أساسيًا فى توجيه المبادئ السياسية فى الشرق الأوسط، وأن الخشية الأمريكية الأساسية هى أن يتم «تديين» الديمقراطية بحيث تصبح التطبيقات الديمقراطية انعكاسًا للمفاهيم الواردة فى الإسلام.

**واقترح واضعو التقرير** إرسال لجنة فنية إلى مصر والسعودية وعدد من الدول الأخرى، وأن هذه اللجنة ستكون معنية ببحث البرامج التعليمية وكيفية الوقوف على جعل التعليم هو قاطرة الديمقراطية، إلا أنه من ناحية أخرى فإن هذه اللجنة ستبحث فى داخل مصر أوضاع منظمات المجتمع المدنى، حيث إن التقرير يتهم الحكومة المصرية بتضييق الخناق على هذه المنظمات التى أصبحت تمارس أنشطتها فى ظل الرقابة والملاحقة الحكومية المستمرة لها- على حد تعبيره !!

**ويشير التقرير** إلى أن أحد المتطلبات الأساسية للديمقراطية هو أن تكون منظمات المجتمع المدنى قادرة على أن تتحرك بدون خوف فى قطاعات كبيرة تشمل كافة الميادين؛ لأن هذه المنظمات هى البؤرة الحقيقية التى يمكن الاستناد إليها فى تشخيص مشكلات المجتمع المصرى أو غيره من المجتمعات الأخرى.

**ويؤكد التقرير** أنه إذا نجحت الولايات المتحدة فى تشكيل أحزاب سياسية قوية ومنظمات مجتمع مدنى داخل مصر فإن هذا سيمثل البداية الحقيقية للتطبيقات الديمقراطية. ولذلك يجب إعادة النظر فى قوانين الحياة السياسية ومباشرة الحقوق السياسية.

ووفقًا للمعلومات فإن الخارجية الأمريكية اقترحت أن يكون مركز ابن خلدون الذى يترأسه سعد الدين إبراهيم هو المنظمة الأكثر أهمية والنموذج الذى يجب أن تقتدى به المنظمات الأخرى، وأن الإدارة الأمريكية ستخصص من ٢مليون إلى ٢,٥ مليون دولار سنويًا لدعم أنشطة المركز خصمًا من أموال المعونة الأمريكية المقدمة لمصر..

وإزاء كل ذلك كانت مقولة «چورج بوش» من أن مصر هى التى قادت عملية السلام فى المنطقة وأنه ينتظر منها أن تقود عملية التحول الديمقراطى أيضًا..

كانت كلماته واضحة وليست كما يحاول البعض تفسيرها.. إنها أجندة أمريكية مفروضة على مصر، والتى يتوجب عليها أن تقبل صاغرة بأمركة الأوضاع على أرضها وفى المنطقة، أى بمعنى آخر أن مصر التى قبلت بـ«كامب ديفيد» بكل شروطها المهينة مطلوب منها أن تتولى تنفيذ المهمة الأمريكية الجديدة على أرضها أولاً ثم على المنطقة العربية والشرق أوسطية فى مرحلة لاحقة..

***

[ ٣ ]

# الابتزاز باسم الديمقراطية!!

- مكاتب أجنبية لمراقبة تنفيذ مخطط «الدمقرطة» ومنظمات المجتمع المدنى تراقب الانتخابات
- توحيد عمل وزارات الإعلام والتعليم والأوقاف لتنفيذ فكرة «الديمقراطية الأمريكية»
- اجتماع سنوى غربى لمتابعة حالة «الديمقراطية» فى البلدان العربية
- التوسع فى إنشاء مكاتب الناتو فى العواصم العربية لمتابعة الأوضاع
- المطالبة بتنحية الدين كمصدر للتعاملات وتقليص دوره فى الحياة
- التوقف عن قمع «الشواذ» وإطلاق الحرية لزواج المثليين
- وقف جمع التبرعات والزكاة فى المساجد وقصر دورها على العبادات

مصر هى المستهدف الأول من وراء ما سمى بمشروع «الشرق الأوسط الموسع»، والخطط الأمريكية والأوروبية التى تسربت بعض وثائقها إلى عدد من العواصم العربية أشارت إلى أن انطلاق المخطط من مصر يعنى أن المهمة ستكون سهلة فى مواجهة الآخرين.

وكان المشروع الذى أشرف عليه فريق عمل فنى برئاسة «بوب بلاكويل» مساعد مستشارة الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى فى هذا الوقت هو من أهم المشروعات التى تتحدث عن التصورات المستقبلية لـ«دمقراطة» المنطقة العربية انطلاقًا من مصر.

وقد تولت «كوندااليزا رايس» الترويج لصيغة المشروع خلال حفل عشاء جرى فى لندن فى شهر ديسمبر نهاية ٢٠٠٣م، وخلال زيارة الرئيس «جورج بوش» إلى العاصمة البريطانية، حيث قامت بإبلاغ عدد من كبار المسئولين بالدول الأوروبية الحليفة بمضمون المشروع.

وتشير المعلومات إلى أن المشروع الجديد يسعى إلى تشكيل ائتلاف أمريكى-أوروبى لإجبار الدول العربية على تطبيق المشروع الجديد لتحقيق ما يسمى بالديمقراطية، حيث يقوم هذا الائتلاف على فكرة أنه فى حال قيام واشنطن بمنع المساعدات أو المنح الاقتصادية عن أى دولة لا تطبق معايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تقوم الدول الأوروبية هى الأخرى بتطبيق ذات القرار، وتوقف مشروعاتها الاقتصادية، وتعلق اتفاقات الشراكة مع الدول المعنية فى هذا الشأن.

وتؤكد المعلومات أن الفكرة الأمريكية جاءت أساسًا بعد دراسة الأثر الأوروبى الاقتصادى على الدول العربية، وانتهت هذه التقديرات إلى أن الدول العربية خاصة مصر تتعامل مع الدول الأوروبية باعتبارها بديلاً عن التعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة، وأن اتفاقات المشاركة الأوروبية-العربية ستلعب دورًا محوريًا فى تحسين

موازين المدفوعات العربية، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار والتبادل التجارى، مما يجعل القرارات الأمريكية وحدها غير ذات تأثير كاف فى منع الدول العربية من تبنى سياسات مباشرة أو غير مباشرة ضد السياسة الأمريكية.

وتنطلق فكرة «**الشرق الأوسط الموسع**» من أن البرلمان الأوروبى أصدر عدة قرارات تتعلق بانتهاكات واضحة لحقوق الإنسان فى مصر والسعودية وسوريا واليمن ودول أخرى، إلا أن هذه القرارات لم تأخذ طريقها فعليّا للتنفيذ، ولذلك فإنه من المستحسن تشكيل لجنة عمل برلمانية مشتركة من الكونجرس الأمريكى والبرلمان الأوروبى يطلق عليها «لجنة العمل الدولية لاحترام حقوق الإنسان والتطبيق الديمقراطى».

وتقترح المبادرة أن تقوم هذه اللجنة بزيارات عمل مفاجئة إلى الدول العربية وأن تتولى هذه اللجنة بنفسها مراجعة سجلات حقوق الإنسان وزيارة السجون والاستماع إلى ممثلى منظمات المجتمع المدنى وعقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات مشتركة مع هذه المنظمات، على أن تقوم هذه اللجان فى بداية عملها بإعداد مذكرة شارحة للإجراءات الواجب اتباعها للتطبيق الديمقراطى الصحيح فى الدول العربية، وكذلك تلافى السلبيات القائمة التى تكرس من الأوضاع السيئة لانتشار انتهاكات حقوق الإنسان.

ويشير المقترح الأمريكى إلى أنه وبعد الاتفاق على مضامين هذه المذكرة سوف يصدر ميثاق عمل أمريكى ـ أوربى مشترك لـ«**الشرق الأوسط الديمقراطى**» وأن الدول العربية ستكون مجبرة على تنفيذ بنود هذا الميثاق، وكذلك لوائح عمله التى ستتناول مجالات بعينها مثل: كيفية إجراء انتخابات ديمقراطية، أما لوائح العمل فستحدد المقصود بهذه الإجراءات وكيفية تطبيقها عمليّا من خلال إجراءات محددة.

وتمثل الانتخابات المرتبة الأولى فى التطبيق الديمقراطى؛ لأن المشروع الأولى للمذكرة الشارحة يتناول تغيير قوانين الانتخاب فى عدد من الدول العربية من بينها مصر، وبحيث يكون الإشراف الدولى الذى يتكون من مراقبين أمريكيين وأوروبيين هو المكون الأساسى فى هذه الانتخابات، وأن هؤلاء المراقبين سوف يستعينون بمساعدين لهم من ممثلى بعض منظمات المجتمع المدنى.

وفى مصر ـ مثلاً ـ تقترح المذكرة الشارحة أن يتولى مركز ابن خلدون ـ الذى يترأسه سعد الدين إبراهيم وبعض منظمات حقوق الإنسان التى لها ارتباطات خاصة

بالولايات المتحدة وبعض دول أوروبا وبعض المراكز السياسية فى الجامعات. مسألة الإشراف الجزئى فى المرحلة الأولى فى الانتخابات التى تتعلق بالإدلاء بالأصوات وحراسة الصناديق على أن يقتصر دور رجال الأمن على حماية هؤلاء المساعدين والمراقبين حتى إعلان النتائج الانتخابية.

وتشير التقديرات إلى أنه وعلى الرغم من أن الفكرة الأمريكية تبدو فى ظاهرها جذابة لضمان سلامة الانتخابات إلا أنها فى حقيقتها تحمل ثلاثة مضامين خطيرة:

- **الأول:** هو الاعتداء المباشر على سيادة هذه الدول التى سيصبح موقفها سلبيًا فى الانتخابات حيث ستنقل كل اختصاصات السيادة الداخلية إلى الطرفين الأمريكى والأوروبى.

- **الثانى:** سلب اختصاص السيادة التشريعية من البرلمانات العربية؛ لأن دور برلمانات هذه الدول سيقتصر على مجرد التصديق على الإشراف الأجنبى على الانتخابات.

- **الثالث:** وهذا هو الأخطر، تحفيز أصحاب الأفكار السياسية المرتبطة بالفكر الغربى على ترشيح أنفسهم فى هذه الانتخابات ودعمهم بالمال والمساندة الأدبية لتمكينهم من احتلال أغلبية المقاعد فى المجالس والمواقع المهمة.

وهكذا: ففى الوقت الذى تحمل فيه الورقة الأمريكية شعار **«الانتخابات النظيفة»** نجدها تضع آليات من شأنها أن تفرز نتائج موجهة لصالح فئات أو أحزاب بعينها.

**وتقترح المذكرة الشارحة** إعداد قوائم أمريكية وأوروبية أولية حول الأفراد الذين ينتمون إلى منظمات وأفكار إرهابية أو متطرفة على أن تقوم الأجهزة الأمنية فى داخل الدول العربية بمنع هؤلاء من الترشيح فى الانتخابات.

**وتقترح الورقة** استكمال هذه القوائم بقوائم أخرى موسعة يتم إعدادها بمعرفة بعض منظمات المجتمع المدنى والشخصيات الأخرى فى داخل مجتمعات البلدان العربية، بما يعنى أنه يكفى لأى منظمة مجتمع مدنى أو شخصيات تثق الإدارة

الأمريكية فى آرائهم وأفكارهم أو يعملون مع أجهزتها فى أن يحددوا أسماء بعض الشخصيات الوطنية فى داخل البلد ليصدر فرمان أمريكى بمنعهم من الترشيح بادعاء أنهم يمتون بصلة ما لأعمال أو منظمات إرهابية.

وعلى الرغم من أن بعض المسئولين الأوربيين اعتبروا أن ذلك الشرط سيصعب تنفيذه فى البلدان العربية، إلا أن «رايس» أكدت أنها على ثقة من أن نجاح الائتلاف الأمريكى-الأوروبى سيجعل ذلك ممكنًا، وأن الدول العربية ستقبل فى النهاية بهذه الشروط الجديدة.

ويتضمن مشروع **«الشرق الأوسط الموسع»** فكرة أمريكية حول مفهوم **«خريطة التغيير لطريق جديد»**، وهى تعنى أن تكون هناك استراتيجية موحدة لعمل ثلاث وزارات مهمة هى: الإعلام والتعليم والأوقاف، بحيث يتم دمج عمل هذه الوزارات وتلزم بتنفيذ التزاماتها وفقًا لاستراتيجية مشتركة تدور حول مفهوم التعليم الديمقراطى والإعلام الديمقراطى والدين القائم على الحوار والتعايش مع الآخرين، بما يفضى إلى «علمنة التعليم» فى جميع المراحل ليصب منتجه الرئيسى فى تكنولوجيا المعلومات، وأن يجرى تغيير مفاهيم الإعلام السائد، أما الدين فلا مكان له فى مؤسسات الدولة نهائيًا، بل يجب التركيز على الإطلاق الكامل لحرية المعتقدات دون عوائق.

وتشير التقديرات هنا إلى أنه على الرغم من أن ظاهر الفكرة يدور حول مثاليات التطبيق الديمقراطى إلا أن الأمريكيين لم يغفلوا فى ثنايا هذه الأوراق عندما أشاروا إلى إمكانية إنشاء مؤسسات تبشير غربية بسلام المسيح وعدالته من منطلق أن هذه المؤسسات سترسى مفاهيم السلام والتعاون بين الجميع.

وسوف تحصل هذه المؤسسات على تمويل مالى غربى كبير للقيام بأدوارها الاجتماعية والاقتصادية مع ضمان ألا يجوز تحت أى ادعاء مصادرة ما تسميه واشنطن بحرية الاعتقاد والانتقال من ديانة إلى ديانة أخرى بشرط ألا يؤدى الوضع الجديد إلى أية أفكار جديدة حول التطرف الدينى.

والمعنى المطروح فى هذا الإطار هو أن هذه المؤسسات ستقوم على أساس دينى غربى، وأنه سيكون من حقها القيام بأى نوع من الأنشطة فى حين أن المساجد ستلتزم

بأداء الصلوات الإسلامية وسيتم منعها من ممارسة أية أدوار اجتماعية أو ثقافية وإنما ستقوم الوزارة المسئولة عن الشئون الدينية بهذه الأنشطة، وسيمتنع أيضًا فى هذا الإطار أن تقوم المساجد بجمع التبرعات أو الزكاة أو غيرهما من المسائل التى تدخل فى نطاق النشاط الاجتماعى، خشية أن تصل هذه الأموال إلى أيدى الجماعات الإرهابية كما تدعى!!

**وترى المذكرة الأمريكية** أن «خريطة التغيير» على هذا النحو ستشمل كل الدول العربية دون استثناء ابتداء من المملكة المغربية حتى البحرين والإمارات فى أقصى الشرق ومروراً بالسودان واليمن فى الجنوب.

**وتشير المذكرة** إلى أن هدف «خريطة التغيير» هو تغيير الأفكار القائمة والواردة فى هذه المنطقة، وهى الأفكار التى فشل فى التعامل معها على مدار السنوات الماضية خاصة التى تحمل طابعًا عدائيًا للسياسة الأمريكية وبعض السياسات الأوروبية.

أما عن مفهوم الحريات، كما يورده المشروع الأمريكى الجديد، فهو يعنى أن تكون الحريات الشخصية مصونة، ويجب حمايتها من أى تدخل حكومى حتى لو كانت هذه الحريات الشخصية ستصطدم فى بعض الأحيان ببعض المبادئ الدينية التى استقرت عليها المجتمعات العربية لعقود متتالية، بما فى ذلك أنواع الحريات الجنسية، فهذه الحريات ستجعل الأفراد أحراراً فى التعبير عن أنفسهم بالشكل الذى يختاره هؤلاء الأفراد.

**وتؤكد المذكرة** ضرورة تبنى المفهوم الغربى للحريات مؤكدة أن هناك مشكلة أساسية فى تأويل مفهوم الحريات ليكون تعبيراً عن مساندة بعض الأنظمة السياسية فى المنطقة؛ مما يجعل الحريات خالية من أى مضمون حقيقى.

**وتقول المذكرة:** إن بعض دول المنطقة تؤكد حرية التعبير الإعلامى إلا أن الإعلام فى هذه الدول موجه بصفة مباشرة لخدمة النظم السياسية وأن بعض منظمات المجتمع المدنى إذا حاولت التمرد أو ممارسة حرية تعبير حقيقية ضد النظام فإنها تقع فى أخطاء قاتلة تصبح على إثرها مستهدفة من النظام السياسى فى هذه الدول، وكذلك الأمر بالنسبة لمفهوم احترام حقوق الإنسان الذى يجب أن يتماشى مع المفاهيم الدولية السائدة.

**وتتحدث المذكرة** فى هذا الإطار عن قمع الأنظمة العربية للشواذ جنسيًا ومنع زواج المثليين (الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة) ففى هذا ـ كما ترى المذكرة ـ انتهاك صارخ لحقوق الإنسان تتوجب مراجعته وضمان هذه الحقوق!!

## آلية التطبيق

ثمة تساؤل يطرح نفسه هنا عن آلية التطبيق لهذا المشروع فى الدول المستهدفة، هل سيتم عن طريق القوة أم عن طريق الضغوط؟

المذكرة الأمريكية تجيب عن هذا التساؤل بالقول: إن كل الخيارات مفتوحة لتطبيق المشروع الجديد، وإن لجان الكونجرس كانت قد أوصت بفرض أنواع مختلفة من العقوبات الاقتصادية والسياسية على البلدان المخالفة إلا أن عدم التعاون الأوروبى جعل الولايات المتحدة عاجزة عن تطبيق أية معايير حقيقية أو التزامات واضحة ضد هذه الدول.

**وتقول المذكرة**: إن التعاون الأمريكى ـ الأوروبى أصبح مؤكدًا فى ظل المرحلة القادمة خاصة أن الإرهاب الأوسطى طال الأراضى الأوروبية وأن الولايات المتحدة آلت على نفسها أن تقود الأعمال العسكرية للقضاء على بؤر الديكتاتورية والجماعات الإرهابية المتطرفة إلا أن التعاون الأمريكى ـ الأوروبى أصبح مطلبًا أساسيًا حتى يمكن بناء ائتلاف قوى لمتابعة التطبيق الديمقراطى فى دول الشرق الأوسط.

**وتقترح المذكرة** فى هذا الإطار اختيار أحد بديلين:

**ـ الأول** يقضى بإنشاء مكاتب أمريكية ـ أوروبية مشتركة لها حصانات لازمة وكاملة لممارسة أعمالها ومتابعة تطبيق المعايير الديمقراطية فى المنطقة، على أن يرأس هذه المكاتب ممثل أمريكى وآخر أوروبى بسلطات واحدة مهمتها إعداد تقارير دورية شهرية وسنوية لتقييم كل ما يتعلق بمجالات تطبيق أو انتهاك الديمقراطية فى هذه البلدان.

وسوف تكون هذه التقارير هى السند الأساسى للقرارات والعقوبات التى سيتخذها الكونجرس الأمريكى والبرلمان الأوروبى ضد هذه البلدان.

وسوف يكون من حق هذه المكاتب إجراء اتصالات مباشرة مع بعض الشخصيات أو منظمات المجتمع المدنى أو أعضاء البرلمانات أو الاطلاع على أحوال السجون فى إطار عمليات المتابعة.

وستوجه تقارير المكاتب الدورية، كل شهر وكل ثلاثة أشهر إلى وزراء الخارجية فى الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

أما التقرير السنوى فيتم توجيهه إلى الكونجرس الأمريكى والبرلمان الأوروبى إضافة إلى وزراء الخارجية.

وستتوازى هذه المكاتب فى اختصاصاتها مع وضع السفارات الأمريكية والأوروبية فى البلدان العربية إلا أن هذه المكاتب ستكون معنية بالمهمة وحدها، وأن السفارات يمكن أن تساعدها فى تقديم بعض المعلومات أو المساعدات الإدارية أحيانًا، وسيكون من حق النظم السياسية فى هذه الدول مراجعة التقارير السنوية التى تعدها هذه المكاتب وإجراء مناقشات بشأنها. إلا أن المذكرة تعترف بأن هذه العملية معقدة وستحتاج إلى الكثير من الجهد، حيث يتوقع أن تكون هناك خلافات بين الحين والآخر مع النظم السياسية الكائنة فى المنطقة.

**وتطالب المذكرة** بعدم التساهل فى احتواء هذه الخلافات أو الرضوخ لمطالب الأنظمة لحساب مصالح آنية؛ لأن عدم التطبيق الديمقراطى فى الشرق الأوسط أضحى حالة استثنائية معقدة تتطلب الإدراك التام لمواجهتها والعمل على استئصال كل الأسباب الداعية إلى تفشى الظواهر السلبية فى مجتمعات الشرق الأوسط.

**- أما البديل الثانى** الذى تطرحه المذكرة فهو يقوم على أن تتولى مكاتب «الناتو» فى الدول العربية كل الاختصاصات السابقة المشار بشأنها إلى المكاتب الأمريكية - الأوروبية المشتركة وعلى هذا الأساس تدعو المذكرة إلى:

- التوسع فى إنشاء مكاتب الناتو فى الدول العربية، ومفهوم التوسع يشمل هنا عدداً وكيفية، فمن ناحية العدد فإن كل الدول العربية بلا استثناء - حتى تلك المختلف معها - يجب أن توافق على افتتاح مكاتب للناتو فى أراضيها وهى مكاتب ستتبع حلف شمال الأطلنطى.

- الميزة التى يراها الأمريكان فى مكاتب الناتو هى أن طبيعة الإجراءات العسكرية سيتم الاتفاق عليها مع حلف الناتو، فى حال الدول التى ترفض الامتثال نهائيًا للتوصيات والقرارات الصادرة بصدد تحسين التطبيق الديمقراطى، وبالتالى فإن مكاتب الناتو سيتم تزويدها ببعض المتخصصين وكذلك ممثلى وزارات الخارجية.

أما التوسع الكيفى فهو أن هذه المكاتب سيضاف إليها ثلاثة أقسام رئيسية بالإضافة إلى أقسام الأمن العسكرى ومتابعة شئون الناتو والاتصالات الموجودة بالفعل فى مكاتب الناتو فى الدول العربية، وهذه الأقسام هى: قسم التطبيق الديمقراطى، قسم تطبيق معايير احترام حقوق الإنسان، قسم الحريات.

**وتقترح المذكرة** أن يكون هناك اجتماع سنوى لتقييم حالة الديمقراطية فى البلدان العربية يضم مستشار الأمن القومى الأمريكى ووزير الخارجية ومستشارى الأمن القومى فى دول أوروبا ووزراء الخارجية، هدفه تحليل التقارير والنتائج فى سرعة التطبيق الديمقراطى وكذلك اتخاذ القرارات النهائية بشأن حالات الانتهاك أو فرض عقوبات جديدة أو تجديد عقوبات قائمة وتشجيع بعض الدول التى تكون قد أقدمت على اتخاذ إجراءات جديدة فى التطبيق الديمقراطى أو تكليف لجنة منبثقة من هذا الاجتماع لعقد مشاورات ولقاءات مع قادة النظم السياسية فى المنطقة لإبراز المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها النظام السياسى فى حال عدم الالتزام بالتطبيق الديمقراطى.

أما القرارات النهائية الخاصة بالأعمال العسكرية فسوف يتم عرضها على مجلس الأمن من أجل التأكيد على دور الأمم المتحدة فى النظام الدولى.

**وتؤكد المذكرة** أن التوافق الأمريكى - الأوروبى فى نطاق الاجتماع السنوى المقرر للشرق الأوسط الموسع سيعزز من الهيبة الأمريكية - الأوروبية فى النظام الدولى الجديد ويجبر دول الشرق الأوسط على الانصياع للخطة.

وفى حال وجود اختلاف داخل مجلس الأمن مع دول أخرى ترفض الاستجابة للنداءات الأمريكية والأوروبية؛ فإن هذا الاجتماع يجب أن ينفذ قراراته بغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع مجلس الأمن.

**وتتحدث المذكرة** عن تصوراتها لآفاق المرحلة المستقبلية فتقول: «إن الديمقراطية الحقيقية لم تعد مجالاً للاختيار فى التطبيق أو عدم التطبيق فى هذه المنطقة، بل إن

الجميع يجب أن يلتزم بهذا النهج كأساس حقيقى لإرساء مفاهيم الأمن والاستقرار الدولى».

**وتضيف المذكرة:** «إننا قد نكون أمام موجة من التحديات المرتبطة بانتشار الإرهاب أو تلك المعنية بانتشار جماعات التطرف فى عدد من مناطق العالم، ولكن المعيار للالتزام هو الأساس فى تحقيق التوسع الديمقراطى، وإننا يجب أن نقتنع بأن هذا التوسع الديمقراطى لن يكون إلا من خلال برامج محددة، وأن هذه البرامج سيتم تنفيذها فى إطار زمنى محدد ومتفق عليه، إلا أن هذا الإطار الزمنى سيتفاوت تطبيقه من دولة لأخرى، ولكن بشكل رئيسى فإن هذا المدى الزمنى يجب ألا يستغرق عدداً محدوداً من السنوات وذلك لتحقيق أكبر طفرة ممكنة».

ويتحدث الجزء الثانى فى المشروع الأمريكى عن إنشاء هيئة أمريكية ـ أوروبية مشتركة تكون مسئولة عن جوانب التطبيق الديمقراطى والحريات واحترام حقوق الإنسان، وسيطلق على هذه الهيئة مسمى «منظمة الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية».

ومن أهم الأغراض السياسية والمباشرة لعمل هذه المنظمة هو تحقيق التعاون السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى بين كل الدول القائمة فى المنطقة باعتبار أن التعاون يمثل الحلقة الأساسية فى نجاح نماذج الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون سيكون ـ كما ترى المذكرة ـ بديلاً عن الصراع أو سوء الفهم القائم بين هذه الدول وبعضها البعض خاصة ما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل.

**وترى المذكرة** أن العلاقات العربية ـ الإسرائيلية لا تزال تمثل إحدى العوائق المهمة أمام تحقيق نموذج الاستقرار والسلام بين دول المنطقة، كما أن تزايد إشكاليات العلاقات العربية ـ الإسرائيلية وما يرتبط بها فى بعض الأحيان من توتر سياسى أو صراع عسكرى يكون مبرراً لتعطيل التطبيق الديمقراطى بحجة مواجهة إسرائيل.

**وتقول المذكرة:** إن المشكلة الأكثر أهمية هى أن أسس التسوية السياسية النهائية غير واضحة المعالم، وأن التسويات الجزئية دائمًا عرضة للاختلافات والتأويلات الخاطئة، إلا أننا فى المرحلة القادمة يجب ألا نجعل العلاقات الإسرائيلية ـ العربية تمضى نحو مزيد من التوتر.

وستركز منظمة الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية وفق المذكرة على :

- أبعاد العلاقات العربية - الإسرائيلية .

- أبعاد العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي .

- تكييف مسار هذه العلاقات ليصب فى إطار التطبيق الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان .

- البدء فى عقد اتفاقات للعمل الاقتصادى والثقافى المشترك بين إسرائيل والدول العربية .

- نماذج التطبيق الديمقراطى الإسرائيلى ومدى ملاءمتها للتطبيق فى الدول العربية .

- كيفية تحقيق التعاون الإسرائيلى - العربى فى أن يكون الشرق الأوسط الموسع خاليًا من كافة أنواع الصراعات السياسية والعسكرية ، وبناء نماذج جديدة للتعاون الأوسطى على معايير البناء والتفاهم المشترك للمرحلة الجديدة .

- أن إحدى المسائل المهمة فى تحقيق التعاون الإسرائيلى - العربى هى التعاون العسكرى ، حيث إن هذا التعاون يمثل البداية الفعلية لإزالة الشكوك المتبادلة وسوء الفهم حول مسائل الثقة أو عدم التفاهم .

وسوف تعمل مؤسسة **«الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية»** فى هذا الإطار على تبادل الخبرات العسكرية العربية والإسرائيلية فى إطار برامج محددة ، وأن هذا التبادل والتعاون سيشمل ما يتعلق بالمناورات العسكرية ولقاءات دورية بين القيادات العسكرية العربية والإسرائيلية يكون هدفها تكريس الفهم المتبادل .

**وتشترط المذكرة الأمريكية** تحقيق مفهوم يطرح لأول مرة وهو التوصل لاتفاقات وتعاون عسكرى بين إسرائيل والدول العربية قبل التوصل إلى اتفاقات سياسية ، كأنما يتحقق التعاون العسكرى بين سوريا وإسرائيل فى ظل الاحتلال الإسرائيلى للأراضى السورية وقبل حدوث أى تقدم على صعيد التسوية السياسية وكذلك الأمر مع لبنان والفلسطينيين ، كما تلتزم الدول الأخرى التى ليست لها أراضٍ محتلة بأسس هذا التعاون العسكرى .

**وتشير المذكرة** إلى أن التعاون العسكرى سيكرِّس من مفاهيم التفاهم الثقافى والسياسى بين هذه البلدان وإسرائيل، كما أن هذا التعاون العسكرى سيفتح المجال أمام التعاون الاقتصادى وإنشاء مؤسسات التعاون الاقتصادى الجديدة، والتى ستحقق المفهوم الأوسع للشرق الأوسط الجديد.

**وتقول المذكرة:** إن منظمة الشرق الأوسط للتعاون والديمقراطية ستكون مختصة بالتطبيق الديمقراطى، حيث إنه من المفترض وفقًا للرؤية الأمريكية أنه سيتم اعتماد مئات الملايين من الدولارات لتكون تحت تصرف هذه المنظمة من أجل إمداد الهيئات والدول لتشجيعها على الانخراط فى التطبيق الديمقراطى.

وستكون هذه المنظمة معنية بالاشتراك فى برامج التعاون الاقتصادى المشتركة بين دول المنطقة وبعضها البعض، كما أن هذه المنظمة ستصدر لوائح بأسماء الدول التى تمتنع عن التطبيق الديمقراطى أو تخالف الإجراءات الديمقراطية.

ومن خلال هذه الإجراءات فإن المنظمة ستكون لها رؤيتها فى تحقيق نطاق الأمن الإقليمى فى الشرق الأوسط، وأن هذا الأمن الإقليمى سيكون له جناحان أساسيان هما التعاون من جانب والتطبيق الديمقراطى من جانب آخر.

**وتقول المذكرة:** «إن منطقة الشرق الأوسط نواجه فيها عدوًا جديدًا لم يكن قائمًا قبل ذلك وهو «التعصب والتشدد الدينى» وهو ما يعبر عنه بلغة الدين العنيف أو الإسلام المعاصر».

**وتضيف المذكرة:** «نحن لا نعرف بدقة مدى حجم الاختلاف بين الإسلام المعاصر والإسلام كما هو فى طبيعته الأولى، إلا أن هذا الدين المعاصر هو امتداد لما سبق من الديانة فى صورتها الأولى، وذلك على الرغم من تأكيداتنا العلنية المستمرة أننا نحترم هذا الدين.

إن احترامنا لهذا الدين ينبع من ضرورة احترامنا لشعوب هذه المنطقة، وكذلك احترامنا للسياسات والرأى العام فى داخل هذه الدول».

**وتقول المذكرة:** «إن الإسلام فى مبادئه العامة - كما نعرفها - قد يقبل بالتعايش مع الآخرين، وهو ما سنحاول تكريسه والتأكيد عليه دائمًا حتى تنجح مثل هذه المنظمات

فى العمل داخل نطاق هذه البلدان، إلا أنه أيًا كانت تعاليم الإسلام أو مبادئه أو قيمه أو كل ما يتعلق بهذه الديانة من أصول أخرى فإننا يجب أن ننحيه دائمًا من أن يكون مصدرًا للتعاملات أو أساسًا أو فرعًا فى بناء العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية مع العرب، وأن هذا يتطلب فى المقام الأول التركيز على تقليص دور الدين فى الحياة العامة بالمنطقة، وأن يكون الدين لا مجال له سواء فى الأحاديث أو الشعارات إلا فى نطاق أداء الشعائر والطقوس الدينية، وكذلك حصر نفوذ رجال الدين أو الذين يحاولون خلط الدين بالسياسة».

**وتطالب المذكرة** بتحرير المعاملات فى الحياة العامة بعيدًا عن الإسلام، وكذلك التداخلات السياسية أو الثقافية وتقول: إن كل ذلك من الأمور المهمة، إلا أنه من المهم التركيز على أحد المفاهيم الثابتة، وهو إزالة المشاعر المرتبطة بالدين الإسلامى والتى يتخذها البعض ذريعة لوقف الإصلاحات السياسية وكل أنواع الإصلاحات الأخرى، فالديمقراطية أو التعاون أو الحريات بجميع أشكالها وأنواعها لن تصطدم بالدين الإسلامى كديانة أو مبادئ، وفى ذات الوقت فإن الإسلام لا يجب أن يتدخل فيها كعائق يحد من الانطلاقات والتقدم.

**وتقول المذكرة:** «إن من التجارب المهمة التى يجب أن تقتنع بها حكومات ونظم وشعوب المنطقة التجربتين الأمريكية ـ والأوروبية اللتين حصرتا نطاق الدين فى الكنيسة فقط، وألا يكون هناك مجال لهذه المشاعر الدينية فى المسائل السياسية والاقتصادية أو إدارة الحكم بصفة عامة».

**وتضيف المذكرة** أن التحدى الأكبر هو فصل مبادئ الحكم عن مبادئ الدين فى هذه المنطقة، وأن الخلط الدائم بينهما يعد حاجزًا رئيسيًا للتقدم أو التعاون أو تطبيق النماذج الديمقراطية الناجحة، فالدين يعد حاجزًا للتعاون؛ لأنه يقصر التعاون فقط على الدول العربية والإسلامية معًا فى نطاق إقليمى أو شبه إقليمى، وفى ذات الوقت فإنه يرفض مبادئ التعاون وأسسه بين إسرائيل والدول العربية، وذلك للنظرة العدائية المستحكمة التى يبرزها الدين الإسلامى فى مواجهة اليهود.

**وتقول المذكرة:** «إن ذلك يؤكد أن مثل هذه المبادئ الدينية تشكل عائقًا أمام التطبيقات الديمقراطية والتعاون الحقيقى القائم على أسس الثقة المتبادلة والشعور

بالمحبة تجاه الآخرين والفهم المشترك الذى ينمى حلقات التعاون والإدراك المتميز بأن هذا هو أحد الوسائل الضرورية والبديل الأكثر ملاءمة لنماذج التعاون بين الشعوب فى المنطقة».

**وتتناول المذكرة** أيضًا فكرة الصراع الإسرائيلى ـ الفلسطينى، وتشير إلى أنه من الضرورى أن تكون هناك تدخلات قوية وحاسمة للتوصل إلى أسس ومبادئ جديدة للتسوية؛ لأن الملف الفلسطينى سيظل دائمًا هو قدر هذه المنطقة فى التأخر وعدم الانسجام مع السياسات العالمية، كما أن هذا الملف يعوق الاستقرار والأمن فى المنطقة والعالم.

وعلى هذا النحو فإن دوائر العمل السياسى والاقتصادى ـ تقول المذكرة ـ : لا بد أن تتلاقى فى النهاية مع الملف الفلسطينى. وقد حذرت المذكرة الدول الأوروبية من تكرار أخطاء ٦٠ عامًا مضت فى السياسة الأوروبية، واعتبرت أن اجتماعًا لمجموعة تحضيرية تتولى دراسة أفضل البدائل والخيارات لبرامج الديمقراطية هو الصيغة الملائمة للطرح فى إطار المشروع الأمريكى المقدم.

**وتختتم المذكرة** تفاصيل المشروع المعتمد من قبل الإدارة الأمريكية بالقول: «إن الشرق الأوسط مقدم على حالة من المتغيرات العاصفة، وإن حكومات هذه المنطقة يجب أن تعى أن حركة التاريخ متطورة بطبعها وأنها قادرة على الاستمرار والنمو، وإن كل دول العالم بما فيها دول الشرق الأوسط مطالبة بأن تصبح جزءًا من هذه الحركة المستمرة».

* * *

[ ٤ ]

# قبيل قمة جورجيا (الأمريكية)

- مشاورات أمريكية أوروبية للاتفاق على الخطة المعدلة
- المطالبة بإصلاحات شاملة تصب جميعها لخدمة الأهداف الأمريكية ـ الإسرائيلية
- تعديل قوانين المرأة دون النظر لأحكام الدين
- اتفاقات أمنية مشتركة تسمح بإقامة قواعد أمريكية فى المنطقة
- القضاء على المنظمات المتشددة وتغيير رسالة المسجد

فى الأسبوع الثانى من شهر فبراير عام ٢٠٠٤م حملت إلينا وسائل الإعلام بشرى جديدة تزفها الإدارة الأمريكية، أشارت فيها إلى قرب إعلان الخطة الأمريكية ـ الأوروبية لنشر الديمقراطية فى العالم العربى خلال اجتماع الدول الصناعية الثمانى فى أوائل شهر يونيو من العام نفسه، بولاية جورجيا الأمريكية، وهذه الخطة التى جرى حولها نقاش واسع بين الإدارة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين عكست جنوحًا أمريكيًا سافرًا لتغيير الأوضاع الجيوسياسية فى المنطقة مستخدمة فى ذلك شعار الديمقراطية كوسيلة للتدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة.

صحيح أنه قد طرأت ثمة متغيرات على الخطة الأمريكية فى أعقاب قمة جورجيا، إلا أنها تغييرات طفيفة لا تعكس تغيرًا حقيقيًا إزاء السياسة الجديدة للولايات المتحدة.

ونظرًا لأهمية الطرح الأمريكى الذى عكس نفسه على الأجندة التى يجرى تنفيذها حاليًا، فكان من الأهمية بمكان التعرض لمضمون الوثيقة التى جرى حولها النقاش فى مرحلة ما قبل اجتماع قمة جورجيا.

ووفقًا للخطة الجديدة فإن الحكومات العربية والشرق أوسطية وابتداء من يونيو عليها أن تدرك أن هناك مرحلة جديدة قد بدأت فى العمل السياسى، وأن هذه المرحلة تتطلب الإسهام الفعال من جانب هذه الحكومات لمواكبة التغييرات الدولية.

**وتقول الخطة الأمريكية** فى هذا الإطار: «إنه لم يعد مقبولاً أن تظل منطقة الشرق الأوسط تعج بأنواع من الحكومات ما زالت تمارس أساليب وتأخذ بأدوات لا تتفق مع المضمون الديمقراطى للحكم نهجًا وطريقة؛ ذلك أن الديمقراطية فى هذه المنطقة لم تعد تهم حكوماتها وشعوبها فقط، ولكنها تهم الأمن الدولى فى مجموعه».

**وترى الخطة** أن استقراء الأحداث الدولية وما أدى إليه من انتشار الإرهاب على نطاق دولى واسع فى أمريكا وأوروبا وغيرها من مناطق العالم يبين أن «الإرهابيين» هم

مواطنون فقدوا الانتماء لأوطانهم وللأسرة الدولية، وأصبحوا فى حالة يأس حقيقية من التكيف السياسى مع أوضاع مجتمعاتهم التى تأخذ بأقسى الأساليب البوليسية، وتفرض رأيًا واحدًا على جميع من بالداخل دون إتاحة الفرصة للآخرين.

**وتقول الخطة:** «إن الأقليات الدينية والعرقية يشعرون بخطر حقيقى فى هذه المنطقة بعد أن داهمتهم الأغلبية وانتزعوا حقوقهم الطبيعية فى أن يشاركوا بفعالية فى إسهام مجتمعاتهم».

**وترى الخطة** أن الفرصة أصبحت مواتية الآن فى هذه المنطقة بعد تطورات مهمة ما زالت تسير بنجاح ونأمل أن تحقق أهدافها المستقبلية، حيث اختفى النظام العراقى السابق الذى كان يهدد جيرانه، وأصبحت الدول الخليجية العربية أكثر انفتاحًا على الديمقراطية، لقد بدأوا خطوات صغيرة إلا أنها مهمة ولا بد أن نعمل على تعزيزها فى المستقبل.

**وتضيف الخطة:** لقد حدثت أيضًا تطورات مهمة فى دول الشمال الأفريقى التى تخلصت كثيرًا من بعض معوقات الديمقراطية، أما ليبيا فقد سجلت التطور الأهم وأصبحت الحكومة الليبية أكثر انفتاحًا واقتناعًا بأهمية إزالة أسلحة الدمار الشامل، وما زال الأمل الأكبر فى أن تكون ليبيا عضوًا صالحًا فى المجتمع الدولى خلال السنوات القليلة القادمة.

أما تونس والجزائر والمغرب فما زالوا يتطورون وعلينا أن ندفع هذا التطور باستمرار، كذلك الحال فى مصر التى أنشأت مؤخرًا مجلسًا معنيًا بحقوق الإنسان، إلا أنه لأهمية مصر الاستراتيجية فى الشرق الأوسط ولكونها دولة محورية مهمة فى هذه المنطقة، فإننا سنراقب عن كثب التطورات القادمة فيما يتعلق بالإصلاح السياسى والاقتصادى والموقف من الإرهاب وعناصره.

**وتقول الخطة:** «إن ما يحدث فى السودان يعد حدثًا مهمًا خاصة فى ضوء اتفاق السلام الذى سيتيح توقف الحرب فى هذه المنطقة، وتطبيق أسس الإصلاح ومنح الأقليات الدينية والإثنية حقوقها فى ربوع السودان».

**وتتحدث الخطة** عن وجود ما تسميه بمشاكل حقيقية فى سوريا والأردن لا بد من مواجهتها، إلا أنها تذكر أن الأردن يسير بقدر معتدل، واليمن يمضى بقدر بطىء، ولكن ما زالت كل هذه الدول تعيش أزمة حقيقية فى الحريات الممنوحة للمواطنين.

**وتقول الخطة:** لقد سعينا فى الفترة الماضية من أجل تأكيد هذا الاتجاه إلا أننا لم نحقق نتائج تذكر. إن الضغط السياسى والاقتصادى أثبت أنه من أفضل الوسائل الممكنة لإجبار الحكومات فى هذه المنطقة على تغيير السياسات السلبية.

**وتقول الخطة:** إن المنطقة فى الفترة القادمة فى حاجة إلى آليات متابعة أمريكية - أوروبية للتأكيد أن الحقوق الأساسية والحريات الكاملة التى يتمتع بها المواطن الأمريكى والأوروبى أصبحت حقيقة فى هذه المنطقة، كما أننا لسنا فى حاجة لأن تكون آليات المتابعة مجرد نسق واحد يتم فرضه على كل دول المنطقة، فهذه الدول تختلف فيما بينها فى الخصائص والموارد والإمكانيات ومدى التقدم الذى أحرزته فى مجالات الحرية.

**وتقول الخطة:** إن الآليات قد تكون ثنائية أو ثلاثية ولكن يجب الاتفاق أولاً على ماهية آلية متابعة الحرية فى هذه المنطقة، وهل سيقتصر الأمر على مجرد تكوين لجان فنية متخصصة أمريكية - أوروبية مشتركة لزيارة دول المنطقة وسؤال الأفراد مباشرة عن مدى التمتع الواقعى والفعلى بهذه الحقوق، أم أنه ستكون هناك آليات ثابتة فى المنطقة؟ وكيف يمكن الحصول على التقارير والمذكرات الفنية فى شأن الحريات بحيث تكون معبرة عن حقيقة واقعة؟

**وتقول الخطة:** إن ثمة اقتراحات أساسية تحتاج منا إلى دراسة وتعاون، منها كيفية بناء أنماط جديدة من المنظمات غير الحكومية الجيدة، التى تتوافر لها مواردها المالية المستقلة من الحكومات العربية، وتتكون هذه المنظمات من أشخاص مبتكرين قادرين على التعبير الصريح والأمين للأحداث والوقائع، وأن تتسم تقارير هذه المنظمات بالشفافية والوضوح، وألا يكون هناك أدنى تدخل حكومى فى أعمالها.

**وتقول الخطة:** إن واحدة من الحريات التى سنحرص على تكريسها فى هذه المنطقة تتعلق بنشاط هذه المنظمات دون عوائق، وأن تكون تقاريرها أيضًا التى يتم إرسالها إلى الجهات الأمريكية والأوروبية المتخصصة هى ذاتها التى يجب أن تدرسها

الحكومات العربية دون أى ضغوط تمارسها الحكومات على هؤلاء الأفراد الذين سنشجعهم على أن يقولوا الحقيقة دون خوف أو رهبة من إجراءات حكومية قادمة.

**وتقول الخطة:** إن هذا سيتطلب جهداً كبيراً لتشجيع أفراد مثقفين على الانتماء لمثل هذا النوع من المنظمات غير الحكومية، وفى ذات الوقت حمايتهم لأنهم سيقومون بعمل عظيم يتعلق بحماية حريات مواطنيهم من أى تعسف حكومى، كما أن الحكومات العربية مطالبة من الآن بأن تدرس بعناية كإجراء ثان ما يتعلق بوثيقة أمريكية أوروبية مشتركة للحريات الأساسية، وأن هذه الوثيقة سنعكف على إعدادها خلال الشهرين القادمين من خلال لجنة خبراء قانونيين معينين يجتمعون بالتناوب بين واشنطن وإحدى العواصم الأوروبية فى جلسات عمل مكثفة حتى يتم الانتهاء من هذه الوثيقة.

**وتضيف الخطة:** أن فكرتنا لهذه الوثيقة هى أنها ستمثل دليل العمل الرئيسى أمام الحكومات العربية وجنوب آسيا، وأن هذا الدليل سيشتمل على مستويات تطبيق مختلفة، وأن هذه المستويات ستتفاوت من دولة إلى أخرى وأن كل دول المنطقة فى المرحلة الأولى لن تكون مطالبة بتطبيق المعيار الأمثل أو مستوى الدليل النهائى.

وقد اقترحت الخارجية الأمريكية فى خطتها أن تكون هناك ثلاثة أو أربعة مستويات للتطبيق تبدأ بنسبة ٢٠٪ ثم ينتقل إلى ٤٠٪ ثم إلى ٦٥٪ ثم المستوى النهائى ٨٥٪ وذلك حتى ثلاثة أعوام قادمة، ثم بعدها يتم تغيير هذه المستويات لتبدأ بأقلها وهى ٥٠٪ ثم ٧٥٪ ثم ٩٥٪.

والمقصود وفقًا للخطة هو تحديد مدى التزام الدولة بالحريات الواردة فى هذا الدليل أو الوثيقة، وسيحدد لكل دولة من دول المنطقة نسبة فيقال: إن الدولة التزمت بـ٥٠٪ أو النسبة التالية وهكذا، وهذه المرحلة الثانية ستستغرق عامًا واحداً ليتم الانتقال إلى المرحلة الثالثة بحيث تكون أقل نسبة تلتزم بها أى من دول المنطقة هى ٧٠٪ من الحريات الواردة فى الدليل أو الوثيقة ثم ٨٥٪ ثم ٩٨٪ وهى النسبة النهائية، وأن هذه المرحلة الثالثة هى التى سيتم عليها بعد ذلك التقييم النهائى لآليات المتابعة والرقابة.

**وتقول الخطة:** إن هناك مقترحات للقيام بزيارات دورية منتظمة لوفود برلمانية مشتركة من الكونجرس والبرلمان الأوروبى إلى المنطقة بهدف إعداد تقارير متباينة

ونهائية حول مدى التقدم فى مجال الحريات الأساسية والمكملة للمواطنين، إلا أنه من المسائل المهم ذكرها فى هذا الصدد هى أن الدول التى لن تلتزم بالمعايير الموضوعة للديمقراطية ستتم ممارسة كل أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية وأحيانًا العسكرية من أجل التأكيد على مجتمعات ديمقراطية حرة، وأن تلتزم الحكومات بهذا المضمون.

وقد أدخلت الخطة ضمن هذا البند، ما أسمته بالشفافية فى مكافحة الفساد واعتبرته من لوازم الحريات بحيث ستكون هناك مسئولية على الحكومات والأفراد فى مكافحة الفساد المالى والإدارى، وأن هذه الشفافية ستتطلب شفافية المعلومات.

ووفقًا للخطة فإن كل حكومة عربية ستكون مطالبة بإبلاغ الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى بخطة أو جدول زمنى للانتهاء من تقديم رؤية تفصيلية حول الخطوات الواجب اتخاذها فى خلال ٦ أشهر لتطبيق معايير ومستويات الحريات المقترحة، وأن ما تقدمه هذه الحكومات سيكون محل مراجعة ومناقشة، بحيث يكون فى إمكان الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبى فرض بدائل جديدة لهذه الخطة تتعلق بالإسراع فى تنفيذ مبادئ الإصلاحات، كما أنه من الشروط التى تم تحديدها هو أن التزام حكومات دول المنطقة فى هذه المذكرات يجب أن تدعمه أفكار محددة حول كيفية تنفيذ الالتزامات العامة وكيفية تطبيق المسارات التفصيلية لهذه الالتزامات.

أما النقطة الثانية التى تناولتها هذه الخطة فهى اعتبار حقوق الإنسان بندًا ثابتًا فى الإصلاحات السياسية، وإن أى إصلاح سياسى يجب أن يعتمد فى المقام الأول على كيفية إعلاء وتنفيذ معايير حقوق الإنسان.

**وتقول الخطة:** إنه على الرغم من ارتباط حقوق الإنسان بفكرة الحريات إلا أن المذكرة الأمريكية فصلت بين الجانبين ورأت أن هناك مستويات لحقوق الإنسان ستعادل مستويات الحريات المقترحة.

وأعطت الخطة اهتمامًا خاصًا لحقوق المرأة كجزء رئيسى من حقوق الإنسان واعتبرت أن المرأة العربية لا بد أن تكون قاطرة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأن تشجيع المرأة لا بد أن يتم من خلال المنظمات غير الحكومية والعديد من الأنشطة الأخرى، كما أن المرأة لا بد أن تشارك فى صنع القرار السياسى وفى المجالس النيابية العربية.

إلا أن أخطر ، ما أشارت إليه الخطة فى هذا الصدد هو بحث تعديل القوانين المتعلقة بالمرأة لإعطائها حقوقًا مساوية لحقوق الرجال وخاصة ما يتعلق بالأحوال الشخصية .

وترى الخطة أن هذا الجانب قد يصطدم ببعض الاختلافات الدينية إلا أنه يجب إزالة هذه الاختلافات بقوة حتى يمكن الوصول فى مرحلة قادمة إلى مستويات مثالية لتلك القائمة فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة .

ورأت الخطة أن ذلك يمكن تطبيقه فى آخر المراحل المفترضة بعد أن يتم تحقيق التقدم المأمول فى المجالات الأخرى المقترحة .

وتحدثت الخطة عن الإصلاحات الاقتصادية واعتبرتها أيضًا جزءًا ثابتًا من المكون الاجتماعى للدول فى المرحلة القادمة ، ورأت أن هذه الإصلاحات الاقتصادية ستفتح نافذة واسعة لتنفيذ عدد آخر لهم من الإصلاحات السياسية والاجتماعية .

وأبدت الخطة الأمريكية تأييدها لبرامج الشراكة مع هذه الدول من أجل تنمية الاقتصادات وطالبت بتطوير هذه البرامج مستقبلاً ، خاصة أن برامج الشراكة المتطورة ستكون أمريكية ـ أوروبية بحيث لا يبدو هناك تعارض بين هذه البرامج وبعضها ، وبحيث يتم تحفيز الحكومات العربية على الأخذ بنهج الإصلاح الاقتصادى من خلال زيادة نسبة المساعدات الاقتصادية .

وأشارت الخطة الأمريكية إلى نقطة أخرى مهمة تعلقت بترتيبات أمنية أمريكية ـ أوروبية مشتركة من أجل صياغة الأمن والسلام وأن هذا البرنامج سيطلق عليه «شراكة السلام الآمن» ، وبالتفصيل فإن مصطلح السلام الآمن يرمز إلى ما ستقدمه الولايات المتحدة والدول الأوروبية من سلام وما سيتحقق فى دول المنطقة من ناحية الأمن .

وهذا البرنامج ـ كما تقترحه الولايات المتحدة ـ يكون عبر اتفاقية مشتركة مع دول المنطقة ، وهذه الاتفاقية ستكون أمنية فى جوهرها ، ووفقًا للرؤية التى تقترحها الخطة فإن فكرة القواعد العسكرية الأمريكية ستكون مقتصرة على بعض الدول دون الأخرى وأن الدول التى سيتم اختيارها لإقامة هذه القواعد أو مناطقها ستكون على شكل «القواعد الممتدة أمنيًا» التى ترمى إلى حماية الأمن فى الدول المجاورة ، وأن الدول التى

ترشحها الخطة لذلك هى «ليبيا والمغرب وتونس» فى الشمال الأفريقى، و«الكويت والعراق والأردن» فى شرق الوطن العربى، أما الدول الأوروبية فستكون مساهمتها من خلال حلف الأطلنطى الذى سيقتصر دوره الأمنى على التدخل السريع العاجل فى أوقات الأزمات السياسية والعسكرية فى المنطقة، وأن قوات الحلف فى الأوقات العادية سيقتصر دورها على مجرد إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأمريكية وجيوش الدول العربية، وستظل هذه القوات فى مناطقها المنتشرة فيها فيما عدا الاشتراك فى عمليات حفظ السلام فى الدول التى تتعرض لتهديدات أمنية عاجلة.

وتقول الخطة: «إنه من النواحى الأمنية الأخرى، هناك آلية أمريكية ـ أوروبية مشتركة لتسوية الخلافات بين دول المنطقة، وهذه الآلية قد تعمل بصفة منفردة، أى تكون هناك مجهودات أمريكية منفصلة عن المجهودات الأوروبية المشتركة لتسوية الخلافات، ولكن هذه الآلية تعمل من خلال التعاون والاتفاق بصفة نهائية على سبل التحرك».

وقد حرصت الخطة على أن تبرز المجهودات الأمريكية المنفصلة، وذلك لإتاحة قدر كبير من الحرية إزاء التعامل مع الصراع العربى ـ الإسرائيلى، وحتى تكون الأفكار الأمريكية التى تتعارض فى بعض الأحيان مع الأفكار الأوروبية لها السبق فى تأييد المواقف الإسرائيلية، وأخطر ما ارتبط به الجانب الأمنى هو التفكير فى إعداد بدائل متعددة للقضاء على ما تسميه الخطة بـ« التطرف الإسلامى».

وفى هذا الصدد تقول الخطة حرفيًا: «إن التطرف الإسلامى هو الظاهرة الأكثر خطورة، وهو الذى أفرز بصفة مباشرة الإرهابيين، وذلك النشاط الممتد للتيارات «الإرهابية» فى كلّ من الأراضى الأمريكية والأوروبية».

وترى الخطة أن هناك العديد من الأسباب الموضوعية لظاهرة التطرف الإسلامى، وأننا نعتقد أن البداية الحقيقية تكمن فى تغيير البرامج التعليمية التى تكرس هذا التطرف، وتتساءل الخطة: ولكن فى أى اتجاه يجب أن يتم تغيير هذه البرامج والمناهج التعليمية؟ وهل يقتصر ذلك على المحتوى الدينى لهذه البرامج أم محتوى

الإرشادات المستقبلية؟ وكذلك ما يتعلق بغرس قيم وأفكار جديدة يؤمن بها الشباب والأجيال القادمة فى المنطقة.

**وتجيب الخطة** عن التساؤلات بالقول: «إن أحد المصاعب الأساسية التى ستواجهنا فى ذلك هو أن هناك اعتزازاً كبيراً من الشعوب العربية خاصة والأوسطية بصفة عامة بشخصياتهم وأفكارهم بل ومناهجهم التعليمية التى تكرِّس «التطرف»، وأن هذا الاعتزاز يتطلب أن تكون هناك أفكار جديدة لغزو أفكارهم وثقافاتهم».

**وتقول الخطة**: «إن الهدف الأساسى هو مقاومة ظاهرة التطرف الإسلامى، وإننا من الأفضل أن نستمع إلى أفكارهم وكذلك ما يتعلق بأسلوب التغيير وما يمكن أن يحققوه مستقبلاً للقضاء على هذه الظاهرة».

**وترى الخطة** أن هناك خلطًا قائمًا لدى الكثير من أبناء المنطقة من أن القضاء على التطرف والإرهاب يرتبط بالقضاء على هويتهم الدينية، ومن الصعب إقناع هؤلاء بالفصل بين الجانبين. إن علينا أن نقوم معًا - الأمريكيون والأوروبيون - بالتعاون المشترك من أجل اتخاذ إجراءات عملية وملموسة لتحسين أوضاع الدين فى هذه المنطقة.

**وتقول الخطة**: «على الرغم من أن هناك العديد من الأفكار فى هذا الشأن إلا أنه لابد من ترتيب أولوياتها.. وهل ستقبل دول المنطقة أن نساهم ماليًا ونتولى إنشاء كل ما يتعلق بدور العبادة «المساجد» وأن نشترى أراضى تقع فى مناطق مهمة وأن تكون دور العبادة «المساجد»، ملحقة بجميع أنواع الخدمات المتكاملة «رعاية صحية - نواد رياضية - محلات للشراء والبيع - وأماكن ترفيهية»، وأن نشجع الشباب على الانخراط فى هذه الأنشطة».

**وتعتبر الخطة** أن نجاح هذه المشروعات - التى تعتبرها فى تغيير معتقدات الناس نحو الدين والقبول بالدور الأمريكى - الأوروبى - سوف يساعد على تراجع الإرهاب وسيحقق نجاحًا لمهمة رجال الدين، الذين سيتلقون دورات تدريبية فى الولايات المتحدة وأوروبا لإدارة هذه الأماكن.

**وتقول الخطة**: «إنه من أبرز الواجبات الأخرى هى دراسة كيفية التعامل مع الجماعات المتشددة التى تتواجد داخل المجتمعات العربية، وعلينا الاهتمام بأوضاع

هؤلاء المتشددين وبحث سبل تغيير أو التأثير فى أفكارهم وأن نسعى لإنشاء جماعات منافسة تستطيع أن تحقق تقدماً فى الحوار مع هؤلاء المتشددين».

واقترحت الخطة أن يتم تشكيل لجان عمل مشتركة مع حكومات هذه البلدان بهدف احتواء هذه التيارات أو القضاء عليها. من جانب آخر ترى الخطة أن هناك ثلاثة اقتراحات بتنفيذ ثلاثة برامج فرعية للإصلاح السياسى والديمقراطى فى المنطقة هى:

- **البرنامج الأول** ويحمل عنوان «قواعد الإصلاح السياسى والاقتصادى» وللتعريف بهذا البرنامج سيتم تخصيص موارد مالية أمريكية - أوروبية، وهذا البرنامج ينطلق من مؤتمرات وندوات ترعاها الجامعات العربية ومنظمات غير حكومية، ويتم فيها تحديداً بلورة كافة الآراء الفكرية داخل كل دولة على حدة لبحث كيفية تنفيذ متطلبات الإصلاح، وعبر الرأى الشعبى والحكومى سيتم البحث عن محاولة للتوفيق بغرض تطوير المشروعات المقترحة للإصلاح.

- **البرنامج الثانى** خاص بالتغييرات الأمنية، وهو البرنامج الذى يتولاه ويشرف عليه «البنتاجون» بالتعاون مع القيادة العسكرية لحلف الأطلنطى، وفى هذا الإطار فإن هذا البرنامج يعد من أخطر البرامج العسكرية المقترحة؛ لأنه يتناول دراسة التغييرات الأمنية وتوجيه الانتقادات لأى حكومة تحاول أن تجرى تغييرات على أوضاعها العسكرية، أو بعبارة أخرى فإن الهدف الأساسى من هذا البرنامج هو ضبط التوازن العسكرى فى المنطقة.

**وأشارت الخطة** حرفيّا إلى أن الهدف من هذا البرنامج هو منع امتلاك الدول العربية لأى نوع من أسلحة الدمار الشامل (لاحظ هنا ذكر مصطلح الدول العربية دون ذكر مصطلح دول الشرق).

**وترى الخطة** أن انتشار هذه الأسلحة سيزيد من أبعاد التوتر السياسى والإقليمى، وقد يؤدى فى مرحلة لاحقة إلى تجدد الصراعات العسكرية فى المنطقة، مما يعوق التطور الديمقراطى والاقتصادى.

**وخصصت الخطة** جزءاً منفرداً لإسرائيل حيث تقول: «إن المبادرة الجديدة يجب أن تراعى الوضع الأمنى الخاص الذى تتمتع به إسرائيل، كذلك مدى التهديد الأمنى

الذى تتعرض له بصفة دائمة. وزعمت الخطة أن كل التجارب العملية أثبتت أن إسرائيل لم تسىء استخدام أى نوع من الأسلحة المتطورة، وأن الرهان الحقيقى لاستخدام هذه الأسلحة ارتبط بالعدوان على أراضيها أو الهجوم على أفرادها، وأن إسرائيل تعيش حالة أمنية استثنائية، وعلينا أن نقدر ظروف هذه الحالة، وكذلك ما يرتبط بأنواع الأسلحة التى تمتلكها إسرائيل، وأننا ما زلنا نناشد كل دول العالم أن تنضم إلينا فى هذه المساعى.

**وتضيف الخطة:** «أن الرقابة على أسلحة الدمار الشامل لن ترتبط فقط بمجرد إبداء حسن النوايا أو التأكيدات الشفهية - التى يتم الحصول عليها من الدول العربية، فقد وضح فشل هذا الأسلوب بعدما تأكد لدينا أن هناك أكثر من دولة فى المنطقة لديها أنواع مختلفة من أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التى نشطت كثيراً فى هذه المنطقة، وأن الرقابة على هذه الأسلحة سترتبط بالزيارات المفاجئة، وكذلك التفتيش الدورى للمنشآت المتعددة والتى يمكن أن تحمل أثراً لهذه المواد، وكذلك فإن التغييرات الأمنية تستلزم متابعة نشاط الجماعات المتطرفة والإرهابية ودوائر حركتها الاستراتيجية ومدى تخطيطهم للأهداف المستقبلية».

**وترى الخطة** أن موضوع التغييرات الأمنية يمثل أحد حلقات التعاون العسكرى المهمة التى يجب زيادة أطرها، إلا أنه فى إطار هذا البرنامج سيُخرج من نطاقه ما يتعلق بعمل القواعد العسكرية الأمريكية، وكذلك الخطوات الأخرى.

- **أما البرنامج الثالث** فهو يجمع فى دعائمه البرنامجين السابقين عن الطرق اللازمة لتنفيذ هذه التغييرات الأمنية، وكذلك الطرق اللازمة لتنفيذ قواعد الإصلاح السياسى والاقتصادى، وإن هذه الطرق ستمثل تقارير المتابعة الفعلية للبرامج الأخرى، وأن جزءاً كبيراً من هذه المساهمات سيكون فى إطار البرامج المحددة.

تلك هى ملامح الخطة الأمريكية التى أبلغت مؤخراً إلى دول الاتحاد الأوروبى لإبداء وجهة نظرها حولها حتى يمكن الخروج بإطار موحد يحمل اسم **«الخطة الأمريكية - الأوروبية للشرق الأوسط الأوسع نطاقاً»**.

وقد أشارت المعلومات إلى أن التعليقات الأوروبية الأولية على المشروع

الأمريكى أكدت أن الخطة غير واضحة المعالم والأهداف وأنها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتنفيذ ما تقترحه من إجراءات .

التعليق الفرنسى الرسمى الأولى حيال هذه الخطة أكد أن أى برنامج للإصلاح فى الشرق الأوسط لا بد أن تتم بالتشاور مع دول المنطقة وأنه لا بد من مراعاة صعوبة الأوضاع الاقتصادية فى هذه المنطقة والتى تؤخر بالتأكيد أى إصلاح سياسى أو اجتماعى أو ما يتعلق ببرامج الحريات .

أما الموقف البريطانى فيرى أن الإصلاح السياسى والاقتصادى أصبح أمرًا مهمًا بعد انتشار «الإرهاب» فى منطقة الشرق الأوسط والعديد من مناطق العالم ، وأنه من الأجدر الوصول إلى نقاط اتفاق حيال كافة البرامج المقترحة ، وأن هذا الاتفاق لا يعنى ترك الحكومات العربية تتمسك بمواقفها . وأن النقاش يجب أن يدور حول تطبيق المستويات المقترحة للإصلاح فقط .

أما الجانب الأهم من وجهة النظر البريطانية فهو المتعلق بكيفية الوصول إلى إقناع الأغلبية الساحقة من المواطنين والأشخاص فى هذه المنطقة بأن الغرب يعمل من أجل صالحهم ولا ينوى الإضرار بهم أو التدخل فى شئونهم .

وترى الحكومة البريطانية ضرورة إنشاء مؤسسات ديمقراطية متعددة ومتنوعة وأن يكون أحد أغراضها هو القيام بالبرامج التدريبية من أجل المشاركة السياسية وغرس القيم الديمقراطية فى هذه البلدان ، علاوة على إنشاء مؤسسات من أجل مكافحة الفساد ، وأخرى تتعلق بدعم الحريات القانونية والسياسية .

أما ألمانيا فهى ترى أهمية فصل المسائل الأمنية عن المسائل الاقتصادية والسياسية عن أى شراكة مع دول الشرق الأوسط ، حيث ترى أن الشراكة مفهوم متبادل للأفكار بين الجانبين وأنه ليس من المقبول أن يتم فرض أو اقتراح هذه الأفكار من جانب واحد ، فى حين أن الآخرين يرفضونها ويعتبرونها غير مقبولة ؛ لأنها تمس كيانهم ، وأن فرض هذه البرامج بالقوة قد يؤدى إلى تكرار ما يحدث حاليًا بالعراق .

من جانب آخر تشير المعلومات إلى أن الولايات المتحدة سوف تطلب توفير نصف مليار دولار فى العام الأول من أجل تنفيذ هذه الخطة وأن أمريكا ستتحمل

وحدها نحو ٢٥٠ مليون دولار والبقية تتحلمها دول الاتحاد الأوروبي، وسيكون هدف هذه الأرصدة المالية الإعدادية للأشخاص والدراسات اللازمة لبدء مشروع ترويج الديمقراطية في المنطقة وحل بعض المشاكل المعلقة .

وقد أعدت الخارجية الأمريكية مقترحًا خاصًا بدول الاتحاد الأوروبي وكيفية التعامل مع الوسائل الخاصة لتنفيذ هذه الأفكار المتعلقة بشراكة أوسع نطاقًا مع دول الشرق الأوسط .

وأول هذه المقترحات التي ستتم مناقشتها بعد شهر يونيو المقبل وفي أولى الجلسات يتعلق ببحث التحديات الداخلية والعوامل المتصاعدة التي تحتم التدخل وإلزام دول المنطقة باتباع شراكة الديمقراطية، والمقصود هنا التحديات الداخلية في الدول العربية .

وضمن الأطر المقترحة أن يتم تسريع إجراءات الديمقراطية وكذلك الحريات وما يتعلق بالشراكة الديمقراطية مع كلّ من المغرب ومصر والأردن، وأن هناك إجراءات خاصة بالضفة الغربية في حين تم استبعاد قطاع غزة .

* * *

[ ٥ ]

# مشروع داخل الكونجرس

- المطالبة بتحويل النظم الملكية إلى أنظمة مشابهة للنموذج البريطانى يكون الحكم الملكى فيها شرفيًا
- الإسلام مجرد مصدر من مصادر التشريع ويجب ألا يتعارض مع المصادر الأخرى فى العالم
- منح الأقليات فى الدول العربية استقلالاً ذاتيًا فى إدارة شئونها
- مشاركة خبراء أمريكيين لتطوير التجارب فى المجتمعات العربية

عندما طرحت الإدارة الأمريكية ما سمى بـ«مشروع الشرق الأوسط الكبير» الذى عدل فيما بعد وأطلق عليه «مشروع الشرق الأوسط الموسع» ثارت ثائرة بعض حكام المنطقة وأعلنوا عن رفضهم لأى تدخل خارجى فى بنية أنظمتهم السياسية، ولم تعط واشنطن أى اهتمام لهذه المواقف، بل راحت تمضى فى مخططها إلى النهاية. وفى شهر مارس ٢٠٠٤م دعا «ديك تشينى»، نائب الرئيس الأمريكى «جورج بوش»، إلى تشكيل فريق عمل ضم كلاً من: «ريتشارد أرميتاج» نائب وزير الخارجية الأمريكى و«اليوت أبرامز» عن الأمن القومى الأمريكى، واثنين من مساعدى وزير الدفاع الأمريكى ونحو ١٠ من المتخصصين الأمريكيين فى الشرق الأوسط لإعداد ملفات مهمة تمهيداً لعرضها على قادة دول المنطقة.

وقد شهدت الأيام الأخيرة تصعيداً أمريكيًا واضحًا فى اتجاه فرض «مشروع الشرق الأوسط الموسع» على المنطقة، وفى هذا الصدد تقدم نحو ٣٠ عضواً بالكونجرس الأمريكى باقتراحات تقضى بإعداد دستور أو قانون أساسى أمريكى، تلتزم به البلاد العربية كأساس نهائى للإصلاح والتطوير..

وتقترح مذكرة أعضاء الكونجرس التى نقلت إلى البيت الأبيض والخارجية الأمريكية أن يتم منح الدول العربية مهلة لا تتجاوز الستة أشهر فقط لتعديل دساتيرها القائمة حاليًا، ووضع دساتير جديدة تكون مقدمة وعنوانًا للإصلاح، وأن الطبيعة المثلى للدستور الذى يجب أن يكون فى أى دولة عربية تتضمن الآتى:

١- التأكيد على أن نظام الحكم يأخذ بالديمقراطية والتشاور مع كل القوى والفعاليات الشعبية كأساس لسلطة القرار السياسى.

٢- القبول بالتعددية فى الرأى، والتأكيد على إعطاء كل الضمانات السياسية والقانونية اللازمة لتكوين الأحزاب، أو تقوية دورها وجعلها تمارس حقها الطبيعى فى

تداول السلطة، وأن النظم الجمهورية فى المنطقة يجب أن تعترف صراحة فى الدساتير بأن حق تداول السلطة بين الأحزاب واجب مقدس، وأنه سيتم تطبيقه من خلال العمل المشترك مع الأصدقاء الدوليين فى رفع الوعى السياسى، والمشاركة السياسية لدى الجماهير، وتطوير عمل الأحزاب.

وأشارت مذكرة أعضاء الكونجرس إلى أن التطور الأكثر أهمية هو ما يجب أن تشهده النظم الملكية فى هذه المنطقة، فقد حان الوقت لإدخال إصلاحات جذرية مهمة فى نظم الحكم الملكية، بحيث تنزع إلى أسلوب الملكيات الديمقراطية التى تمثلها بريطانيا فى النموذج الدولى، وهو أن تكون الأسرة المالكة معنية بملكية شرفية، فى حين تتبارى الأحزاب والجماعات من أجل الفوز بمنصب رئيس الحكومة الذى يجب أن يختاره الشعب، وهو الذى يوافق أو يصحح مسارات حكمه، وأن يقتصر دور الملك على مراسم الإعلان عن رئيس الحكومة وأعضائها أو قبول استقالتهم، أو التدخل القسرى فى بعض المسائل العامة، وأن الأسر المالكة يجب أن تقبل بالتنازل التدريجى عن امتيازاتها إلى أعضاء الحكومة.

وبحسب الاقتراح فإن هذه العملية يمكن أن تستغرق ما بين العامين إلى الثلاثة أعوام حتى يمكن الحديث عن نظم ملكية ديمقراطية فى هذه المنطقة.

ومن ضمن المسائل المهمة التى أكدت عليها مذكرة الكونجرس «الاعتراف بالخصائص الجغرافية فى كل دولة، وبما يؤدى إلى منح استقلال ذاتى محدود لبعض الطوائف أو الأقليات فى إدارة شئونها الداخلية، أو فى تمثيلها لدى الحكومة، أو فى تعاونها أو اتصالاتها مع الجهات الخارجية».

وأشارت المذكرة إلى أن العديد من أنظمة الحكم فى المنطقة فرضت الأسلوب الاتحادى القسرى مع كل أرجاء حدود بلادها، مما جعل العديد من الأقليات تعانى مظالم كبرى، وأن هذه الأقليات تعجز عن ممارسة أى قدر من الذاتية أو الاستقلال، وإلا تعرضت لإجراءات بوليسية قهرية، كما أشارت المذكرة بشكل واضح إلى وضع الأقباط فى مصر، وإلى أوضاع السكان الجنوبيين فى السودان، وإلى بعض الطوائف فى السعودية واليمن ودول أخرى على حد وصف التقرير.

وبحسب اقتراح أعضاء الكونجرس الأمريكى فإن الدساتير المقترحة للبلدان العربية يجب أن تتضمن نصوصًا خاصة لأوضاع هذه الطوائف والأقليات، على أن تتضمن هذه النصوص ما يلى:

- أن يكون من حق الطوائف والأقليات أن تعبر عن رأيها بصراحة، ومن خلال استفتاءات ديمقراطية حرة تشرف عليها الأمم المتحدة، بالاشتراك مع بعض القوى الدولية حول ما إذا كانت تريد الاستمرار فى الاندماج فى دولها، أم يكون لها نوع من الاستقلال الذاتى فى داخل هذه الدول.

- الاعتراف الكامل بأن لهذه الأقليات والطوائف كافة الحقوق المقررة للأغلبية، بالإضافة إلى حقوق أخرى خاصة تتمثل فى حرية العقيدة، وممارسة الشعائر الدينية، أو طقوس حياتهم اليومية بالشكل الذى يتفق مع مفاهيمهم وأفكارهم.

- عدم التعرض لأى نوع من المضايقات الأمنية أو الإجراءات البوليسية أو العسكرية التى تهدد حقوق هذه الأقليات والطوائف.

- فى حال قبول اندماجهم الكامل فى مجتمعاتهم الأكبر، فإن هذه الطوائف يجب أن تمثل فى كل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية والعسكرية والبوليسية بنسب محددة، تتفق مع أعدادهم فى داخل هذه المجتمعات حتى يمارسوا حريتهم بالقدر الذى يتفق مع خصائصهم.

- الحصول على كل الحقوق الأخرى اللازمة فى حال قبولهم بالاستقلال الذاتى المحدود أو الموسع، ولكن فى نطاق دولهم، أو فى إطار أقرب إلى وضعياتهم الجغرافية.

وترى مذكرة الكونجرس أن الإصلاح الحقيقى فى الشرق الأوسط هو أن الاعتراف بالتعددية يجب ألا يقتصر على تعريف مؤسسات الحكم، أو طريقة عملها، ولكن التعددية المجتمعية التى تمثل الإطار الأوسع لتحقيق الديمقراطية، وأن هذه التعددية للطوائف والأقليات يمكن حمايتها فعليًا من خلال إنشاء مجالس تشريعية مصغرة تحدد طبيعة المصالح، وأهداف هذه الطوائف والأقليات «مثال ذلك إنشاء برلمان للأقباط»، إلا أنه ووفق النموذج الأمريكى المقترح فإن برلمان الأقباط يتم انتخابه من كل

الأقباط، وأن هؤلاء يعينون فيما بينهم «رئيس برلمان الأقباط»، فى حين يظل «البابا» محتفظًا بمكانته كرئيس لحكومة الأقباط فى مصر.

ووفق تفصيل النموذج الأمريكى المقترح الذى أولى اهتمامًا لوضع الأقباط فى مصر، فإن البابا «رئيس حكومة الأقباط المصرية» بإمكانه أن يتخذ قرارات سياسية مهمة، حتى لو أدت هذه القرارات إلى التعارض مع رأى حكومة الأغلبية، كما أن من حقه أن يبرم اتفاقات خارجية، ولكن فى إطار التنسيق والتشاور مع حكومة الأغلبية المسلمة.

كذلك اقترحت مذكرة أعضاء الكونجرس أن تأخذ الدول العربية جميعها بمبدأ مشترك وهو «أن الإسلام مصدر من مصادر التشريع، دون تعارضه مع كافة المصادر التاريخية الأخرى أو المنتشرة فى قوى العالم المتمدين، أو مصادر غير تقليدية».

ووفق المذكرة الأمريكية، فإن الإسلام لا يجب الاعتراف به فى خطة الإصلاح القادمة كمصدر للتشريع، أو من مدلول حكم، أو نهج سياسى، إلا فى الشكل الذى لا تتعارض فيه مبادئه مع جميع أنواع المصادر الأخرى العلمانية والعلمية معًا، وأنه فى حال التعارض فإن الغلبة تكون للمصادر الأخيرة، ويتم تقزيم المبادئ الإسلامية لأن تكون نهجًا دينيًا فقط.. وحتى فى الحالة الأخيرة فإن الرقابة على الإسلام كنهج دينى ستتطابق مع حذف كل المبادئ والأفكار التى تحض على التطرف والعنف، أو التى تسبب المزيد من التوتر بفعل أحداث إرهابية.

وتؤكد مذكرة الكونجرس أن كافة أنواع الشعارات الدينية، أو بعض الرموز أو الأعمال الافتتاحية التى تتم باسم الدين يجب أن تختفى من مظاهر ممارسة السلطة؛ لأن فكرة الدين تنبع أساسًا من اقتناع داخلى(!)، وأن هذا الاقتناع يجب أن يكون فى داخل كل فرد، وأن الأفراد ليسوا ملزمين بالإفصاح عنه بين الحين والآخر، وأن كل الأعمال الرسمية الافتتاحية أو الجلسات الرسمية، أو المؤتمرات أو الندوات، أو كل ما يأخذ نطاق العمل الحكومى والبرلمانى والقضائى والعسكرى وغيره يجب أن تفتتح.. باسم الحرية والديمقراطية والشعب ومبادئ الدولة العليا - ووفق هذا النموذج، فإنه لا يجوز مثلاً افتتاح جلسات مجلس الشعب بالآية القرآنية التى تقول: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[التوبة: ١٠٥]. أو أن يبدأ رئيس الجمهورية

خطابه أو ينهيه بآية قرآنية . . بل إن «بسم الله الرحمن الرحيم» تعد رمزًا دينيًا كما ورد فى المذكرة الأمريكية، وعلى هذا الأساس يجب إلغاء استخدامها، وأن يتم استبدالها «باسم الشعب، وباسم الديمقراطية والحرية» وغير ذلك من المعانى الدينية.

**وتشير مذكرة الكونجرس** إلى أن إحدى الآفات الكبرى المنتشرة فى الدول العربية هى تسييس الدين، وتدين السياسة، وأن ذلك يعنى أن الحكام فى هذه المنطقة يبررون العديد من إجراءاتهم وأفعالهم السياسية باسم الدين، أو يدينون بعض مبادئهم السياسية من أجل اكتساب الشرعية، وأن هذا هو الذى أدى إلى انتشار العنف والإرهاب فى هذه المنطقة، والذى ألقى بظلاله الكثيفة على الأمن العالمى، فالأحداث الإرهابية فى فلسطين، تم تدينها للشباب بأنها مصدر السعادة الأخروية «الاستشهاد» والديكتاتورية وعدم نشر الديمقراطية تم تدينها بطاعة الحاكم، باعتباره وليًا للأمر بالخير والنهى عن كل شر. . إن مثل هذه المبادئ تعوق بالفعل عمليات الإصلاح الديمقراطى، ونعتقد أن السعودية من أكثر دول المنطقة التى يجب أن تبدى اهتمامًا بهذه الناحية تحديدًا؛ لأن إطار الفصل الكامل بين ما هو دينى وذو محتوى إسلامى، وبين ما هو سياسى وذو محتوى لحكم الشعوب هو المنطلق الطبيعى لحريات الرأى والفكر، وأن الحكام السعوديين يجب أن يفصلوا بين كون دولتهم تحتضن الأماكن المقدسة لدى المسلمين، وبين كونهم حكامًا يحكمون عددًا كبيرًا من المواطنين العاديين الذين ليست لديهم أية عواطف تجاه هذه الأماكن المقدسة، وبالشكل الذى يجعلهم يفقدون حريتهم وحياتهم لصالح «مشروع أخروى».

تنتقل مذكرة أعضاء الكونجرس بعد ذلك إلى مفهوم الفصل بين السلطات، واحترام كل سلطة لحدودها، دون أن يمثل ذلك تجاوزًا بأى قدر ولو يسيرًا على اختصاصات السلطات الأخرى.

**وتقترح المذكرة الأمريكية** أن يتم تفعيل هذا المبدأ فى الدستور المقترح للدول العربية، وذكرت أنه على الرغم من أن العديد من الدساتير العربية تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وتضمنتها دساتيرها، إلا أن التجارب العملية أثبتت أن رئيس الدولة أو الملك يأخذ بكل السلطات، وأن السلطات الدستورية تبدو هامشية وشكلية أمام

سلطاته الشخصية الكبيرة التى يستمد الحكام العرب معظمها من خارج الدساتير والقوانين، بل إن الحاكم فى الكثير من الأحيان هو الذى يعطى القوة لسلطة على حساب أخرى، أو ينقص من سلطة أى جهاز لحساب جهاز آخر - وتضيف - أن التأكيد على تفصيلات هذا المبدأ سيكون هدفها الرئيسى هو القضاء على الهالة المقدسة التى تحيط بمنصب رئيس الدولة، والتى تجعله فى الكثير من الأحيان خارج نطاق المساءلة، أو الالتزام بقوانين الدولة، وأن هذه الهالة المقدسة تعود أساساً إلى أن هذا المنصب غير محدد المدة أو الوظائف.

**وتشير المذكرة** إلى أنه من ضمن المقترحات فى تفصيلات هذا المبدأ الدستورى التأكيد على إلغاء كل أنواع التشريعات الاستثنائية التى يمكن أن يتمتع بها رئيس الدولة فى وجه السلطات الأخرى، وأن يكون إصدار العفو عن بعض الأحكام القضائية من اختصاص مجلس دستورى. . إن البرلمانات يتم افتتاح أعمالها، أو إنهاؤها بالشكل الذى تحدده الهيئات التشريعية وليس رئيس الدولة، وأن يتم إدخال إصلاحات حقيقية على كيفية اختيار رئيس الدولة فى النظم الجمهورية، أو رئيس الحكومة فى النظم الملكية، وأن يتم التأكيد على مبدأ آخر، وهو أن التعاون بين السلطات يتم تحقيقًا للمصلحة العامة، وفى حدود الاحترام الكامل لمبادئ الدستور.

**وأشارت المذكرة أيضًا** إلى أهمية وضع أسس استرشادية لشفافية عمل هذه السلطات، والتأكد من توجهاتها، كذلك وضع أسس استرشادية لمكافحة الفساد، خاصة فى نطاق السلطة التنفيذية، ووضع أسس استرشادية لعمل البرلمانات، بما يكفل التفاعل الحر، والتبادل الديمقراطى للآراء والأفكار حتى يصدر التشريع معبراً بحق عن رأى ممثلى الشعوب فى هذه المنطقة.

**تقول المذكرة** فى موضع آخر: «إنه لم يعد من المقبول أن نقبل بأية دولة فى المنطقة لا تأخذ بنظام الانتخاب فى تكوين سلطتها التشريعية «البرلمان»؛ لأن ذلك يعد من الأمور البديهية والحاكمة لمسيرة الإصلاح فى الشرق الأوسط، وأن الدول الخليجية تحديداً ستكون عليها مسئولية أساسية فى تطوير أنظمتها البرلمانية إلى حد تكرار «التجربة الكويتية» فى كل أرجاء هذه المنطقة، كما أنه لم يعد مقبولا أن يكون العضو

البرلمانى فى هذه المنطقة غير مدرك لالتزاماته، أو سبل التعاون اللازمة مع الحكومات من أجل التعبير عن رأى الفئة التى يمثلها».

**وتقترح مذكرة الكونجرس** أن القوانين المفصلة للدساتير يجب أن تؤكد أن الأسس الاسترشادية يجب أن يتم التعاون فى وضعها مع الدول الصديقة، خاصة الخبراء الأمريكيين الذين عليهم أن يقدموا نماذج عمل، وخبرات جديدة مع أجل إقناع هذه الدول بتطوير التجارب الديمقراطية فى داخل المجتمعات العربية، كما تقترح أن يتم إنشاء لجنة فى كل برلمان خاصة بحقوق الإنسان، على أن يكون لها الحق فى رفع تقاريرها إلى العديد من الهيئات الدولية، أو إلى إحدى لجان الكونجرس الأمريكى الذى سيسعى إلى بناء نماذج متفردة للتعاون مع هذه اللجان المعنية بأوضاع حقوق الإنسان.

**ورأت المذكرة** أن هذه اللجنة يجب أن تتم الإشارة إليها فى الدستور المقترح، وأن يتم التنويه باختصاصاتها، حيث ستكون معنية مباشرة بتلقى شكاوى المواطنين، والتدخل فى بعض الأحيان لرقابة الانتخابات، أو القيام ببعض المسائل الأخرى المتعلقة بالديمقراطية.

وبحسب المذكرة فإن أحد الاقتراحات المهمة لدعم الدساتير العربية هو أن يتضمن التأكيد على حرية الأفراد فى العقيدة والممارسة الدينية التى يجب أن تكون بعيدة عن أى تدخل سياسى أو حكومى.

وفى هذا البند تقترح مذكرة للكونجرس التأكيد على التساوى فى الحقوق بين كل طوائف أو أقليات مع أغلبية المواطنين، وأن هذا التساوى فى الحقوق يجب أن تضمنه العديد من القوانين الأخرى، وكذلك ما تتضمنه أعمال لجنة حقوق الإنسان.

ومن ضمن الأفكار الأمريكية المقترحة فى مذكرة الكونجرس أن يتضمن الدستور المقترح بابًا خاصًا عن الحريات، بحيث يكون شاملاً لعدد كبير من الحريات الأساسية الواردة فى الدستور الأمريكى، وأن هذا النموذج الأمريكى سوف يتم وضع آليات عملية لتنفيذه فى القوانين المختلفة، وأن هناك حدًا أدنى من الحريات يجب تضمينها فى كل هذه الدساتير.. من بينها:

حرية الفكر والتعبير البناء (لاحظ أن مذكرة الكونجرس أضافت التعبير البناء، ولم تطلق اللفظ على عمومه).

ووفق المعلومات فإن المقصود من وراء ذلك هو تقييد نسبى لحرية الصحافة فى حال ما إذا تهجمت على السياسة الأمريكية، أو عملت على الإساءة للعلاقات الأمريكية - العربية، من وجهة النظر الأمريكية.. كما أن لفظة التعبير البناء تتضمن أن تكون الحرية مكفولة فى الإطار الذى يحقق مصلحة الدولة العليا فى علاقاتها مع الولايات المتحدة، أو الدول الصديقة.. بل إن هذه اللفظة تحديداً - وبحسب المعلومات - قد تتيح للجانب الأمريكى إغلاق بعض الصحف أو تسخيرها لأغراض معينة فى حال إذا لم تلتزم بالتعبير البناء بدعوى أن تعبيراتها هدامة وغير محققة لأغراض البناء اللازمة.

وعلى الرغم من ذلك.. فقد أضافت المذكرة فى موضع آخر تعبيراً آخر للحرية، وهو «حرية الكلمة والأفعال السلمية».. دون توضيح للمقصود بكلمة «الأفعال السلمية» وما هو المعنى الذى تقصده من إضافة الأفعال السلمية إلى حرية الكلمة.

ويبدو أن ذلك مقصود أيضًا بغرض تقييد حرية كل من يهاجم الولايات المتحدة، وهو ما أشارت إليه بعض التقارير الدولية، ومنها تقرير للخارجية الفرنسية، وآخر للمفوضية الأوروبية، حيث أشار فى مذكرة مهمة أعدت فى التاسع من مارس الجارى إلى أن تفاصيل الأفكار الأمريكية حول الديمقراطية والحريات المقترحة تتضمن جانبًا من التقييد غير قائم أساسًا فى القوانين العربية القائمة حاليًا، وإلى الحد الذى يجعل مفهوم الديمقراطية متوافقًا فقط مع وجهة النظر الأمريكية وبالإطار الذى يحقق المصلحة الأمريكية فقط.

ونوهت هذه المذكرات بأن الجانب الأمريكى انتهى منذ شهرين من المذكرة التفصيلية التى تعدت المائة صفحة، وأنه على الرغم من السرية المطلقة التى يفرضها الجانب الأمريكى على هذه المذكرة السرية، بهدف الحصول على موافقة الدول العربية والأوروبية أولاً على الإطار العام الذى اقترحته الإدارة الأمريكية، وعلى الرغم من أن

الأمريكان يؤكدون فى كل مرة فى لقاءاتهم مع المسئولين الأوروبيين أو العرب - كما أشارت لذلك المذكرة الأوروبية - أنه ليست لديهم خطط تفصيلية، وأن كل ما لديهم هو إطار عام، وأن التفاصيل تتم مناقشتها لاحقًا مع الدول العربية، إلا أنهم انتهوا بالفعل من إعداد المذكرة التفصيلية حول مبادرة «**الشرق الأوسط الكبير**».

ووفق المذكرة، فإن التفاصيل تتجنب العديد من الجوانب الإجرائية والموضوعية عن مفهوم الحريات والديمقراطية، إلا أنه وفق ما تسرب عن هذه المذكرة التفصيلية فإن القيود الموضوعة تصب جميعها فى إطار إنشاء جماعات أو قوى وفعاليات سياسية واقتصادية مؤيدة للجانب الأمريكى.. ومن ضمن الأطر المقترحة - حرية التجمع السلمى - ولكن لا يتم تطويره إلى تنظيم سلمى إلا إذا تم التحقق من أن تكون أهدافه فى إطار ثوابت الديمقراطية ومبادئ الحرية.. وهذا ينطبق على فكرة تكوين الأحزاب.. فعلى الرغم من الانتقادات الأمريكية العلنية لتقييد نظم الحكم العربية لحرية الأحزاب والتدخل فى عمل النقابات، وعدم تقوية منظمات المجتمع المدنى، إلا أن عبارة تحقيق الغايات الديمقراطية الواردة فى المذكرة التفصيلية الأمريكية وفق ما تسرب منها لا تحدد من هو المعنى، أو الذى يستطيع أن يراقب المقصود بالغايات الديمقراطية، فعلى الرغم من إطلاق الحرية تجاه رئيس الدولة أو الحاكم، إلا أن الأخير سيكون مسئولاً عن المقصود بالغاية الديمقراطية.

***

## الفصل الثانى

# ممارسة الضغوط

١- تقرير لجنة الحريات الدينية
٢- اختراق الجامعات
٣- تصدير الفتنة
٤- أجندة لمصر ٢٠٠٥
٥- أولبرايت فى بيتنا
٦- وفاء قسطنطين
٧-قضية أيمن نور

[ ١ ]

# تقرير لجنة الحريات الدينية عن مصر

- المطالبة بإلغاء منصب المفتى
- تشكيل هيئة مراقبة دينية تضم ممثلى الطوائف والأقليات
- إلغاء القيود المفروضة على منع الزواج لأسباب دينية
- إلغاء عقوبة «الردة» أو الإساءة إلى الأديان الأخرى

فى شهر يوليو عام ٢٠٠٤م قام وفد من لجنة الحريات الدينية الأمريكية بزيارة إلى مصر التقى خلالها بعدد من الرموز الدينية والسياسية لبحث أوضاع الحالة الدينية فى البلاد.

سافر الوفد وأعد تقريراً مليئًا بالمغالطات عن الحريات الدينية فى مصر، وقد تم تسليم التقرير إلى الكونجرس والخارجية الأمريكية لاستخدامه كورقة ضغط ضد الحكومة المصرية من أجل إجبارها على تنفيذ الأجندة المطروحة.

وقد تواكب هذا التقرير مع ورقة عمل أعدها مستشارو الخارجية الأمريكية حول الإشراف الأمريكى على هيكلية العملية التعليمية فى مصر، والإشراف على المناهج والمقررات الدراسية، وذلك بعد أن أكدت ورقة عمل الخارجية الأمريكية أن المقررات والمناهج التعليمية مطعمة ببعض المواد والأفكار التى تحض على الإرهاب والعداء مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

وزعمت الورقة الأمريكية أن هذه المناهج لا تحض على التسامح أو تقبل أفكار الآخرين، وإنما تدعو إلى العصبية والتعصب المطلق لرفض الأفكار السياسية الغربية.

وانتقدت الورقة المناهج التعليمية باعتبار أنها لا تحمل رؤية عصرية لبناء أجيال جديدة للمستقبل القريب أو بناء خطط عمل تتعلق باختراق علوم الغد، وأنها تكرس ما أسمته الورقة بتخلف الحاضر وربط الحاضر دومًا بالماضى كنقطة انطلاق أساسية نحو بناء مستقبل مصر.

وأشار تقرير الخارجية الأمريكية إلى أن هذه المقررات مليئة بصور ومشاهد مختلفة للحضارة المصرية، وأنها تحمل دعوة مبطنة لاستلهام روح الماضى فى بناء المستقبل، فى حين تتناسى هذه المناهج عن عمد المتغيرات الدولية الحديثة وما واكبها من ثورات حقيقية فى تكنولوجيا العلوم.

واتهمت الورقة الأمريكية المخططين المصريين للتعليم فى مصر بأنهم من النوع

المحافظ الذى يربط دائمًا بين أى فقرة تعليمية فى أى كتاب نوعى وبين قيم وتقاليد دينية يعجز المصريون أنفسهم عن تطبيقها فى الوقت الحاضر، أو فهمها بالشكل العصرى.

وأشارت الورقة إلى أن انتقاد المناهج التعليمية فى مصر لم يعد مقصورًا على الملاحظات الخارجية وإنما المصريون أنفسهم دائمو الانتقاد للعملية التعليمية، وأن أحد المراكز الوطنية فى مصر أشار إلى أن أكثر من ٦٩٪ من أولياء أمور التلاميذ والطلبة ينتقدون النظام التعليمى؛ لأنه يقوم على فكرة تكديس المعلومات التاريخية وغيرها دون تحليل أو فهم لربط هذه المعلومات بالمستقبل، كما أن ٢٩٪ من أولياء الأمور يرون أن المدرسة قد تكون منبعًا للبذرة الأولى فى الأفكار الإرهابية؛ لأن الطالب عندما يجد صعوبة فى فهم مقرراته التعليمية فإنه يتجه إما إلى الارتباط بالأفكار الدينية المتطرفة وإما إلى ترك التعليم واللجوء إلى وسائل أخرى تعينه على النجاح.

**ويرى التقرير الأمريكى** أن أحد المتطلبات الأساسية للمناهج التعليمية القادمة والتى يجب أن يتم وضعها تحت إشراف أمريكى تام هو كيفية توليد الثقة لدى التلاميذ منذ الصغر ومرورًا بكل مراحله التعليمية وحتى انتهاء الجامعة فى أن لديهم القدرة على التفكير والتحدى وصنع المستقبل.

**ويشير التقرير** إلى أن هذه الثقة لا تتولد من خلال مقررات تعليمية مكتوبة فقط، وإنما لا بد من إتاحة الفرصة أمام هؤلاء التلاميذ فى الاختلاط ببيئات أخرى وأجناس أخرى.

**ويقول التقرير:** إنه على الرغم من أن إحدى المشكلات الأولية فى مصر هى منع الاختلاط بين التلاميذ والتلميذات وأن الكثير من المناطق فى مصر تخطت هذه المشكلة إلا أن هذه المشكلة ما زالت قائمة فى العديد من المناطق الأخرى، مما يخلق حاجزًا نفسيًا بين الفتى والفتاة فى مصر، وهذا يؤدى بدوره إلى إهدار المساواة التعليمية.

وتشير الورقة إلى أن المقصود بإزالة هذا الحاجز النفسى هو إلغاء المدارس المتخصصة لتعليم الفتيات وأن تتاح الفرصة الأكبر لأن يتعايش الفتى مع الفتاة سواء فى داخل المدرسة أو خارجها، وأن يعبر الفتى والفتاة تعبيرًا عن روح مشتركة وواحدة فى مسار حركة تطوير المجتمع، وأن اقتران كلّ منهما بالآخر فى المستقبل لا يمثل أفضلية لجنس الرجال على جنس المرأة، وإنما يعبر عن رحلة تشاركية جديدة فى الحياة، وأن

كلاً منهما يقف تجاه الآخر موقف الند، وأن أيّا منهما إذا أراد الانفصال فإن هذا يمثل احترامًا لحريته فى اتخاذ قراره دون أن يترتب على اتخاذ هذا القرار أية أعباء أو ظلم لجنس المرأة. إن مثل هذه الأفكار عن الحرية أو ديمقراطية العلاقات الاجتماعية لا بد أن يتم اكتسابها من خلال إعادة الهيكلة الدينية.

النقطة الثانية ـ يقول التقرير: إننا لسنا ضد أن يتعرف المصريون على دينهم أو يمارسوا شعائر دينهم بالطريقة التى يرونها مناسبة لهم، فهذا هو المبدأ الأساسى فى احترام حريات الأديان، ولكننا ضد أن يكون تعليم الدين أداة لسلطة أو سخرة للنيل من حريات الآخرين أو أن يكون أداة لهدم بعض الأفكار والمبادئ السياسية الثابتة والمستقرة دوليّا أو أداة للتشكيك فى الأديان الأخرى.

**ويقول التقرير:** إنه من خلال استرجاع بعض المناهج الدينية فى مصر نلاحظ أنها تركز على أفكار القتال والتعصب والموت من أجل قتل الآخرين، حيث تبدو النفس الإنسانية رخيصة ولا قيمة لها من أجل تدمير ممتلكات الآخر وقتلهم أو إبادتهم، مما يعكس وجود عنصرية دينية واضحة فى ملامح مناهج التربية الدينية، وأن هذه العنصرية تؤدى بعد ذلك إلى إفراز تيارات مستمرة من الإرهاب والعنف، ولذلك تبقى إحدى الأفكار الأساسية هى كيفية إلغاء هذه العنصرية الدينية وعلى أساس يتسامى ويلتقى مع أصحاب الديانات الأخرى.

إذن هذا هو مضمون التقرير الذى أعدته لجنة من مستشارى وزارة الخارجية الأمريكية بشأن التعليم فى مصر، خاصة التعليم الدينى، ولذلك كان هذا التقرير حاضرًا أمام أعضاء اللجنة قبل زيارتهم الأخيرة إلى مصر، والتى التقوا خلالها بشيخ الأزهر وعدد من الرموز الدينية وبعض المحسوبين على المجتمع المدنى خاصة هؤلاء الذين تربطهم علاقات خاصة بمؤسسات التمويل الدولية وفى المقدمة منها الأمريكية.

تضمن تقرير لجنة الحريات الدينية التى زارت القاهرة ١٨ ملاحظة خطيرة حول كيفية ممارسة الحريات الدينية فى مصر، وأبرز هذه الملاحظات هى:

**ـ الملاحظة الأولى** تتعلق بالتعليم الأزهرى.. حيث ترى اللجنة أن التعليم الأزهرى السائد فى مصر يكرس مبدأ الانفصال بين المسلمين والمسيحيين ويؤدى إلى تشرذم المجتمع المصرى. وإذا كانت الحكومة المصرية ـ وفقا لما يرى التقرير ـ لديها قدر

معقول من المبررات فى استمرار التعليم الدينى باعتبار أن الأزهر يلعب دوراً سياسيّا لمصر فى الدول الإسلامية، إلا أن هذه الحرية فى التعليم الدينى يجب أن تكون متاحة وبذات القدر لكل الأقليات الدينية الأخرى ودون أى تدخل فى شئونهم.

**ويرى التقرير** أن الأمر لا يتعلق بالأقباط فقط فى مصر وإنما يتعلق أيضًا بكل الطوائف الدينية الأخرى التى تجد صعوبة بالغة فى الإعلان عن هويتها.. لقد التقينا باثنين ممن يطلق عليهم «الطائفة البهائية فى مصر» وهما يتحمسان لطائفتهما ومبادئها، وقد استنكرا بشدة مبدأ الحريات الدينية فى مصر، ورأيا أنها تعبير عن رواية هزلية سخيفة، لقد أراد هذان الشخصان إنشاء مجمع تعليمى يضم مراحل التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى حتى يعلّما أولادهما مبادئ هذه الطائفة إلا أن الحكومة رفضت ذلك بشدة وأنكرته عليهما بادعاء أن هذا ضد مبادئها الدينية، وأنهما يتعرضان فى كثير من الأحيان لمضايقات رجال الأمن إذا همّا بتنظيم اجتماعات لهما.. إن من حق البهائيين أن تكون لهم مدارسهم الخاصة لينشئوا أجيالاً جديدة تعى ذات المبادئ.

**ويقول التقرير**: إن نفس الحالة يجب أن تنطبق أيضًا على الشيعة والأقباط وكافة الطوائف الأخرى فى المجتمع. إن الأفكار الدينية فى المجتمع المصرى يجب أن تتصارع مع بعضها البعض وإن الفكرة الأقوى أو المبدأ الأقوى هو الذى سيثبت أنه قادر على الانتصار وإزاحة الأفكار الأخرى من أمامه، فإذا كان هناك إصرار على أن يكون التعليم الأزهرى وحده هو المسيطر على ساحة الفكر الدينى فى مصر وهو الفكر الذى يطلق عليه «الفكر السنى الإسلامى» فإن هذا إما دليل على ضعفه وعدم قدرته على التنافس مع الأفكار الأخرى، وإما دليل على ديكتاتورية الفكر السنى فلا بد أن تكون الحرية متاحة للجميع وبذات القدر فى الاطلاع على كل الأفكار والرؤى وأن الفرد ذاته هو الذى يختار أيهما أقرب إلى فكره وإلى دليل إرشاده فى الحياة.

**ويقول التقرير**: إن الحكومة المصرية مطالبة بأن تراجع أفكارها فى هذه النقطة تحديدًا، خاصة أن التجربة قد أثبتت أن المجال الوحيد للأفكار الدينية قد ينتج وتتولد عنه أفكار إرهابية لا تؤثر على نمو وتطور المجتمع المصرى فحسب، ولكن على كل المجتمعات وبلدان العالم الأخرى، والأمثلة على هذه الحقيقة كثيرة ومتنوعة، والحكومة المصرية أبدت استعدادها اللازم للاشتراك مع جهود المجتمع الدولى فى

مكافحة الإرهاب، إلا أن ذلك لا يتم فقط من خلال وسائل الردع أو تبادل المعلومات، وإنما لا بد أن يكون مبعثه الرئيسى هو كيفية تطوير المجتمعات ثقافياً وإتاحة الفرصة أمام كل الأفكار لأن تتنافس بعدالة وحرية، وأن يكون مبدأ التنافس قائمًا على حرية الأفراد فى الاطلاع على ما يريدون ويعتقدون ما يؤمنون به دون أى حواجز أو عراقيل.

**- الملاحظة الثانية:** منح المجلس القومى لحقوق الإنسان سلطات واسعة لمراقبة الحريات الدينية فى مصر.

**ويشير تقرير اللجنة الأمريكية** هنا إلى أنه على الرغم من أن هناك بعض المآخذ على تشكيل المجلس القومى لحقوق الإنسان، وضرورة أن يضم فى عضويته العديد من منظمات المجتمع المدنى وتقليص ممثلى الحكومة، إلا أن إحدى الإيجابيات المهمة التى يجب أن تحرص الحكومة المصرية فى المستقبل على تطبيقها هى أن تكون رئاسة هذا المجلس لشخص من الأقليات الدينية فى مصر، ومن ثم يجب أن ينص فى القانون الأساسى لهذا المجلس على أن تكون رئاسته لشخصية قبطية باعتبار الأقباط أكبر «أقلية دينية فى مصر»، خاصة أن أحد اختصاصات المجلس الأساسية هو بحث كيفية حصول الأقليات الدينية على حقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية.

**ويرى التقرير الأمريكى** ضرورة أن يتم تطوير هذا المجلس فى المرحلة القادمة إلى الحد الذى ينشئ معه آليات للعمل وأجهزة أخرى تابعة له تضمن وتراقب تطبيق الحريات الدينية فى مصر، وأنه لهذا الغرض فإن هذه الآليات يجب أن تعمل بشكل وثيق مع لجنة الحريات الدينية والكونجرس الأمريكى ووزارة الخارجية الأمريكية.

**ويقول التقرير:** إن هذه الاختصاصات الواسعة للمجلس القومى لحقوق الإنسان لن تقتصر فقط على بحث شكاوى الأقباط أو أصحاب الأقليات الدينية الأخرى، وأن الدور الأهم لا يكمن فى إزالة الشكاوى، وإنما فى إعداد الخطط والقوانين التى تكفل الارتقاء بحقوق كافة الأقليات الدينية فى مصر.

**ويورد التقرير الأمريكى** بعض الأمثلة فى ذلك على سبيل المثال ومنها: بحث السبل الكفيلة للتمثيل العادل للأقليات الدينية فى البرلمان المصرى، والحقوق الدينية للأقليات وإنشاء معابد خاصة بهم ولنشر مبادئهم الدينية، وإتاحة الفرصة أمامهم للتعبير الإعلامى عن أفكارهم، وغير ذلك من الأفكار والمؤثرات الأخرى التى يمكن أن تنتشر فى داخل المجتمع المصرى.

**ويشير التقرير** إلى ضرورة أن تغطى فروع المجلس القومى لحقوق الإنسان جميع أنحاء مصر، وأن تكفل هذه الفروع إنشاء جمعيات أو مؤسسات أو منظمات مستقلة تعبر عن هذه الأقليات الدينية، على أن تتبع هذه الجمعيات أو المنظمات المجلس القومى لحقوق الإنسان، ويكون هو صاحب الاختصاص الوحيد فى مراقبة نشاط هذه الجمعيات أو المؤسسات دون ما عداه من مؤسسات أخرى، على أن يتم الإقرار منذ البداية بأن يكون من حق هذه الجمعيات أو المؤسسات أن تنشئ من المعاهد أو الإدارات أو الفروع ما يحقق أغراضها مثل إنشاء مدارس أو مستشفيات أو عقد مؤتمرات وندوات.

**ويضيف التقرير** أنه عندما يتعلق الأمر ببحث رئاسة هذا المجلس لشخص من الأقليات الدينية فإن هذا وحده غير كاف لتحقيق أغراض وأهداف هذا المجلس. فأعضاء الأقليات الدينية يجب أن يمثلوا بنصف عدد أعضاء هذا المجلس بالإضافة إلى الرئيس؛ لأن هذا المجلس سيكون معنيًا ببحث حقوق الإنسان، وأن إقرار مثل تلك الحقوق أو التأكيد على أهميتها لا يمكن أن يتم من خلال الأكثرية الدينية التى لها تجارب طويلة فى مؤسساتها وهيئاتها التى لم تحقق القدر اللازم فى الحفاظ على الحريات الدينية، كما أن هذه الأقليات الدينية فى المجلس يجب أن تكون ممثلة لاتجاهات وآراء هذه الأقليات، فلا يكفى أن يكون قرار تعيينهم حكوميًا أو أن يعبر عن رأى الحكومة المصرية فى الكثير من المسائل التى تخص هذه الأقليات؛ لأن ذلك يؤدى إلى شكلية فى أداء المجلس دون أن يمثل ذلك تقدمًا موضوعيًا فى الحفاظ على الحريات الدينية أو تحقيقها بالشكل الذى ينبغى أن تكون عليه فى داخل مصر وبقدر يحقق الأهم فالمهم.

**ـ الملاحظة الثالثة** فى التقرير تقول: «إنه من أجل إعطاء البند السابق أهميته اللازمة وحتى يكون لهذا المجلس اختصاصاته الفعلية على أرض الواقع فإن هذا ينصرف إلى إعطائه القوة اللازمة التى تمكنه من تنفيذ قراراته وتوصياته، ولتحقيق هذا الهدف فإن المجلس القومى لحقوق الإنسان لا يتبع رئيس الجمهورية بحيث يكون هو وحده المخول باتخاذ أى قرارات أو سياسات تناهض أو تنص على توصيات المجلس وقراراته، فالعلاقة بين المجلس ورئيس الجمهورية ـ وإن اتسمت بطابع التسلسل

الهرمى. تحتاج إلى تأطير جديد؛ لأنه من واقع التجارب العملية فى مصر فإن الهيئات التى تتبع رئيس الدولة تنفذ فى النهاية سياسات حكومية أحيانًا تبدو متعارضة مع الأسس التى قامت عليها هذه الهيئات والمؤسسات، وأن إحدى الأفكار المهمة فى هذا الصدد إنشاء هيئة مستقلة للحريات الدينية على أن يكون رئيسها من داخل هذه الهيئة لكنها تتبع هرميًا رئيس الجمهورية، وعلى أن تكون هذه الهيئة هى الإطار الأعلى الذى يمكن أن يلجأ إليه المجلس القومى لحقوق الإنسان إذا ما تعذر عليه تنفيذ توصياته أو قراراته، أو أن يستمد المجلس بعض سياساته من هذه الهيئة المستقلة للحريات الدينية».

**ويطالب التقرير** بتشجيع هذه الهيئة على إبرام اتفاقات للتعاون المشترك مع كافة مؤسسات حقوق الإنسان الدولية خاصة تلك التى تهتم بأوضاع الحريات والأقليات الدينية؛ لأن هذه الاتفاقات الدولية هى التى ستعطى لهذه الهيئة معيارًا متصلاً للجودة، وأن يكون هذا المعيار غير خاضع للتقييم المحلى، كما أن هذه الهيئة لا بد أن تعمل بشكل مستقل عن أجهزة الدولة، فهى لا تخضع لرقابة أو توجيه من أى أجهزة أو وزارات فى داخل مصر، ولكن يحق لرئيس الدولة أن يتدخل فى بعض الأحيان من أجل الحفاظ على أوضاع استتباب الأمن.. ويقترح تقرير اللجنة تشكيل هذه الهيئة المستقلة من كافة الأقليات الدينية التى يجب أن تمثل فيها بحسب حجمها، فالأقلية القبطية - هكذا يسميها - عليها أن تنتخب من ٣ - ٥ ليمثلوها فى هذه الهيئة، أما باقى الأقليات فمن ٢ - ٣، أما الأغلبية الدينية - يقصد المسلمين - فيمثلها عدد يوازى أكبر أقلية دينية ممثلة فى هذه الهيئة، فإذا كان عدد الأقباط خمسة، فالمسلمون يختارون نفس العدد - أى أنهم لا يشكلون نصف هذه الهيئة - وتقترح اللجنة الأمريكية أن يكون هناك حق لرئيس الدولة فى أن يعين عددًا يوازى عدد أكبر أقلية دينية أى خمسة أعضاء، فى حين يختار مجلس الشعب اثنين من أعضائه لتمثيله فى هذه الهيئة على أن يكون بينهما واحد على الأقل من الأقليات الدينية، وأن يتم اختيار مندوبين خاصين برئيس الوزراء ستكون مهمتهما الأساسية إجراء الاتصالات اللازمة مع الجهات المعنية فى الدولة من أجل تنفيذ القرارات الصادرة عن هذه الهيئة المستقلة.

وسوف تجتمع هيئة الحريات الدينية المقترحة ثلاث مرات فى العام برئاسة رئيس الجمهورية، أما باقى اجتماعاتها فتجرى فى مواعيدها برئاسة رئيس هذه الهيئة الذى

يتم انتخابه من بين أعضائها ولا يجوز عزله إلا بقرار من أعضاء الهيئة ومدة انتخابه ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ويمكن لهذه الهيئة - وفقًا للتقرير الأمريكي - أن تعتمد على المجلس القومي لحقوق الإنسان فى رسم السياسات الخاصة باستراتيجيات العمل أو النهوض بها، أو تقرير أوضاع جديدة لحماية حقوق الأقليات، ولها أن تراقب الأوضاع التنظيمية والمعيشية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لهذه الأقليات.

**- الملاحظة الرابعة.** . تقليص مهام سلطات وزارة الداخلية وعدم السماح لها بالتدخل فى إطار الحريات الدينية. . وتقترح اللجنة هنا أن يقتصر دور «الداخلية» فقط على مجرد القيام بدور الضبطية. حيث أشار التقرير فى هذه النقطة إلى أن رجال الشرطة المصريين أثروا سلبًا بتدخلهم فى أوضاع الأقليات الدينية الذين يشعرون بأنهم عرضة للاضطهاد بصفة مستمرة ودائمة من رجال البوليس المصرى الذى يلاحقهم بتهمة الإضرار بالأمن العام.

**ويردد التقرير** العديد من الأكاذيب الأخرى بالقول: «إن الكثير من الأحداث المأساوية والمشكلات الأمنية التى وقعت بين المسلمين والأقباط انحاز فيها رجال البوليس إلى الأكثرية الدينية وجعلوا العديد من أفراد هذه الأقليات يعانون مشاكل نفسية وعضوية من جراء تعذيبهم وتهديدهم بالقتل، وما زالت هذه المشاكل متفجرة ومتولدة فى الكثير من المناطق فى داخل مصر، كما أن رجال البوليس الذين من المفترض أنهم يحمون الكنائس فى داخل مصر يضيقون الخناق على حركة المسيحيين ومرافقيهم وفرض نظم أمنية تتعارض أحيانًا مع ممارسة طقوسهم الدينية».

**ويحدد التقرير الأمريكى** مهام وزارة الداخلية فى الفترة القادمة بالقول: «إن مهمة وزارة الداخلية هى حفظ الأمن العام فى المجتمع، وهذا الأمن لن يتحقق إلا إذا كان هناك تكافؤ فى الفرص ومساواة كاملة فى حصول الجميع - أغلبية وأقلية - على متطلبات الأمن اللازمة، ولكن الدور الجديد لمهام الأمن الداخلية سيقتصر على التدخل الأولى لاحتواء الأزمات المعبرة عن أوضاع الحريات والأقليات الدينية فى مصر، إلا أن هذا التدخل الأولى يجب ألا يتعدى مجرد الإجراء التحفظى على أفراد المشكلة الأمنية أغلبية وأقلية، وأن هذا الإجراء التحفظى لا بد أن يتم وضع ضوابط

قانونية له من خلال الحفاظ على الحقوق الإنسانية الكاملة للمتحفظ عليهم ودون نية الإضرار بأجسادهم أو المساس بهم بأى شكل من الأشكال، وأن يظل هؤلاء رهن الإجراء التحفظى لحين قدوم لجنة من المجلس القومى لحقوق الإنسان أو أحد فروعه لإجراء التحقيق القانونى الأولى مع هؤلاء الأفراد، على أن يتم رفع هذا التحقيق القانونى إلى أجهزة القانون أو القضاء التى تواصل إجراء التحقيقات فى إطار الضوابط الموضوعة من لجنة المجلس القومى لحقوق الإنسان، على أن تراقب أعمال هذه اللجنة الهيئة المستقلة للحريات الدينية التى سيكون من حقها لفت انتباه اللجنة إلى بعض المسائل الفنية فى التحقيقات أو إضافة أية معلومات جديدة أو وقف أعمال هذه اللجنة وتعيين لجنة جديدة، أو إعادة التحقيقات قبل عرضها على القضاء، وفى كل الأحوال فإن هذه الهيئة أيضًا ستراقب مدى سلامة الإجراءات القضائية فى عدم التفريق بين الأغلبية والأقلية الدينية، وأن كل الأطراف تحصل على حقوقها المتساوية فى التقاضى والدفاع، وأن القضاء ينظر إلى هذه القضية كونها تهدد أمن المجتمع».

ويقترح تقرير اللجنة الأمريكية: «أنه فى بعض القضايا ذات الأهمية الكبرى أمنيًا وسياسيًا والتى تؤثر بشكل صارخ على أوضاع الحريات والأقليات الدينية فإنه يكون من حق الهيئة المستقلة ابتداء أن تشكل لجنة للتحقيق فى وقائع هذه القضية وذلك دون اللجوء إلى المجلس القومى لحقوق الإنسان، كما أن رئيس الدولة باعتباره الرئيس الأعلى للهيئة المستقلة للحريات الدينية قد يتدخل فى بعض القضايا التى تؤثر جديًا على أمن الوطن واستقراره فيشكل لجنة مشتركة من الهيئة ورجال القضاء لتولى التحقيق، على أنه فى كل المراحل السابقة فإن البوليس المصرى ليس له الحق فى أن يتدخل فى هذه الإجراءات أو يفرض أى نوع من الآراء بشأنها».

**- الملاحظة الخامسة** فى التقرير الأمريكى تتعلق بمنصب مفتى الديار المصرية.. وفى هذا الإطار يقول تقرير اللجنة: «إن مفتى الدين الإسلامى فى مصر لا يجوز له أن يتدخل فى خطبه أو فتاواه فى طبيعة العلاقة بين الأكثرية المسلمة أو الأقلية القبطية أو غيرها من الأقليات الأخرى».

**ويقول التقرير:** «إنه على الرغم من أن المظهر العام يصور احترامًا متبادلاً بين رجال الدين كل منهم للآخر، بالإضافة إلى تبادل اللقاءات والزيارات.. إلا أن

الأقباط شكلوا نسبة عالية فى شكواهم من أن رجال الدين الإسلامى - وخاصة المفتى - يلعب دوراً فى إذكاء الصراعات بين المسلمين والأقباط، وأنه يتدخل ببعض فتاواه فى أمر هذه العلاقة أو توجيه انتقادات مباشرة للديانة المسيحية أو اليهودية أو أصحاب الأقليات الدينية الأخرى».

**وأشار التقرير** إلى أن مسئولى دار الإفتاء فى مصر يعتبرون أن مساحة الحديث عن العلاقة بين المسلمين والأقباط هى مساحة واسعة من الخلاف والتعقيب، مما يضفى بدوره حساسية خاصة تجاه أبعاد هذه العلاقات ويزيدها تعقيداً.

وتساءل التقرير عن الدور الذى يقوم به المفتى فى مصر وهل يمكن إلغاء هذا المنصب؛ لأنه لا تعادله مناصب دينية فى الطوائف والأقليات الدينية الأخرى؟ وزعم التقرير أن هناك ازدواجية بين هذا المنصب ومنصب شيخ الأزهر، وأنه يجب الاكتفاء بالإبقاء على منصب شيخ الأزهر وإلغاء دور المفتى فى ظل صمت حكومى واضح.

وأكد التقرير أن الأفكار والمرجعيات الدينية يمكن أن يجدها المسلمون فى الأزهر، خاصة أن شيخ الأزهر هو المرجع الدينى الأعلى للمسلمين فى مصر، فى حين أن المفتى لا يمثل أى مرجعية، وأن آراءه تتسم بأنها استشارية يأخذ بها البعض ويرفضها البعض الآخر، كما أن الأزهر هو المعنى بقواعد التعليم الدينى فى مصر، فى حين أن دار الإفتاء ليست معنية بأى تعليم، وأن تعدد المناصب الدينية يعقِّد من طبيعة التركيبة الهرمية لرجال الدين، وأن ازدياد هذا التركيب الهرمى يؤثر سلبيّا على وضع الأقليات الدينية الأخرى التى تُحرم نهائيّا فى كثير من الأحيان من ممارسة العديد من الحقوق المهمة وذات الطبيعة اللصيقة بالتقاليد الدينية، وهذا ما جعل المفتى يتصدى لمسائل مهمة فى وضع الحريات الدينية، وأن ذلك لم يحدث فى عهد المفتى الحالى فقط، ولكن على امتداد عقود طويلة، وأن الكثير من الشكاوى سجلت ملاحظات دار الإفتاء على أوضاع الحريات الدينية، وأن إلغاء دار الإفتاء سيؤدى إلى الحد من ظاهرة تعدد الشكاوى من الأقليات الدينية الأخرى، وسيضع حداً أكيداً للعديد من المظاهر السلبية التى لصقت بدار الإفتاء على مدار السنوات الماضية.

وأشار التقرير الأمريكى إلى أن أوضاع الحريات الدينية ترتبط بالأشخاص وترتبط بأن تكون الهيئات معبرة عن أوضاع حقيقية للأقليات الدينية وأنه طالما وجدت

هيئة مثل «الأزهر» تعبر عن رأى الجماعة دينيًا، فلماذا يتم ابتكار هيئات أخرى جديدة؟ وأشار إلى أن هذه الإشكالية يجب حسمها سريعًا.

**- الملاحظة السادسة..** وتطالب فيها اللجنة بتحقيق أكبر قدر من الحرية الدينية من خلال التوسع وإعطاء الحرية فى إنشاء الكنائس والمعابد الخاصة لكل الأقليات الدينية وما يتضمنه ذلك من إنشاء معاهد تعليمية خاصة بهم.

**- الملاحظة السابعة..** إصلاح أوضاع الحريات العامة فى مصر والنص على مبدأ الحريات الدينية بتفصيلات واضحة ليس فيها غموض أو لبس فى صلب الدستور المصرى على أن يتضمن النص فى الدستور «على أن يكون لكل الأقليات الدينية فى مصر قوامها الفكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والدينى الخاص بها».

**- الملاحظة الثامنة..** مراجعة مناهج التعليم الدينى وحذف كل ما من شأنه إثارة الأكثرية الدينية على ما عداها من الأقليات الدينية والتفكير الجاد فى إضافة كتاب جديد لمناهج التربية الدينية يعنى بالحرية الدينية ويتناول بإيجاز التعريف بكل الأقليات الدينية فى مصر ومدى تحقيق التفاهم والتقارب بين كل هذه الطوائف وبعضها البعض.

**- الملاحظة التاسعة..** اتباع سياسة إعلامية جديدة تؤكد حماية الأقليات الدينية وتشجيع الأكثرية المسلمة على الالتزام بذلك وتحقيق الإقناع الإعلامى المناسب للمواطنين بأن ذلك يمثل استقرار المجتمع وازدهاره.

**- الملاحظة العاشرة..** تشديد العقوبات فى جرائم الحريات الدينية أو الاعتداء على الأقليات الدينية أو المساس بأوضاع دينية مستقرة لدى البعض، وذلك من خلال تغيير القوانين والتشريعات.

**- الملاحظة الحادية عشرة..** وتقضى بإنشاء ما يطلق عليه «ملتقى الشباب للأديان» الذى يضم نخبة من شباب المسلمين وشباب الأقباط والبهائيين والشيعة وغيرهم من الطوائف الأخرى، وأن يكون هدف هذا الملتقى هو إبراز التعايش بين الشباب وإعطاءهم الفرصة للحوار والنقاش وأن يقنع كل طرف الآخر بما لديه من أفكار، وأن يضم هذا الملتقى شباب الجامعات وغيرهم من القواعد الشبابية الأخرى.

**- الملاحظة الثانية عشرة..** تأكيد مبدأ حرية العقيدة كمبدأ ثابت فى الدستور المصرى وأنه من حق أى شخص أن يعتنق ما يراه من دين أو مبادئ فى أى لحظة يقررها

ويختارها هو، وأنه بالتالى لا محل للحديث عن أفكار مثل الارتداد عن الإسلام أو الإساءة إلى الأديان الأخرى.

**ـ الملاحظة الثالثة عشرة..** مراعاة التناسب بين إنشاء المساجد الإسلامية والكنائس القبطية التى يقل عددها بدرجة كبيرة تؤثر على حرية العبادة للأقباط مع دراسة مطالب الأقليات الأخرى فى هذا الصدد.

**ـ الملاحظة الرابعة عشرة..** أن تكون كافة الأقليات الدينية ممثلة فى أجهزة الدولة الرسمية والشعبية بما فيها الوزارات والهيئات والمؤسسات الدستورية والصحفية والإعلامية.

**ـ الملاحظة الخامسة عشرة..** إتاحة الفرصة للتزاوج بين الأقليات الدينية وبعضها وأيضا مع الأغلبية الدينية وإلغاء القيود المفروضة على منع الزواج.

**ـ الملاحظة السادسة عشرة..** وتقول فيها اللجنة: «إنه على الرغم من أنه لا يوجد اضطهاد مباشر وسياسات قهر واضحة ضد الأقليات الدينية الأخرى، إلا أن الأخذ بهذه التوصيات سيؤكد أن مصر قد انتقلت إلى مرحلة أخرى من الحريات الدينية».

**ـ الملاحظة السابعة عشرة..** إيجاد آلية تنسيق وتعاون بين لجنة الحريات الدينية وبين المسئولين فى مصر من أجل تنفيذ توصياتها.

**ـ الملاحظة الثامنة عشرة والأخيرة..** توصى فيها اللجنة بأن يكون من حق أى أقلية دينية أن تصدر كتبها ومؤلفاتها وأن تنشرها بالشكل الذى تراه وتتبع أسلوب الدعاية الذى يحقق الرواج الأكبر لأفكارها..

تلك هى أهم توصيات لجنة الحريات الدينية التى زارت القاهرة، وهى توصيات لا تمثل تدخلاً فى الشئون الداخلية المصرية فحسب، ولكنها تمثل محاولة مكشوفة لإثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد بما يحقق أهداف الخطة الأمريكية ـ الصهيونية الرامية إلى تقسيم الوطن العربى إلى كانتونات طائفية وعرقية لحساب الكيان الصهيونى فى المنطقة.

***

[ ٢ ]

# اختراق الجامعات

- ترشيح الجامعة الأمريكية كمركز للتنسيق بين الأساتذة والمشروعات الأمريكية
- لجنة استشارية من المتعاونين .. و٥٠ مليون دولار دعمًا للمرحلة الأولى
- بدائل تداول السلطة

اختراق الجامعات

فى شهر يوليو من العام ٢٠٠٤م قدم عدد من الخبراء الأمريكيين مشروع دراسة أمريكية إلى الإدارة الأمريكية يضع إطاراً لخطة اختراق الجامعات المصرية فى إطار مشروع «**الشرق الأوسط الموسع**».

وتقدم الدراسة تصوراً عمليّا لكيفية اختراق مجتمعاتنا التعليمية والآليات التى يجرى من خلالها تنفيذ الخطة الأمريكية الجديدة.

(التأثير فى انتقال السلطة فى منطقة «الشرق الأوسط» يبدأ من الجامعات)، هكذا خلص آخر تقرير أمريكى أعدته المجموعة الاستشارية للرئيس «جورج بوش»، والمكونة من أكاديميين وخبراء وعناصر تنتمى إلى الأمن القومى والـ«سى. آى. إيه» والخارجية الأمريكية.

أشارت المعلومات إلى أنه فى إطار سياسات التقارير والدراسات التى تحوز اهتمام الإدارة الأمريكية فى إطار «نشر الديمقراطية بالشرق الأوسط» فقد تم إعداد دراسة أمريكية موسعة شارك فيها أكثر من ٢٠ خبيراً أمريكيّا حول تحديد كيفية انتقال السلطة فى النظم الانتخابية بدول المنطقة.

وكانت الدراسة قد بدأت بالإشارة إلى أن أصعب تحد يواجه الديمقراطية فى هذه المنطقة هو كيفية انتقال السلطة من الحاكم الفعلى إلى الآخرين، وأن فكرة تداول السلطة فى العديد من الدول العربية غير مطروحة على أجندة نشر الديمقراطية، فى حين أن الحاكم يكون دومًا هو المسئول الفعلى عن كل السياسات والقرارات فى داخل دولته.

**وترى الدراسة**: أن ذلك لا يتعلق بالدول ذات النظم الملكية التى تحدد قوانينها طريقة تسلسل السلطة الوراثية، وإنما يتعلق الأمر بالدول ذات النظم الانتخابية أو التى فى طريقها إلى ذلك.

وتؤكد الدراسة عدداً من الملاحظات المهمة فى هذا الإطار أبرزها :

- أن البرامج الديمقراطية فى داخل دول المنطقة هى برامج شكلية، وذات نتائج محددة ومحدودة، محددة لأنها تتعلق بإعادة هيكلة القوانين أو إجراء انتخابات أو إعطاء المزيد من الضمانات للسلطة القضائية، وهذا ما يتم بالفعل تحديثه وتطويره فى داخل هذه الدول.

أما كونها محدودة، فذلك لأن المشروع الديمقراطى فى داخل هذه الدول لا يتعلق بالحاكم، أو كيفية انتقال السلطة ومحاولة التأثير فى الحد من امتيازاته وصلاحياته، أو التفكير فى نظام جديد لاختيار رئيس الدولة يكفل المنافسة الحقيقية بين المرشحين.

**وتقول الدراسة** : إن هذه الظاهرة - تحديداً - تحتاج إلى الكثير من التأمل والدراسة، وأننا قد نواجَه بفشل كبير إذا كان لدينا إصرار منذ البداية على أن المشروع الديمقراطى يبدأ فى هذه المنطقة من خلال الحاكم أو كيفية انتقال السلطة، فهذه الفرضية ستكون مرفوضة، مما يعطل الجزئيات الأخرى المرتبطة بالمشروع الديمقراطى.

**وتضيف الدراسة** : ومن الخيارات الأخرى التى لا يمكن تجاهلها أو الحد من تأثيراتها دور الأكاديميين من أساتذة الجامعات والمراكز البحثية أو المنظمات المتخصصة فى داخل هذه الدول.

**وتقول الدراسة** : إن هذه الفئة - تحديداً - مستهدفة وتستطيع التأثير فى العديد من القرارات المهمة، وأن واحداً من الخيارات المتاحة أمامنا للتحرك فى خلال السنوات القادمة هو كيفية ربط أفكار وسياسات الأكاديميين بالأفكار والسياسات الأمريكية.

**وتشير الدراسة** إلى أنه من المهم فى هذه المرحلة الاعتماد على سلسلة طويلة من المشروعات البحثية العلمية، وتكليف أساتذة الجامعات، ومختلف الأكاديميين بإعدادها، على أن يكون واحد من التغييرات الأساسية هو بحث كيفية تحقيق دور أمريكى أمثل ينشر القيم والمبادئ الديمقراطية والمتصلة بالحرية.

**وتقول الدراسة** : «إن هذه قد تبدو مهمة صعبة فى البداية ؛ لأن الغرض من هذا المشروع هو تكوين أعداد متزايدة من الأكاديميين والمتخصصين الذين سيتم تأهيلهم

للمناصب التنفيذية والتشريعية والقضائية ذات الأثر الحاسم فى إصدار القرارات النهائية المتعلقة بإدارة الدولة . . إلا أن هذا التأهيل قد يستغرق سنوات طويلة بالنسبة للبعض وسنوات أقل بالنسبة لآخرين».

**وترى الدراسة**: أن هذه الأجندة المعدة بقائمة المشروعات البحثية والدراسات العلمية لا بد أن تتم مناقشتها ابتداء مع عدد من الأكاديميين المتخصصين الذين تعاونوا على مدار السنوات الماضية، وبشكل جيد مع المؤسسات الأمريكية المختلفة، فهؤلاء قد يمثلون اللجنة الاستشارية للمشروع الأمريكى، والتى ستكون لها مهام متعددة أبرزها:

- تحديد قوائم الأكاديميين وأساتذة الجامعات الذين بمقدورهم التعاون مع هذا المشروع الأمريكى.

- تجديد هذه القوائم سنويًا بإضافة أسماء جديدة واقتراح مشروعات بحثية جديدة تتلاءم مع ظروف كل دولة على حدة.

- تحديد مواعيد المؤتمرات والمناقشات المهمة التى ستجرى حيال هذه المشروعات البحثية والمقرر لها أن تكون فى الأراضى الأمريكية.

- تحديد نتائج العلاقة بين هؤلاء الأكاديميين والأفكار والسياسات الأمريكية.

- مراجع الأفكار الخاصة بالأكاديميين وتأثيرها فى تطوير الرؤى الأمريكية.

**وتقول الدراسة**: إن هذا المشروع يجب ألا تقل مخصصاته المالية عن ٥٠ مليون دولار فى المرحلة الأولى، حيث يتكون هذا المشروع من ثلاث مراحل أساسية هى:

- **المرحلة الأولى**: وفيها يجرى تحديد اللجنة الاستشارية للمشروع فى كل دولة.

- **المرحلة الثانية**: وفيها يتم اختيار قائمة أولية بالأكاديميين من مختلف التخصصات والجامعات والمراكز البحثية والمنظمات الأخرى داخل هذه الدول.

- **المرحلة الثالثة**: وفيها يتم تحديد القائمة الأولية للمشروعات البحثية.

وتقترح الدراسة أن تكون الجامعة الأمريكية بالقاهرة هى واحدة من المراكز الرئيسية للتنسيق بين هذه المشروعات والقائمين على تنفيذها، بالإضافة إلى أن الجامعة

الأمريكية والسفارات الأمريكية وعدداً آخر من منظمات المجتمع المدنى سيكونون أعضاء أساسيين فى اللجنة الاستشارية لهذا المشروع.

**وتقول الدراسة**: إن الهدف الرئيسى هو كيفية التصدى لعوائق «الديمقراطية» فى داخل هذه المنطقة، وأن هناك قوى قائمة تملك تأثيراً قوياً داخل دول المنطقة، تعمل بشكل رئيسى على منع «المد الديمقراطى» وعرقلة الخطوات المهمة، فى حين أنها قد توافق على مرور بعض الخطوات الأقل أهمية، وذلك حفاظاً على استمراريتها.

**وترى الدراسة** أن هذه القوى تمثل الخطر الحقيقى الذى يجب أن تواجهه وتبحث عن أفضل السبل للتصدى لها، وعما إذا كان من الأفضل أن يتم كسب هذه القوى إذا أبدت قدراً أكبر من الفهم للخطوات المهمة والضرورية التى يجب أن تلتزم بها لنشر الديمقراطية والحرية. أم أنه يجب أن يتم إقصاء هؤلاء نهائياً، وأن يتم الإعلان عن نهاية حقبتهم، ودورهم السياسى والاقتصادى والثقافى فى داخل هذه المجتمعات.

**وتشير الدراسة** إلى أن الوصول لأىٍّ من هذين الخيارين لن يكون إلا من خلال بناء نماذج جديدة تكون حليفة حقيقية للولايات المتحدة.

**وتقول الدراسة**: «إن هذه المجتمعات من أسفل تبدو غارقة فى العديد من المشكلات الاجتماعية المؤثرة، وأن ذلك قد ينبئ عن أن الحلفاء المؤثرين لا بد أن يكونوا من أعلى».

**وأضافت الدراسة**: لقد توصلنا إلى إحدى النتائج المهمة فى العام الماضى التى تشير إلى أن أساتذة الجامعات والأكاديميين لا يملكون فقط قدراتهم التأثيرية، فى داخل الجامعات أو مراكز عملهم، ولكن يُنظر إليهم باحترام بالغ وقدرة تأثيرية معقولة فى داخل محافظاتهم أو مدنهم أو قراهم، فالناس يثقون فيهم، وهم دائماً محل احترام وإعجاب الآخرين، كما أن قطاعات كبيرة من الجماهير فى داخل هذه المناطق يلجأون إليهم لحل مشاكلهم أو تقديم النصح والاستشارة لهم.

**وأشارت الدراسة** إلى أن ٧٥٪ من أهالى القرى فى داخل هذه المناطق يرون أن الأكاديمى هو فخر حقيقى لقريته وأنه الأجدر بالتعامل مع مشكلات القرية، كما أن ٨٠٪ من أهالى وجماهير النجوع والعزب يثقون فى الأكاديمى أو المتعلم، ويعطونه

فرصة حقيقية لحل مشكلات مجتمعاتهم، وأن الشيء الأكثر أهمية الذى ينبغى أن نبنى عليه فى هذه الدراسة هو ربط هذه الفئة بالأفكار والسياسات الأمريكية مما سيؤثر لاحقًا فى تفاعلاته الداخلية فى هذه المجتمعات، ؛ لأن الدراسة أثبتت أن الفئات الاجتماعية الأخرى قد تبدو أكثر تهميشًا وغير قادرة على التأثير فى السياسات أو القرارات، وهؤلاء يمكن أن نطلق عليهم حلفاء من الدرجة الثالثة.

**وترى الدراسة** أن حلفاء الدرجة الأولى هم أعضاء اللجنة الاستشارية، أما حلفاء الدرجة الثانية فهم الأكاديميون وأساتذة الجامعات والصحفيون المستهدفون ورجال الإعلام والمثقفون والطلاب أصحاب النشاطات العامة فى الجامعات وغيرهم.

**وتقول الدراسة الأمريكية**: إن حلفاء الدرجة الثالثة تجب تغذيتهم باستمرار بخطاب ثقافى وإعلامى يؤكد لهم أن أمريكا جيدة وقادرة على مساعدتهم ماديًا وفكريًا، وأنه كلما كانت النتائج إيجابية فى أن حلفاء الدرجة الثالثة أصبحوا أكثر تقبلاً للأفكار والمبادئ الأمريكية سعينا لإرضائهم من خلال المشروعات أو تقديم جزء من المساعدات الاقتصادية المباشرة لهم.

**وتقول الدراسة**: إن ذلك لا يعنى أن حلفاءنا داخل دول المنطقة يمكن أن تتشكل مجموعاتهم سريعًا، أو أنهم سيصبحون قادرين على حرية الحركة والتأثير بشكل فاعل خاصة أنهم سيواجَهون بالفئة الأخرى، وهم الأعداء أو الحلفاء الذين ينشرون الأفكار المتطرفة، أو يعادون قيم الحرية والديمقراطية لكونها قيمًا تعبر عن الحالة الأمريكية، فهؤلاء يعملون على نشر أفكار دينية متطرفة، وفى بعض الأحيان تكون لديهم قدرات تأثيرية مدمرة، وعندما نصل إلى هذه المرحلة لا بد أن نتدخل بأساس واقعى لمنعهم من ذلك.

**وتقول الدراسة**: إن هذه الفئة يوجد من بينها فئة أخرى قابلة لأن تكون حليفًا مستقبليًا، ولكنهم فى هذه المرحلة ينضمون بوسيلة أو بأخرى إلى المعسكر المعادى لقيم الحرية والديمقراطية. إن فتح حوار مع هذه الفئة الأخيرة يبدو أكثر أهمية، وهذه الفئة تنتشر بأعداد كبيرة فى سوريا والسعودية واليمن ومصر وتونس وليبيا.

**وترى الدراسة** ضرورة وجود آلية أو وسيلة مناسبة لفتح هذا الحوار وتعميقه مع تلك الفئة من خلال إخضاعه للمزيد من البحوث والدراسات التى ستمثل نوعًا من

الاستراتيجيات المهمة التى على أساسها يتم التميز بين الجماعات المختلفة وبتوجهاتها المختلفة.

**وترى الدراسة** أن طريقة التفاعل مع هذه الجماعات يجب أن تنمو باستمرار وأن تكون قادرة وقابلة للتطور مستقبلاً.

إنه من النقاط المهمة أن هناك طبيعة وقيمًا خاصة تنتشر داخل هذه المجتمعات يتعلق مكونها الرئيسى بأفكار تداول السلطة، وكذلك الأفكار الأخرى المتعلقة بالديمقراطية وهذا ما سيولد صراعًا بين الأفكار الوافدة والأفكار المتأصلة، وسيكون البحث شاقًا عن كيفية التطوير أو إنشاء حالة من التزاوج أو التقارب بين هذين النوعين من الأفكار.

**وتعتقد الدراسة** أن إحدى المهام الأساسية للأكاديميين وأساتذة الجامعات هى الوصول إلى التزاوج بين الأفكار الأمريكية والأفكار المحلية بذات القدر الذى يمكن أن يحقق الهدف من المستقبل، وهذا يتطلب أن نكون واقعيين وبقدر يحقق مجموعة أهداف واقعية وبوسائل غير تقليدية.

إن الأهداف الواقعية والمستهدفة من حالة «التزاوج» هى تلك الأهداف المباشرة فى الوصول إلى تداول السلطة وتغيير نظام التعليم والتأثير على سياسات الإعلام وتغيير المفاهيم الدينية السلبية والتوجه نحو بناء نماذج جديدة لسياسات الحكم، ونشر الديمقراطية فى المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمساهمة فى بناء نماذج للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وزيادة أعداد الشركاء المهمين الذين سيلعبون أدوارًا أكثر أهمية فى بناء نماذج الحكم المستقبلى.

**وترى الدراسة** أن الأهداف الواقعية لبناء حالة التزاوج بين الأفكار الوافدة والأفكار المحلية ستتحدد فى:

بناء نموذج صداقة ومصالح حقيقية مشتركة بين الولايات المتحدة وشعوب دول هذه المنطقة.

- أن يقبل هؤلاء التدخل الأمريكى المباشر وغير المباشر فى قضاياهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكلها من نوع القضايا المهمة التى تؤثر فى حركة هذه المجتمعات.

- نقل هذه المجتمعات من فكرة العنف والتطرف إلى فكرة الوارد والانفتاح على الآخرين.

- أن الوصول إلى السلطة هو حق مشروع لكل فرد داخل هذا المجتمع، وأن كل الأفراد عليهم أن يفكروا بشكل جيد لإمكانية الوصول إلى السلطة، والتعايش مع هذه الأفكار السياسية الجديدة.

**وتقول الدراسة في هذا الشأن:** إن السلبية وعدم الرغبة في التأثير على الحكم هي إحدى المشكلات المهمة التي تعمق من مساوئ عدم تداول السلطة. إن تغيير الحكومات ليس مطروحًا لأن يتم بالقوة، ولكن بالحوار السياسي الهادئ أملاً في الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة. إن الصورة ستبدو غير واضحة ومرتبكة إذا ما كانت الأفكار الخاصة بالديمقراطية ينقصها المكون الحقيقي في نقل السلطة.

- تحديد الفاعل المؤثر والفاعل غير المؤثر في داخل مجتمعات هذه الدول. فإذا كان هدف هذه الدراسة هو الوصول إلى تداول الحكم ونشر القيم الديمقراطية المرتبطة به من خلال القواعد الجماهيرية، فإن تحديد الفاعل المؤثر أو غير المؤثر يبدو هو العصب المحرك لهذه الأفعال. إن الفاعل المؤثر يتحدد بطبيعة الفئة التي ينتمي لها هذا الشخص، فالأكاديمي أو الأستاذ الجامعي المتخصص لن يكون قادرًا على التأثير داخل قريته إلا إذا كان من فئة متميزة داخل هذه القرية، أو ما هو دونها، أو ما هو أعلى منها، كالمدينة أو المركز، فالفئة تلعب دورًا مهمًا في هذه المجتمعات إلا أن الفئة وحدها لا تكفي، وإنما يتعين أن يصحبها شخصية الفاعل المؤثر وقدرته على التدخل في مسائل ومشاكل مهمة للآخرين، أو قدرته على التواصل وتحديد موقعه بشكل جيد.

أما الفاعل غير المؤثر فهو الذي لا يملك قدرات الاتصال، وهذا يربك كثيرًا من الحسابات المهمة في تنفيذ هذا المشروع، فإلى أي مدى يستطيع الفاعلون المؤثرون أن يتعاونوا مع الأفكار والقيم الأمريكية، وإلى أي مدى سيكون بمقدورهم نشر هذه الأفكار داخل مجتمعاتهم؟ وما مدى القدرة على تحييد الحكومات في عدم التأثير على هؤلاء الفاعلين المؤثرين.

- أن أحد الأهداف الأساسية التي يسعى إليها هذا المشروع هو أن الأكاديميين أو أساتذة الجامعات أو الصحفيين أو غيرهم من الفاعليات المستهدفة يعيشون بالفعل-

بسبب تأثيرات الأوضاع الدولية والثورات العلمية والإعلامية المتفجرة - حالة من الصراع القوى بين ما هو متفجر داخليًا من أوضاع، وبين ما هو خارجي وأن هذا الصراع سيكون أكثر حدة إذا لم يتم ترويضه من خلال أفكار ودراسات ومشروعات بحثية ممتدة وطويلة ومشروعات اقتصادية مؤثرة أو أية وسائل أخرى بحيث تكون لدى هذه المؤثرات القدرة على محو الأفكار أو الإلغاء النسبى لها.

**وتقول الدراسة**: إننا فى بعض المراحل قد نقبل بأن نتعايش مع نظم دينية إسلامية مرنة تقبل بأفكار من الخارج وتطعم هذه الأفكار بجزء رئيسى من أفكار الداخل بحيث لا يبدو الأمر متعارضًا بين هذين النوعين من الأفكار.

- أن هذه المنطقة سيتم فيها بناء نموذج «الشرق الأوسط للسلام والصداقة والتعايش» وهو مشروع منفصل؛ لأن هذا النموذج سيكون مشروعًا إقليميًا، وعلى كل دوله أن تقدم إسهاماتها المباشرة فى بناء هذا النموذج.

وتشير الدراسة إلى أن العناصر الأساسية لهذا النموذج ستعتمد على:

- التوصل إلى حل نهائى للنزاع العربى - الإسرائيلى، وبالقدر الذى يحقق الأمن القومى لإسرائيل لمدة ٢٠ عاماً قادمة على الأقل.

- العمل سريعاً على استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية فى العراق، بحيث يكون العراق إحدى الدول المؤثرة فى بناء هذا النموذج بالمنطقة.

- الصداقة والتعايش بين الشعوب العربية والشعب الإسرائيلى وعدم تجدد الخلافات العسكرية، إلا أن هذا الشرط يتطلب صناعة كبرى قادرة على التواؤم مع حداثة المتغيرات الدولية.

- أن هذا النموذج يجب أن يرتبط فى أذهان شعوب الشرق الأوسط بأنه هو الوحيد القادر على تحقيق الازدهار والرخاء الاقتصادى، كما أن هذا النموذج هو الذى سيعطى القدرة المباشرة على الاندماج والاتصال بالآخرين.

**وتقول الدراسة**: إن إحدى المشكلات الحقيقية فى بناء هذا النموذج هى تحديد مسار الثقافة المسيطرة على التوجهات الغالبة داخل هذه المجتمعات، ومن المهم الإشارة

فى هذا الصدد إلى أن الثقافة المعاصرة التى تتطلب الربط بين عدة ثقافات إقليمية ودولية لا بد أن تكون لها أهداف محددة فى إعادة تشكيل هذه المجتمعات بما يحقق التوافق مع العصر الحديث. إن التعايش الذى نستهدفه فى بناء هذا النموذج هو أن تحترم دول المنطقة حقوق الأقليات، وأن يكون لهذه الأقليات القدرة اللازمة للتأثير فى حركة تطور مجتمعاتهم الداخلية، وكذلك الحفاظ على حقوقهم وأوضاعهم اللازمة.

**وتضيف الدراسة**: إن الدساتير الوطنية داخل هذه الدول يجب أن يشتمل كل منها على جزء مستقل وكامل عن حقوق الأقليات والمزايا التى يمكن أن يحصلوا عليها؛ لأن هذه الحقوق وحدها هى التى يمكن أن تؤدى إلى سيادة السلام والصداقة الداخلية فى هذه المجتمعات، وأنه إذا سادت هذه الصداقة الداخلية فإن هذا سيقود مباشرة إلى بناء نماذج أكثر اتساعًا وقوة كنشر الصداقة بين شعوب هذه المنطقة.

- ضرورة الفصل الكامل بين إدارة الدولة والمسجد، فإذا كانت ديمقراطيتنا قد قامت على أساس الفصل بين الدولة والكنيسة إلا أنه فى بعض الدول ما زال الأمر مختلطًا ومحل لبس بين إدارة الدولة وبين أن يكون المسجد أو رجال الدين لهم قدر من التدخل المؤثر فى توجيه حركة هذه المجتمعات الداخلية وهذا ما يجب أن نرفضه، كما أن أحد المظاهر الخطيرة التى يجب أن ننتبه إليها فى هذه المرحلة هو انتشار التجمعات الشبابية فى داخل المساجد، وما يمثله ذلك من خطر فى نشر الأفكار «الإرهابية» المتطرفة، ومن ثم فإن إلغاء التعليم الدينى قد يمثل حلاً أفضل للتطورات القادمة.

- إننا عندما نفكر فى تنفيذ هذه المراحل فإن إحدى الأدوات المهمة هى توفير دعم مالى جيد لحلفاء الدرجتين الأولى والثانية يمكنهم من التأثير بفعالية على تطور المجتمع وزيادة أعداد الحلفاء، وأن هذا الدعم المالى يجب أن يصل إليهم مباشرة وبقوة، ولا بد أن يكون مؤثرًا فى حياتهم الاجتماعية حتى يدركوا مدى أهمية الارتباط بهذه الدائرة، ومن ثم تزيد فاعليتهم فى بناء هذه النماذج المستهدفة، فى داخل هذه المنطقة.

- من الضرورى إجراء دراسات ميدانية وإعداد تقارير دورية من السفارات الأمريكية فى هذه الدول، بالإضافة إلى المعاهد المتخصصة وذلك كل ٦ أشهر لقياس مدى الاستجابة الفعلية والتغيير الإيجابى فى النظرة إلى الولايات المتحدة والسياسة الأمريكية.

**وتقول الدراسة:** إن «**الشرق الأوسط الموسع**» لن يحقق نتائجه الأفضل إلا من خلال التفاهم مع الشعوب وبناء أواصر من علاقات الصداقة والتعاون بين هذه الشعوب وبعضها البعض، وأنه إذا كان هدف الشرق الأوسط الموسع هو أن تتواءم هذه المنطقة مع الديمقراطية العالمية والتكيف مع الأفكار الدولية الجديدة فإنه يصبح من المهم إعادة النظر بين الحين والآخر فى مكونات هذا البرنامج؛ ذلك أنه قد نجد أنفسنا أمام خيار واحد يقول: إن نقل السلطة بالقوة من شأنه أن يحقق المصلحة الأمريكية، وهذا يجب أن يتم من خلال المجموعات الداخلية والخارجية حتى لا يتسبب فى حدوث خسائر كبيرة للقوات الأمريكية.

**وترى الدراسة** أنه فى معظم الأحوال فإن تحريك الشعوب من الداخل وزيادة أعداد الحلفاء وبناء نموذج للصداقة والتعاون كله يمثل مؤثرات حقيقية تسهم فى فكرة تداول السلطة، وتنشر أفكاراً جديدة، وأنه لا يمكن التأكد من أن هذه الأفكار قد حققت أهدافها بدون بناء سياسة إعلامية جديدة تعتمد على اختراق وسائل الإعلام الداخلية وكبريات الصحف، ومن ثم فإن الأكاديميين والمتخصصين مدعوون لنشر أفكارهم الجديدة فى كافة وسائل الإعلام المحلية التى ستعمل واشنطن على دعمها مادياً وسياسياً.

***

انتهت الدراسة الأمريكية التى قُدمت إلى الرئيس «جورج بوش» وأمر بدوره بتحويلها للجهات المختصة للبدء فى التنفيذ.

***

[ ٣ ]

# تصدير الفتنة

- اللوبى اليهودى يؤسس ما يسمى بـ «تحالف المحبة لحماية أقباط مصر»!!
- الإيباك يطالب أقباط المهجر بتفعيل حركتهم لإجبار واشنطن على التدخل ضد مصر
- المطالبة بإنشاء وزارة مستقلة لشئون الأقباط تحت زعم حل المشاكل المزمنة!!

استغل بعض أقباط المهجر الأحداث التى شهدتها الكاتدرائية المرقسية فى نهاية عام ٢٠٠٤م فى محاولة للتنسيق مع جماعات الضغط الصهيونية لشن حملات إعلامية وسياسية تستهدف مصر بزعم اضطهاد الأقباط وحرمانهم من حقوقهم.

وقد سعت هذه العناصر إلى تجديد مطالبهم أمام عدد من أعضاء الكونجرس ولجان الحريات الدينية التى دفعت الخارجية الأمريكية إلى الطلب من السفارة الأمريكية بالقاهرة تقديم تقارير عاجلة حول أبعاد ما جرى فى مصر خلال الفترة الماضية.

ووفقًا للمعلومات فإن بعض أقباط المهجر من أصحاب العلاقات المشبوهة يسعون الآن إلى تأسيس تحالف مع بعض أعضاء الكونجرس ومسئولى الإدارة الأمريكية من أجل إنشاء ما يسمى بـ«**تحالف المحبة لحماية أقباط مصر**».

وكانت هذه الفكرة قد طرحها أحد زعماء جماعات «الإيباك» الصهيونية «ماكسويل دانييل» الذى طالب أقباط المهجر بأن تكون حركتهم أكثر فعالية فى داخل المجتمع الأمريكى وبعض الدول الأوروبية وأن يدرسوا جيدًا تجربة «الإيباك» والمنظمات اليهودية الأخرى فى استثمار التعاطف الأمريكى لصالح قضاياهم ضد الدول العربية.

وقد سلم «ماكسويل» لقيادات من أقباط المهجر وثائق سرية حول تحركات «إيباك» والجماعات اليهودية الأخرى للحصول على تأييد الكونجرس والإدارات الأمريكية وإصدار تشريعات وسياسات أمريكية قوية ضد الدول العربية.

وقد أبدى (ماكسويل) استعداده لتوفير دعم مالى فى البداية من بعض رجال الأعمال اليهود لإنشاء «تحالف المحبة لحماية أقباط مصر»، مشيرًا إلى أن هذا التحالف سيتحرك فى اتجاهين أساسيين - **أولهما** . . باتجاه أعضاء الكونجرس الأمريكى بحيث يضمن التحالف وجود عدد معين من أعضاء الكونجرس يسعون إلى إصدار القرارات والتشريعات التى توجب معاقبة الحكومة المصرية لإخلالها بحقوق الأقباط فى مصر.

وترجع المصادر هنا نشوء تحالف سرى بين بعض قيادات أقباط المهجر وبعض القيادات اليهودية المنتمية لمنظمة «إيباك»، وغيرها من المنظمات اليهودية الأخرى بحيث يكون أعضاء الكونجرس المدافعون دوما عن المصالح الإسرائيلية هم ذاتهم الذين يمكن استخدامهم للدفاع عن حقوق الأقباط فى مصر، وأن هناك حوالى ١٣ عضواً من أعضاء الكونجرس أبدوا استعدادهم التام لتبنى هذه القضية مستقبلاً فى مناقشات الكونجرس، وأن التقرير الأولى الذى ستتم مناقشته سيتناول طبيعة ما سمى «بالحقوق المهدرة» للأقباط فى مصر خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وتمثيل الأقباط فى المجالس المحلية والبرلمان المصرى.

وتشير المصادر إلى أنه تم بالفعل إعداد تقرير عن المبررات اللازمة لصياغة اقتراح من الأعضاء الـ١٣ يصدر به قرار من الكونجرس، ويتم تحويله بعد ذلك إلى الإدارة الأمريكية لإجبار مصر على تنفيذه.

وقد تم نقل ذات التقرير إلى لجنة الحريات الدينية وحقوق الأقليات التابعة للخارجية الأمريكية وما يوازيها فى الكونجرس الأمريكى.

وأشارت المعلومات إلى أن هناك تحركات قد تبدو خطيرة على الأمن المصرى فى الفترة الراهنة، إلا أن مصر قد تفاجأ بها كنوع من السياسات الأمريكية واجبة التنفيذ من قبل الحكومة، وأن هذه التحركات تضر بالوحدة الوطنية المصرية، وأن بعض الجهات الدبلوماسية حاولت وقف هذه التحركات باعتبار أن ما حدث هو قضايا فردية ولا تتعلق بوجود مخططات داخلية من طرف ضد طرف فى مصر، وأن المسلمين والمسيحيين يعيشون علاقة طبيعية يسودها التفاهم المتبادل، وأنه تم بالفعل عقد لقاءات متعددة مع بعض قيادات المهجر وتم تحذير بعض الشخصيات اليهودية من المشاركة فى هذه الأنشطة ضد مصر، إلا أنه ووفقًا للتقارير المصرية فإن جهودهم لم تحقق النجاح المأمول حتى الآن. لقد أكدت مصادر أمريكية ذات علاقة خاصة بالحكومة المصرية أن الجماعات الإسرائيلية واليهودية فى أمريكا مهتمة بقضية الأقباط أكثر بكثير من اهتمام الإدارة الأمريكية والكونجرس بها، وأن هناك أوراقًا عن خطط لإثارة فتن طائفية فى مصر باعتبار أن ذلك هو أكثر المداخل ملاءمة لتفتيت مصر وبث الضعف فى حكومتها المركزية.

وأكدت المصادر الأمريكية أن الحكومة يجب أن تفعل شيئًا سريعًا لوقف تلك المخططات.

**من جانب آخر**، أشارت المصادر إلى أن التقرير الذى حمل توقيع «تحالف المحبة لحماية أقباط مصر» زعم أن هناك حركة منظمة داخل مصر - تؤيدها الحكومة والأجهزة الأمنية - تسعى إلى إجبار الأقباط على تغيير ديانتهم والدخول فى دين الإسلام، خاصة أنهم لاحظوا أن الأسر المسيحية بدأت تتزايد أعدادها بأشكال مضاعفة عما كانت عليه فى العقود السابقة، وأن هذه الحركة تضم شبابًا من الجامعات وفتيات ورجال دين ورجال أمن ومسئولين رسميين وغير رسميين، وأن هناك جزءًا من أموال المساجد يتم تحويله لهذا الغرض. وزعم التقرير «الكاذب» أن القيادات المسيحية فى مصر شعرت بنمو وازدياد نشاط هذه الحركة منذ أكثر من ثلاث سنوات، وأنها طلبت مرارًا من الحكومة ووزارة الداخلية التدخل فورًا لوقف هذا النشاط الذى سيؤدى إلى انفجار بركان الغضب لدى الأقباط فى مصر، وأن هناك أكثر من ٨ شكاوى رسمية تم تسليمها إلى الرئيس المصرى مطالبين إياه بالتدخل للحفاظ على حق الأقباط فى الاحتفاظ بديانتهم فقط دون أية حقوق أخرى.

وزعم التقرير أنه قد تم تسجيل عشرات الحالات فى أسيوط وسمالوط وسوهاج وأنهم لجأوا إلى الحكومة إلا أنها التزمت الصمت تجاه شكاواهم. وعدّد التقرير بعض ما أسماه بعمليات اضطهاد منظمة ضد الأقباط فى مصر كخطف الفتيات واغتصابهن علنًا، ووضع القيود أمام إقامة الكنائس وحرمانهم من الوظائف العامة، إلى آخر هذه الأكاذيب.

وقد تضمن التقرير المسموم بعض الفقرات التى تستهدف تحريض الإدارة الأمريكية والجهات المعاونة ضد الحكومة المصرية من عينة «إن إخوانكم المسيحيين فى مصر يتعرضون لأسوأ أنواع الاضطهاد الدينى»، فلم يعد الأمر منح المسيحيين حقوقًا تعبر عن ذاتيتهم وكياناتهم الكبيرة فى داخل مصر، وإنما فقط الاحتفاظ بديانة المحبة والسلام فى قلوبهم .. السلام المزعوم الذى تتشدق به الحكومة المصرية من خلال منحهم بعض المناصب الوزارية أو منح بعض من حرية الحركة لرجال الأعمال

المسيحيين . . كل ذلك لا يعبر عن الأيدى الخفية، وهى الصورة الحقيقية لما تقوم به الحكومة وأجهزتها ضد أقباط مصر .

**ويضيف التقرير**: إننا عاجزون عن أن يصل صوت المظلوم القبطى إلى أى مكان فى العالم . . إننا نئن ونمارس طقوسنا الدينية فى داخل منازلنا بعد أن باعدت الحكومة بيننا وبين كنائسنا المنتشرة فى الأطراف، فى حين أن كل شارع وكل حارة مصرية لا بد أن يوجد بها مسجد أو أكثر . لقد حانت لحظة الحقيقة، فلا ديمقراطية إلا من خلال حقوق الأقباط . . إننا نطالب إخواننا المسيحيين فى أمريكا الحرة وقائدة الديمقراطية فى العالم أن تضمّن أجندتها الرئيسية لمفهوم نشر الديمقراطية فى مصر بنداً رئيسيّا حول حقوق الأقلية القبطية وتمكينهم من التعبير الحر عن مشاكلهم وكيفية تمثيلهم فى الدوائر الحكومية والبرلمان المصرى والمجالس الشعبية المحلية، وأن تنشئ الإدارة الأمريكية ضمن أجهزة السفارة الأمريكية أو فى إطار جهاز أو مكتب مستقل «المكتب الأمريكى لمراقبة أوضاع وحقوق الأقباط فى مصر» .

**ويضيف التقرير**: «لقد أصبح هذا المكتب هو أحد المداخل الرئيسية للتأكد من حقيقة ما وصلت إليه الأوضاع السيئة لحقوق الأقباط فى مصر . . إننا حاولنا كثيراً أن نصل بأصواتنا إلى دوائر التأثير المهمة فى الكونجرس والخارجية والبيت الأبيض، وأن كل التوصيات التى دعمت حقوقنا فى الفترة الماضية لم تجد آذانًا مصغية من الحكومة المصرية التى استمرت فى تجاهلها المتعمد للمطالب الأمريكية، وأن المئات من حالات الشكاوى التى وصلت إلينا سرّا من الأسر المسيحية فى مصر توجب أن تتأكدوا منها بأنفسكم من خلال المكتب الأمريكى المقترح لمراقبة حقوق الأقباط فى مصر» .

**وقال التقرير**: «إننا نقترح أن يكون هذا المكتب تابعًا وبصفة مباشرة لرئيس الولايات المتحدة الامريكية وأن يبلغ تقاريره بصفة منتظمة وشهرية إلى كلّ من الكونجرس الأمريكى والبيت الأبيض معًا، لضمان فاعلية نشاطه، وأن يكون من اختصاص هذا المكتب تلقى الشكاوى التى ترد إليه من القيادات المسيحية والكنيسة المصرية حول حالات الانتهاكات، وأن يتولى هذا المكتب مخاطبة الحكومة المصرية مباشرة لعلاج حالات الانتهاكات التى يتعرض لها أقباط مصر، وذلك بعدما فشل الأقباط صغيرهم وكبيرهم فى التعبير عن مشاكلهم مباشرة أمام السلطات المصرية» .

وأشارت المعلومات إلى أن الوثيقة المقدمة تضمنت عدداً آخر من المطالب أهمها إنشاء وزارة مستقلة لشئون الأقباط. وبررت الوثيقة أن إنشاء هذه الوزارة سيكون هدفه الرئيسى حل مشاكل الأقباط، وأن هذه الوزارة ستكون معنية بإنهاء مشاكل الأقباط أمام السلطات المصرية، وأن يكون لهذه الوزارة وضع خاص بحيث تتبع الكنيسة المصرية من الناحية الفنية، وأن تتولى الكنيسة ترشيح وزير لهذه الوزارة تقدمه إلى رئيس الجمهورية مباشرة، ولا يحق لرئيس الجمهورية عزله أو خلعه لأى سبب من الأسباب وهذا الحق يكون مقتصراً فقط على الكنيسة.

وطالبت الوثيقة - التى يجرى التداول بشأنها حالياً - بضرورة إيجاد صيغة قانونية متوازنة تسمح للأقباط بالتمثيل السياسى الجيد فى مجلس الشعب وبتقلد الوظائف الحكومية الأخرى، ناهيك عن المطالب الأخرى التى تضمنتها الوثيقة.

وتشير المصادر إلى أن جهات أمريكية عديدة خاصة داخل الكونجرس تدرس الطلبات التى جرى تقديمها باتفاق خاص بين عناصر «الإيباك» اليهودى وبعض أقباط المهجر لطرحها على مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين واتخاذ القرارات المناسبة فى هذا الصدد.

وقد حذرت الحكومة المصرية - فى رسائل عاجلة أبلغت لجهات أمريكية عديدة - من مغبة العزف على الوتر الطائفى فى مصر.. معتبرة أن ذلك سيمثل عملاً عدائياً سافراً ضد مصر، وأن ذلك من شأنه إشعال الموقف فى البلاد بطريقة تخرج عن السيطرة.

***

[٤]

# أجنـــدة لمصر ٢٠٠٥

- إنشاء المكتب الأمريكى لحقوق الأقباط والحاقه بالكونجرس مباشرة
- ٢٠ مليون دولار لدعم بعض منظمات المجتمع المدنى.. والمطالبة بتعديل الدستور
- خبراء أمريكيون لتطوير التعليم.. وإشراف دولى مباشر على انتخابات مجلس الشعب

فى ديسمبر من العام ٢٠٠٤م كانت الخارجية الأمريكية بالتعاون مع جهاز الاستخبارات الأمريكى الـ «سى . آى . إيه» قد انتهت من إعداد برنامج عام ٢٠٠٥م للتحركات الأمريكية السياسية الهادفة إلى دعم مبادرة **«الشرق الأوسط الموسع»**.

وقد أكدت المذكرة التى أعدت لمصر على إزالة كافة العوائق والقيود التى تحد من دور منظمات المجتمع المدنى، وألا تضع الحكومة سقفًا لأنشطة هذه المنظمات، وأن تبدأ معها حوارًا فوريًا مباشرًا حول الإصلاحات السياسية والاقتصادية التى تزمع الحكومة تنفيذها

**وشددت المذكرة** على ضرورة الضغط على مصر لتعديل الدستور ـ حدث ذلك قبل مبادرة الرئيس مبارك فى فبراير ٢٠٠٥م، والسعى لإجراء إصلاحات شاملة فى البلاد وفقاً لبنود الأجندة الأمريكية.

وطالبت المذكرة بممارسة الضغط على الحكومة المصرية لتقوية الإعلام المستقل، حيث انتقدت واشنطن الإعلام المصرى واعتبرته ما زال إعلامًا موجهًا من قبل الحكومة، وزعمت أنه لا يوجد حتى الآن فى مصر إعلام يتبنى قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية.

**وأوضحت المذكرة** أن هناك شكاوى متعددة من بعض رجال الأعمال المصريين الذين حاولوا مع الحكومة المصرية تخصيص قنوات إعلامية أرضية لهم، إلا أن الحكومة أصرت على موقفها من رفض هذه القنوات خاصة إذا ما تضمنت أهداف هذه القنوات الإشارة إلى وجود برامج سياسية.

**وأشارت المذكرة** إلى أن الخارجية الأمريكية اقترحت تخصيص ما يقرب من ٢٠ مليون دولار لتقوية دور منظمات المجتمع المدنى فى مصر للعام الحالى.

وأكدت أن النمط الجديد من العلاقات الأمريكية مع هذه المنظمات يقضى بفتح قنوات اتصال مباشر مع العديد من منظمات المجتمع المدنى.. مشيرة إلى أن الخارجية

الأمريكية حصلت على قائمة بهذه المنظمات وأسلوب عملها والبرامج التى تسعى إلى تطبيقها فى المرحلة القادمة.

**وأشارت المذكرة** إلى أن المنظمات والمراكز البحثية التى تنوى الإدارة الأمريكية أن تتعاون معها فى المرحلة القادمة تزيد على ٤٠ منظمة أهلية، ٢٥ منها تتمركز فى القاهرة، وخمس منظمات فى محافظات الصعيد خاصة أسيوط، وهناك عشر منظمات موزعة بين الإسكندرية والوجه البحرى.

**وشددت المذكرة الأمريكية** على أهمية التعاون مع العديد من المنظمات القبطية باعتبار أنها ستكون لها الأولوية فى نطاق المشروعات الأمريكية التى سيتم تنفيذها فى مصر، وأن الخارجية الأمريكية ستدعو هذه المنظمات الأهلية بصفة مباشرة إلى إثارة موضوع حقوق الأقلية القبطية على أجندة أعمال هذه المنظمات.

**وأشارت المذكرة** إلى أن هناك تفكيراً فى إنشاء اتحاد للمنظمات الأهلية القبطية، وأن تدعم الولايات المتحدة أعمال هذا الاتحاد بصفة مباشرة، على أن تكون له أجندة أعمال محددة فى الأشهر القادمة تتضمن مطالب المؤسسة القبطية من الحكومة المصرية، وأن هذه المطالب سيتبناها برنامج المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط فى مصر لمناقشته مع الحكومة المصرية.

**وأكدت المذكرة** أن هذه المطالب ستحدد حقوق وواجبات من أسمتهم بـ«الأقلية» القبطية فى مصر، مشيرة إلى أن هذا الاتحاد المقترح إنشاؤه سيكون من حقه إعداد وإقرار التشريعات المناسبة التى تتفق مع حقوق الأقباط فى مصر.

وزعم التقرير أن العلاقات بين المسلمين والأقباط فى مصر تشهد توتراً صامتًا وأحيانًا علنيًا، ولكن الحكومة المصرية تعمل على إخفائه وتهميش وإهدار حقوق الأقباط!

وزعم التقرير أن المؤسسة الدينية القبطية تتعرض للعديد من القيود فى التعبير المباشر عن آراء ومطالب الأقباط، خاصة أن هناك العديد من الاتصالات السياسية مع زعماء الأقباط فى مصر من أجل إثارة أى موقف، وأن البديل المناسب للتعبير الحر المباشر هو تقوية دور المنظمات الأهلية القبطية، وأن تكون لها القدرة على التحرك الرسمى فى نطاق أشمل وأعم من دور المؤسسة الدينية.

**وأشارت المذكرة الأمريكية** إلى أن الحكومة الأمريكية ستطلب من هذه المنظمات تحديد أولويات المرحلة القادمة، وكذلك نوعية وواجبات الحقوق التى يجب أن تكون فى محل الصدارة من حقوق الأقباط فى مصر.

**وأكدت المذكرة** أنه فى إطار هذه المبادرة سوف يتم إنشاء **«المكتب الأمريكى لحقوق الأقباط»** فى مصر. وأوضحت أن الهدف من هذا المكتب هو إجراء الاتصالات مع المنظمات الأهلية القبطية والاتحاد الذى يجمعها؛ وذلك بهدف التعرف على الواقع الفعلى للمشكلات بين المسلمين والأقباط، وكذلك تعزيز الحقوق والضمانات السياسية المناسبة التى تؤكد أهمية إقرار هذه الحقوق دون المساس بها مستقبلاً، وأن هذا المكتب سيتبع الكونجرس الأمريكى وليس وزارة الخارجية، وأن تقاريره وتوصياته سيتم رفعها للكونجرس مباشرة من أجل أن تتأكد جدية الالتزام الأمريكى فى حماية حقوق الأقباط.

**وأكدت المذكرة** أن تقارير هذا المكتب ستكون محل نقاش أو تتم دراستها داخل الكونجرس.. مشيرة إلى أن هذا الاقتراح يأتى فى الوقت الذى عجزت فيه الحكومة المصرية عن التأمين الفعلى لحقوق الأقلية القبطية التى ما زالت تعانى أنواعًا مختلفة من صور الاضطهاد الدينى ـ على حد تعبيرها.

وقد أولت المبادرة الأمريكية بالنسبة لمصر فى عام ٢٠٠٥م أهمية خاصة لما أسمته «دعم الإصلاحات التشريعية»؛ حيث اعتبرت أن المناخ العام فى مصر قد يمثل نقطة الانطلاق الحقيقية نحو العديد من برامج الشراكة الاقتصادية والسياسية إذا ما التزمت مصر بإطار الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

**وأشارت المذكرة** إلى أنها تنتظر من الحكومة المصرية استجابة قوية وحاسمة لما يتعلق بإدخال تعديلات تشريعية على تداول السلطة السياسية، خاصة أن المصريين لديهم رغبة فعلية فى أن يكون لهم صوت حر ومباشر فى انتخاب رئيس دولتهم انتخابًا حرًا مباشرًا، وأن تداول السلطة قد يمثل البوابة الرئيسية للإصلاح السياسى فى مصر والالتزام بتنفيذ الأجندة الأمريكية المقترحة فى هذا الإطار.

**وقالت المذكرة**: إننا سنأخذ بمزيد من الحيطة والحذر ما تثيره الحكومة من تخوفات سياسية من أن هذه التعديلات التشريعية المقترحة ربما تشكل مدخلاً لصعود

التيار الدينى السياسى المنظم فى مصر - الذى يشكل خطراً على المصالح الأمريكية فى المنطقة ومهدداً لعملية السلام - إلا أن إقرار المبدأ فى حد ذاته وهو تداول السلطة الذى جاء فى وثيقة الإسكندرية التى أعلنت الحكومة المصرية مراراً أنها ستلتزم بها، يعنى بداية مهمة ومشجعة يجب الضغط عليها بشدة خلال الفترة القادمة.

**وتقول المذكرة**: ان إقرار هذه الوثيقة عمليًا سوف يجعل القوانين الأخرى تسير على هديها خاصة أن زيادة المطالب من قبل العديد من الجماعات المعارضة والأحزاب والمثقفين تؤكد ضرورة أن يستوعب النظام مقدمات وأولويات الديمقراطية فى المرحلة القادمة.

**وأشارت المذكرة** إلى أن الإدارة الأمريكية سوف تستفيد كثيراً من هذا الجدل، وهو ما يؤكد أن ذلك قد يكون مفيداً للخروج من نطاق أزمات الإصلاح السياسى، كما أنه من غير المنطقى أن تقوم الحكومة وحدها بتحديد الإجراءات الواجبة أو غير الواجبة، وإنما ذلك رهن بالتشاور بين الجميع.

**وعادت المذكرة** لتؤكد أن التمثيل السياسى للأقباط فى الأحزاب والمناصب الحكومية ما زال ضعيفًا ولا يتناسب مع أهمية حقوق الأقباط، وأن المذكرة أشارت إلى أنها ما زالت تبحث عن صيغة لتحقيق التعاون بين الأحزاب وبعضها البعض فى إقرار برنامج مشترك يؤكد أن يكون رئيس الدولة مسلمًا وأن يكون نائبه الأول من الأقباط مع احتفاظ رئيس الدولة بحق تعيين أكثر من نائب آخر.

**وترى المذكرة** أن النص على أن يكون منصب النائب الأول للرئيس من الأقباط سيساعد كثيراً فى حل العديد من الإشكاليات التى ارتبطت بحقوق الأقباط السياسية، وأن الوضع سيكون أفضل لو تم أيضًا الإقرار بأن يكون لرئيس الوزراء نائب من الأقباط، وذلك بالإضافة إلى ما يقدره رئيس الدولة من منح الأقباط مناصب وحقائب وزارية تلائم التوجه الجديد.

**وتعتقد المذكرة الأمريكية** أن ذلك لا يمكن أن يتلاءم مع استمرار العمل بالبند الذى يتضمنه الدستور المصرى الذى يعتبر الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وأنه يتوجب التخلى فوراً عن هذا البند الذى يعوق أى حوار ديمقراطى بين المسلمين والأقباط فى البلاد.

**وتقول المذكرة الأمريكية**: إن هذه الصيغة يجب العمل على إقرارها من خلال الاتصالات مع الحكومة المصرية. خصوصًا أن هناك مرحلة رئاسية جديدة فى مصر خلال الفترة القادمة.

**وأفردت المذكرة** لمجال التعليم فى مصر خلال العام الحالى محورًا خاصًا أشارت فيه إلى أهمية إصلاح المناهج التعليمية وربطها بمسارات الإنجاز والتقدم وتنقيتها من كافة أنواع التعصب والقضايا الخلافية، خاصة أن هناك كثيرًا من الاختلافات مازالت قائمة وأن التعليم السائد هو الذى أفرز العديد من التيارات «الإرهابية» التى بدأت تنتشر فى العديد من مناطق العالم.

**وأشارت المذكرة** إلى أن الحكومة الأمريكية حددت العديد من الأطر المناسبة واللازمة للبدء فى تطبيقها فى إطار المناهج التعليمية المقترحة لمصر، وأن عام ٢٠٠٥م يجب أن يشهد توقيع بروتوكولات التعاون حول تطوير المناهج التعليمية المصرية، وأن يتم توسيع نطاق برامج التدريب للمدرسين المصريين وإيفاد عدد من الخبراء والمستشارين الأمريكيين الذين سيكون عليهم دور كبير فى تطوير العملية التعليمية.

**وأولت المذكرة اهتمامًا** لما أطلقت عليه «انتخابات ٢٠٠٥» فى مصر، وأكدت أنه فى هذا العام ستكون هناك فرصة جيدة للحكومة المصرية لأن تثبت أهليتها الكاملة فى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن تكون هذه الانتخابات تعبيرًا عن واقع سياسى فعلى ومشاركة جماهيرية واسعة.

**وتقول المذكرة**: على الرغم من أن المصريين انشغلوا بانتخابات رئيس الدولة، فإن ذلك لن يكون مجديًا إلا من خلال تعديل الدستور، ولذلك يتوجب الضغط بشدة من أجل تعديل الدستور لإجراء الانتخابات بين أكثر من مرشح.

**وأكدت المذكرة** أن لدى الإدارة الأمريكية نيات حقيقية للضغط على الحكومة المصرية من أجل أن يكون هناك إشراف أمريكى مباشر على انتخابات مجلس الشعب القادمة، وأنها حددت طبيعة هذا الدور من خلال الإشراف على سلامة العملية الانتخابية وفرز النتائج وإعلانها، وأن فريق المراقبين الأمريكيين الذى سيشارك فى هذه الانتخابات سيعمل وبشكل وثيق مع الحكومة المصرية ووزارة الداخلية.

**وقالت المذكرة:** لقد سبق للإدارة الأمريكية أن بعثت هذا الاقتراح أكثر من ثلاث مرات إلا أن الحكومة المصرية تجاهلت الرد، غير أن برنامج المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط سيقوم بعرض برنامج متكامل للإشراف على العملية الانتخابية، وستقوم الإدارة الأمريكية بإجراء الاتصالات مجدداً مع الحكومة المصرية للالتزام به.

**وأكدت المذكرة** أن هذا البرنامج المقترح سيطلق عليه **«المساندة الأمريكية فى الانتخابات البرلمانية المقبلة»**، وأنه سيعمل على تعزيز ونشر الديمقراطية فى مصر، والاهتمام بتقوية جوانب المؤسسات الديمقراطية التى تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، وأنه من خلال هذا البرنامج سيبدأ إعداد برنامج أمريكى آخر مواز يجرى تطبيقه عام ٢٠٠٦م وهدفه تعليم الشباب المصرى كيفية ممارسة جوانب العملية الديمقراطية وفقًا للأجندة الأمريكية المقترحة فى هذا الصدد.

***

[٥]

# أولبرايت فى بيتنا

- بعض من التقيت بهم طالبونى بممارسة الضغط على الحكومة لتعديل الدستور فوراً وقلت لهم: هناك اقتراح بديل
- قلت لمن التقيت بهم: ليس لدينا مانع من تكرار التجربة التركية الإسلامية
- أطالب بفرض وصاية أمريكية مباشرة على مصر لإجبارها على تبنى أجندة الإصلاح

فى أواخر يناير ٢٠٠٥ قامت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «مادلين أولبرايت» بزيارة إلى مصر، التقت خلالها بعدد من المثقفين والإعلاميين والسياسيين كما قامت بزيارة إلى مركز ابن خلدون الذى يترأسه سعد الدين إبراهيم وصحيفة مصر اليوم والتقت بعدد من قيادات حزب الغد وبحثت معهم الأوضاع السياسية فى مصر وقضايا الإصلاح.

وكانت مهمة «أولبرايت» مهمة رسمية وبناء على تكليف من «ديك تشينى» نائب الرئيس الأمريكى، الذى أصدر« بوش» قراراً بتوليه مسئولية تقييم الأوضاع الديمقراطية فى مصر والسعودية والعراق باعتبار أن الدول الثلاث سيكون لها النصيب الأكبر فى قيادة العالم العربى نحو «الديمقراطية» وفقًا للمفهوم الأمريكى.

وقد أنشئ لهذا الغرض هيئة أمريكية جديدة تتبع البيت الأبيض مباشرة، وتلحق علنًا بمجلس الأمن القومى الأمريكى مهمتها الأساسية متابعة التطورات الديمقراطية فى العالم العربى وتضم الهيئة ٤٠ متخصصًا من كافة المراكز المعنية وستكون مهمتهم الأساسية إعداد البرامج والأطروحات والأفكار التى تفضى إلى نشر الديمقراطية طبقًا لحالة كل دولة على حدة.

وقد أسندت الهيئة إلى «أولبرايت» رئاسة قسم التقييم والرصد فى داخل هذه الهيئة للتطوير الديمقراطى.

وبعد زيارتها لمصر وعدد من دول المنطقة أعدت «أولبرايت» تقريراً مبدئيًا عن كل بلد قامت بزيارته..

وفى تقريرها الذى رفعته إلى الإدارة الأمريكية عن مصر انتقدت «مادلين أولبرايت» الأوضاع الديمقراطية فى مصر، التى وصفتها بأنها ديمقراطية بيروقراطية مشيرة إلى أن المواطنين المصريين ليس لهم إدراك بالواقع الديمقراطى.

**وقالت «أولبرايت» فى تقريرها**: إن الشخصيات المصرية التى التقت بها فى القاهرة قدمت دراسات ورؤى مهمة أكدت من خلالها أن الحكومة وحدها هى صاحبة الامتياز فى منح الديمقراطية أو حجبها، وأن كثرة التدخل الحكومى والإجراءات المتتالية جعلت المصريين فى غيبة عن المشاركة فى العملية السياسية.

**وانتقد تقرير «أولبرايت»** المؤسسات التى تدعى مصر أنها ديمقراطية. وقال: إن المجلس القومى لحقوق الإنسان ما زال ينقصه الكثير من حرية الحركة والإطار الواسع الذى يجعله قادراً على أداء دوره فى حماية حقوق الإنسان.

**وأشار التقرير** إلى أن أعضاء مجلس الشعب هم أقرب إلى كونهم معينين من قبل الحكومة، وأنهم بعيدون عن الممارسة الديمقراطية، وأن الحكومة تستطيع سحق أى معارضة فى الانتخابات من خلال الإجراءات البوليسية وتكميم الأفواه، وأن مصر فى حاجة إلى سنوات طويلة إذا استمرت فى ذلك الطريق حتى يمكن أن تنضج فيها الديمقراطية!!

**وأشار التقرير** إلى أن هناك تشويهًا متعمدًا ضد كل من يحاول منافسة الرئيس الحالى فى الانتخابات الرئاسية، وأن الكثير يصف المرشحين الآخرين بأنهم «مجانين» أو أشباه معتوهين - على حد التعبير الوارد فى التقرير - وذلك لكونهم امتلكوا الجرأة فى إعلان الترشيح ضد الرئيس الحالى.

**وقال التقرير**: إن قطاعًا عريضًا من المثقفين المصريين يتبنى نظرية المؤامرة ضد أوضاع الديمقراطية فى مصر، فهم يعتقدون أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى يدعمون المرشحين الآخرين ضد الرئيس الحالى.

**وقالت «أولبرايت» فى تقريرها**: «لقد ذكرت لبعض المثقفين الذين التقيت بهم أنه ليس هناك ما يحول دون دعم مرشح معين للرئاسة إذا كان من وجهة نظرنا هو الأفضل، ولكن عندما نقرر نحن ذلك، فإن الشعب المصرى أيضًا يجب أن يقرر. إننا سنحترم قراره أيًا كان، ولكن لا بد لكل مرشح من أن تتاح له الفرص الكافية للتعبير عن رأيه وبرنامجه الانتخابى».

**وأشارت «أولبرايت» فى تقريرها بالقول**: «إننى نقلت لبعض المسئولين الحكوميين فى مصر اقتراحاً مفاده: إذا كنتم تصرون على عدم تعديل طريقة انتخاب

رئيس الجمهورية بالرغم من أنها تمثل مطلبًا جماهيريًا كبيرًا، فإن هناك طريقة أخرى يجب اتباعها».

**وقالت «أولبرايت»**: لقد لمست من الذين التقيت بهم أن الجميع يشارك فى ضرورة الضغط على الحكومة المصرية لتحقيق مطلبين أساسيين:

- **أولهما** تعديل الدستور.. وعندما سألت لماذا تريدون تعديل الدستور؟ كانت إجاباتهم أن هذا الدستور لم يدخل عليه تعديل منذ عام ١٩٧١م، وأن الهدف هو أن يواكب الدستور الكثير من المستجدات الحديثة.

- **والثانى**: تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وقد رأيت أن المطلب الثانى أكثر أهمية، وأنه يمثل إنجازًا كبيرًا للتطور الديمقراطى فى مصر؛ لأنه لا يمكن الاعتماد على الأحزاب المصرية فى ترشيح رئيس الجمهورية فى ظل وجود حزب وحيد، أما بقية الأحزاب فهى ما زالت ضعيفة، ولم تستكمل بعد قاعدتها الجماهيرية، كما أنه من الواضح أن الحزب الوطنى يعوق باستمرار تطور الأحزاب الأخرى، أو أن يكون لها صوت قوى فى الشارع المصرى، فإجراءات التقييد تمارس علنًا وسرًا، و لا يستطيع أحد أن يمنع الحكومة من اتخاذ أى إجراء أو الوقوف ضد بعض القرارات؛ لأن من شأن ذلك أن يزج بصاحب الرأى خلف قضبان السجن.

**وقالت «أولبرايت» فى تقريرها**: «إنه كان لديها اقتراح محدد نقلته إلى بعض المسئولين فى مصر الذين أوضحوا لها صعوبة تعديل أو تغيير الدستور فى الوقت الحالى فى ظل أوضاع يدعون أنها تتعلق بأمنهم القومى».

**وأشارت «أولبرايت»** إلى أن الاقتراح الذى طرحته وتطالب الإدارة الأمريكية بممارسة الضغوط من أجل تنفيذه يقضى بأن يقوم كل مرشح للرئاسة بعرض برنامجه الانتخابى على مجلس الشعب، وأن يناقش المجلس هذا البرنامج مناقشة فعلية وواقعية، وأن تكون هذه المناقشة منقولة علنًا ومباشرة إلى جماهير مصر من خلال القنوات التليفزيونية ووسائل الإعلام، ثم يستفتى مجلس الشعب بعد ذلك الجماهير فى البرنامج الانتخابى الذى عرضه المرشح، ثم يأتى المرشح الثانى ويعرض برنامجه الانتخابى على المجلس ويستفتى الشعب، وهكذا بالنسبة لكافة المرشحين، ثم يتم بعد

ذلك اختيار المرشح الذى حصل على أعلى نسبة من أصوات الاستفتاءات الجماهيرية التى يجب أن تجرى تحت رقابة دولية.

**وقالت «أولبرايت» فى تقريرها:** إن هذا الاقتراح سيؤكد على الشفافية فى الاختيار، وأنها طلبت فى اقتراحها أن يتنازل مجلس الشعب عن فكرة أن يكون المرشح المعروض للاستفتاء حاصلاً على نسبة ثلثى أصوات المؤيدين فى داخل البرلمان معتبرة أن هذه الفكرة تكرس المرشح الأوحد؛ لأن تشكيلة البرلمان الحالية لن تتيح إلا وصول رئيس الحزب الوطنى لرئاسة الدولة.

**وقالت «أولبرايت»:** إن بعض من التقيت بهم من المسئولين قالوا لها: إن هذا الاقتراح سيتعارض مع الدستور. فقلت لهم: إن مجلس الشعب لا بد أن يتحول إلى مؤسسة ديمقراطية، وأنه إذا كان لزامًا أن يقرر الدستور نسبة الثلثين فليعط مجلس الشعب صوته لكل مرشح بهذه الأغلبية ثم يحتكموا إلى الشعب مباشرة وهو الذى سيقرر فى النهاية من يكون رئيس الدولة.

**وقالت «أولبرايت» فى تقريرها:** «إن هذا الاقتراح يجب أن ينفذ فى الفترة الحالية ليحل محل الاستفتاء المزمع على رئيس الدولة، شريطة أن يأتى مجلس الشعب الجديد وفى مقدمة اهتمامه تعديل الدستور، بما يتيح حق الانتخاب الحر والمباشر لرئيس الدولة من الجماهير».

**وتقول «أولبرايت» فى تقريرها:** «لقد سألت عن مدى الفرصة فى نجاح تيار إسلامى قوى فى البرلمان وفى رئاسة الدولة. وحصلت على عدد من الإجابات المهمة، خاصة أن الحكومة تعمل على إضعاف المعارضة وقتل الأصوات التى تطالب بالتغيير الديمقراطى، وأن هذا أدى إلى عدم نجاح أى تيار فى المعارضة فى تنظيم صفوفه أو القدرة على طرح أفكار موضوعية يمكن للنظام أن يناقشها وأن الإجراءات الحكومية امتدت إلى التدخل فى سياسة الأحزاب وإرهاب العديد من القوى السياسية فى أن يكون لها متنفس يعارض النظام، وأن استمرار تلك السياسة وتراكماتها على المدى الطويل أدت إلى تخوف الكثير من المثقفين من الانضمام أو تشكيل تيار معارض منظم».

**وقالت «أولبرايت»**: «إن غالبية أحزاب المعارضة ليس لديها أفكار أيديولوجية فى حين أن الحكومة تعمل على الدخول فى مواجهات مباشرة مع التيار الإسلامى، خاصة الإخوان المسلمين الذين يشكلون أكبر قوة دينية فى مصر، ولديهم فكر دينى أيديولوجى، وأن الأيديولوجية العقائدية التى تربط بينهم هى التى تجعلهم متماسكين وتيارًا قويًا فى الانتخابات، وأن الوضع الحالى قد يكون مسئولاً عن إفراز حكومة دينية من الإخوان المسلمين فى المستقبل، وذلك بسبب غياب الديمقراطية حاليًا».

**وأشارت «أولبرايت»** فى تقريرها إلى أنها سُئلت عن إمكانية التعاون الأمريكى مع تيار الإخوان المسلمين حاليًا، فكان ردى إيجابيًا وقلت: إن الإخوان براجماتيون وعلى استعداد للتعاون مع الأمريكان إذا رأوا أن مصلحتهم الحقيقية تكمن فى ذلك، وإن الإخوان لديهم أفكار سياسية منظمة.

**وتقول «أولبرايت» فى تقريرها**: «إن بعض من التقيت بهم كان لديهم سؤال محدد: لماذا تدعم الإدارة الأمريكية النظام الحالى فى مصر؟ ألا يمثل ذلك تناقضًا فى الفكرة الديمقراطية وإصلاح الأوضاع خاصة أن هذا النظام يجهض مبادرات الإصلاح؟ فكانت إجابتى أن هذا التساؤل يجب أن يوضع فى الاعتبار فى اللقاءات القادمة مع الرئيس المصرى، وأن يكون مطروحًا على أجندة العمل والحوار مع كافة المسئولين المصريين، وأننا سنطرح عليهم تساؤلات من عينة: ما هى مبادرات الإصلاح الديمقراطى التى يتبناها النظام الحالى؟ وما هى الإمكانات الفعلية والواقعية لتنفيذ هذه المبادرات؟ وما هى أفضل الإجراءات الممكنة لإقناع الشعب المصرى بأن هذه المبادرات حقيقية، وأننا سنسهم فى تنفيذها وتحقيق كل أهدافها الممكنة».

ووصفت أولبرايت أوضاع الديمقراطية المصرية فى تقريرها بأنها هشة ولا تستند إلى أى أركان قوية، وقالت: إن المنظمات غير الحكومية هى وحدها القادرة فى مصر على تطبيق وتنفيذ مبادرات الإصلاح الديمقراطى، وأن هذه المنظمات يتم التعامل مع أعضائها على أنهم جواسيس ويبيعون أسرار الوطن للخارج مقابل أموال، وأن هذه المنظمات أصبحت لا تمارس نشاطًا إلا وتخضع لرقابة مزدوجة من العديد من الأجهزة الأمنية المصرية.

**وقالت «أولبرايت» فى تقريرها:** «إن هناك مشاكل فعلية يدركها المصريون ويرون أن الإدارة الأمريكية تقف عاجزة أمام عدم نشر الديمقراطية فى بلادهم، وإننى قلت لهم إننا ندعم النظام الحالى لعدة اعتبارات من بينها أنه نظام معتدل، ويقدم نفسه على أنه صديق للولايات المتحدة، كما أن هناك اتفاقًا فى الكثير من المسائل الاستراتيجية الحساسة مع النظام المصرى، وأن هذا الاتفاق يتيح للإدارة الأمريكية أن تحقق الكثير من أهدافها فى المنطقة العربية.

**وثانيا:** إن حدود الاختلاف مع النظام المصرى الحالى مسيطر عليها من الجانبين وأنها لا ترقى إلى حد التعارض الجوهرى الذى يصيب العلاقات الأمريكية ـ المصرية بالشلل.

**وثالثا:** ـ وهذا هو الأهم من وجهة نظرنا ـ أن هذا النظام يدعم بالفعل الاستقرار فى المنطقة من خلال الحفاظ على ثوابت اتفاقيات السلام المصرية ـ الإسرائيلية والعلاقات السياسية مع إسرائيل، ونحن نخشى من أى نظام فى مصر يمكن أن يتنصل من هذه الاتفاقيات ويحول الشرق الأوسط بعد ذلك إلى بؤرة جديدة للانفجار؛ لأن أى عمل عسكرى بين مصر وإسرائيل لا بد أن يكون مختلفًا فى كل جوانبه عن أى عمل عسكرى آخر فى المنطقة، وأنه مع ذلك كله فإننا ما زلنا فى حوار طويل وممتد مع النظام المصرى حول الإصلاح الديمقراطى فى المنطقة».

**وقالت «أولبرايت» فى تقريرها:** «إننى أعتقد أن النظام المصرى لن يستطيع أن يقاوم كثيرًا الضغوط والمطالب الأمريكية؛ لأن ذلك سيؤدى إلى الإضرار به على المستوى الاستراتيجى وهو ما لا يقبله النظام الحالى».

وعبرت «أولبرايت» لبعض الشخصيات التى التقت بها ـ كما ورد فى التقرير ـ عن وجود تخوف فعلى وواقعى فى الإدارة الأمريكية من أن البديل الجاهز شعبيًا قد يكون دينيًا فى الوقت الحالى، وقالت نحن لسنا ضد تكرار التجربة التركية الإسلامية فى مصر، إلا أننا نفضل أن يأتى البديل من داخل النظام الحالى فى الوقت الراهن، فهذا هو الأفضل والأقدر على الاستمرار فى معادلة الشرق الأوسط المستقر.

**وحددت «أولبرايت» فى تقريرها** خطوات مواجهة النظام المصرى الحالى، والذى طالبت بأن يكون على أجندة الحوار المصرى ـ الأمريكى سواء فى لقاءات القمة أو فى لقاءات مع المسئولين المصريين على الوجه التالى:

**أولاً**: ضرورة أن تقبل مصر بوصاية أمريكية مباشرة فيما يتعلق بتنفيذ وثيقة الإسكندرية خاصة فى إطار تحقيق مبدأ التداول الحر للسلطة ـ الانتخابات الحرة والمتكافئة فى التنافس ـ وكذلك ما يتعلق بوجود رقابة أمريكية على انتخابات مجلس الشعب القادمة واستفتاء رئاسة الجمهورية مع توافر عدد كبير من المراقبين الدوليين للمشاركة فى الرقابة على الانتخابات أيضًا.

**ثانيًا**: وقف قمع النظام المصرى لمنظمات المجتمع المدنى والدعوة إلى إخراج هذه المنظمات من عباءة النظام والإشراف المصرى عليها، وأن يتم نقلها إلى العباءة الأمريكية مباشرة كإجراء مؤقت حتى يكتمل نضجها ووعيها السياسى من خلال برامج شراكة أمريكية مع هذه المنظمات، وأن تحترم الحكومة المصرية هذه البرامج للشراكة وألا تتدخل فى عمل هذه المنظمات الأهلية.

**ورأى تقرير «أولبرايت»** أن الحكومة المصرية تضطر فى الكثير من الأحيان إلى إغلاق مقار هذه المنظمات الأهلية وتشريد المسئولين عنها والزج بهم فى السجون، بالإضافة إلى أن ممارسة أى نشاط لهذه المنظمات يجب أن يخضع لرقابة أمنية مشددة تصل فى بعض الأحيان إلى منع اجتماعات ومؤتمرات، وأحيانًا توجيه النشاط إلى شكل آخر.

ووفقًا لمقترح «أولبرايت» فإن برامج الشراكة الأمريكية مع منظمات المجتمع المدنى ستكون لمدة ٥ سنوات وقابلة للتجديد، وأنه فى إطار هذه البرامج تقوم الإدارة الأمريكية بتمويل نشاط هذه المنظمات على أن يشارك خبراء أمريكيون فى أنشطة هذه المنظمات والتى يمكن أن تصل إلى المحافظات والأرياف والقرى دون أى موانع أمنية، على أن يمنع الأمن المصرى من التدخل فى نشاط هذه المنظمات طالما أنه غير ذى علاقة بالإرهاب أو إثارة الشغب، ومن ثم فلا يجوز اعتقال أو مساءلة أىٍّ من أعضاء هذه المنظمات بسبب نشاطه الأهلى.

**ويقول تقرير «أولبرايت»** : «إن هذه المنظمات يجب أن تتبنى برامج تنمية حقيقية بحيث تصل للمواطن المصرى، وأن الميزانيات التى يمكن أن تخصصها الإدارة الأمريكية لهذه المنظمات الأهلية يجب أن تكون ذات شقين :

- **أولهما** سياسى يتعلق بدعم الإصلاحات الديمقراطية .

- **ثانيهما** يتعلق ببرامج التنمية الاقتصادية، وأنه سيتم إنشاء هيئة أمريكية جديدة فى مصر يطلق عليها **«الهيئة الأمريكية لمساعدة المنظمات الأهلية»**، وأن هذه الهيئة ستحدد برامج الشراكة المقترحة مع الهيئات الأهلية .

وقد أوصت «أولبرايت» فى تقريرها بوقف كافة أنواع برامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، وأن يتم توجيهها توجيهًا مباشراً إلى برامج فعلية للتنمية الديمقراطية والاقتصادية بعيداً عن الحكومة المصرية .

* * *

[٦]

# وفاء قسطنطين..

- الدولة تراجعت أمام غضب الكنيسة وسلمت بكل المطالب
- ما جرى أحدث حالة من الغضب والاحتقان لدى المسلمين
- أمريكا تعد لاستخدام الطائفية كورقة فى مخطط الفوضى الخلاقة!!

كان الوقت صباحًا، وكان اليوم هو الثلاثاء ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤م.. السيدة وفاء قسطنطين تخرج من بيت الفتيات المكرسات التابع للكنيسة بمنطقة عين شمس، حولها عدد من القساوسة والراهبات، بينما قوات الأمن تبدو فى حالة استنفار، الآن ظهرت وفاء.. كان الوجه شاحبًا، متعبًا، ولوحظ أنها تضع صليبًا كبيرًا على صدرها.

مضى الركب إلى نيابة عين شمس، وهناك حدثت أزمة جديدة..

كانت الكنيسة قد رفضت إثبات الأمر أمام النيابة من الأساس، وطالبت بإنهاء الأزمة دون محاضر، وفتح الطريق أمامهم لاصطحاب وفاء إلى الدير بعد أن أكدت - وفقًا لما قالوا - أنها اختارت الإسلام بإرادتها وعادت مجددًا إلى النصرانية بإرادتها، لكن وزارة الداخلية صممت على تسجيل أقوال وفاء أمام النيابة.

وهناك أمام أيمن البابلى رئيس نيابة عين شمس، حاول القساوسة أن يرافقوا السيدة وفاء خلال جلسة التحقيق، رفض وكيل النيابة بكل قوة، وأصر على حضور السيدة وحدها للاستماع إلى أقوالها بعيدًا عن أى محاولات للتأثير، ظل الجميع فى حالة جدل، وبعد ساعتين وافق وكيل النيابة على دخول أحد المحامين برفقة السيدة وفاء.. وأمام رئيس النيابة انتهى كل شىء.. بعدها سلمت وفاء إلى قادة الكنيسة الذين انطلقوا بها إلى دير وادى النطرون برفقة الأمن، وهناك كان البابا شنودة فى استقبالها بعد الوصول بقليل.

بعدها بقليل انطلقت التصريحات على ألسنة القساوسة وكبار المسئولين عن الكنيسة تنفى أن السيدة أشهرت إسلامها من الأساس، وتنفى أنها خطفت من الأساس، وتقول إنها عادت مجددًا إلى المسيحية بعد جلسات الحوار التى أجريت معها.

كانت التصريحات التى انطلقت خلال فترة الحدث وعلى لسان العديد من القساوسة أيضًا تقول كلامًا مختلفًا.. قالوا: إن السيدة اختطفت، وأن زميلها فى

العمل مارس عليها ضغوطًا، وأن الأمن يتستر على جريمة الخطف، وأن ما يجرى هو جزء من حملة تجرى بعلم الدولة لأسلمة المسيحيات واضطهاد الأقباط . . فهل حقًا حدث كل ذلك؟ . . وإذا كانت الأحداث قد أثبتت العكس، فمن المسئول؟ وهل يترك أمر العبث بأمن البلاد دون حساب؟

وفقًا لحديثها الذى أجرته مع صحيفة «الشرق الأوسط» مع بداية الأزمة ـ وهو حديث لم يتم إنكاره وأجراه الزميل عبداللطيف المناوى مدير مكتب الصحيفة بنفسه ـ فإن السيدة وفاء قسطنطين قالت: «منذ عامين شاهدت بالمصادفة برنامجًا فى التليفزيون المصرى تناول فيه أحد المتحدثين تفسيراً للقرآن بشكل مبسط، فبدأت أركز فيما أسمع حتى نهاية البرنامج، وأنا أشعر بشىء غامض ينبض فى قلبى . . كان صدرى ينشرح لشىء مجهول لا أعى ما هى طبيعته، طلبت من أحد زملائى المسلمين أن يمدنى بكتب عن الإسلام والتفاسير، ووجدت فيها إجابات عن أسئلة كانت تشغل تفكيرى . . تعلمت وكنت أصلى فى غياب أسرتى أو فى حجرتى بعيداً عن أعينهم.

كانت ابنتها تراقبها، وتشعر بالتغيير الذى طرأ عليها، ومنذ عام سمعتها تكلم أحد زملائها وتطلب منه المزيد من الكتب الدينية» . . تستكمل وفاء الحديث: «تعجبت من عدم خوفى من اكتشاف ابنتى لأمر إسلامى، ووجدتنى أهدئها وأحدثها عن الإسلام لأقنعها به، ولكنها لم تقتنع، فطلبت منها عدم كشف سرى، فوافقت واستمر الحال بى إلى أن شعرت قبل رمضان الماضى بأننى لا أستطيع أن أحيا طيلة حياتى بهذا الأسلوب، وخاصة مع زوج غير مسلم، كان من المقرر أن أترك البيت قبل رمضان وأحضر إلى القاهرة لإشهار إسلامى، إلا أن ابنتى كانت تضيّق علىّ رقابتها بعد أن شعرت بما أنوى فعله، فلم أفلح فى ترك المنزل قبل رمضان.

تذكرت وفاء قسطنطين جيرانها القدامى فى قرية حصة مليح بالمنوفية، كانت تعرف عنوانهم فى مدينة السلام بالقاهرة، ذهبت إلى هناك، وفاتحتهم فى الأمر . . قالت إنها حفظت ثلث القرآن، وإنها تستطيع تلاوة سورة يس والكهف وغيرهما من السور، وأنها قرأت كتب الشعراوى، واستمعت إلى أحاديث عمرو خالد، وإنها صامت رمضان والستة البيض، وإنها تريد اشهار إسلامها بإرادتها.

لم يكن أمام جيرانها القدامى سوى وجهة واحدة . . قسم شرطة مدينة السلام، فتلك هى الجهة المنوطة بها مثل هذه الشئون . . وفى الرابعة من مساء الأربعاء ١/ ١٢ كان مأمور قسم شرطة السلام يثبت أقوال السيدة وفاء قسطنطين فى المحضر الذى حمل رقم (٥٨ أحوال)، ووفقًا لأقوالها التى وقعت عليها بنفسها أبدت السيدة رغبتها فى إشهار إسلامها، وقالت: إنها غادرت محل إقامتها منذ عدة أيام دون تدخل من أى شخص، وإنها أقامت طرف بعض معارفها فى القاهرة والمنوفية لحين استكمال إجراءات إشهار إسلامها، وإنها لم تتعرض قط لأية ضغوط فى هذا الشأن وقالت: إن ابنتها «شيرى يوسف معوض» على علم بذلك.

طلب ضابط التحقيقات الذى حرر المحضر إحضار إثبات الشخصية حتى يتمكن القسم من اتخاذ الإجراءات القانونية فى هذا الإطار.

فى هذا الوقت قام قسم مدينة السلام بإبلاغ مديرية أمن القاهرة التى أبلغت بدورها جهاز أمن الدولة . . وكانت التعليمات بعد اتخاذ الإجراءات القانونية: «يتم إبلاغ الكنيسة، وتتخذ الإجراءات التى ينص عليها القانون».

فى اليوم التالى الخميس ٢/ ١٢ مساء عادت وفاء قسطنطين إلى قسم الشرطة مجددًا ومعها إثبات الشخصية . . فتح المحضر واستكملت الأقوال وتم إثبات بيانات إثبات الشخصية . . كان مأمور القسم فى استقبالها، وأبلغها أن إجراءات إشهار إسلامها توجب مراجعة المسئولين بالكنيسة الأرثوذكسية لعقد جلسة نصح وإرشاد لها من خلال رجال الدين المسيحى . . فأبدت السيدة استعدادها لذلك . . امتدت الجلسة فى هذا المساء من التاسعة مساء وحتى وقت متأخر من الليل، بعد أن راحت السيدة تحكى حكايتها مجددًا، ويجرى استكمال المحضر الخاص بهذه القضية.

ونظرًا لحساسية القضية وخطورتها التقى بها عدد من ضباط أمن الدولة لمعرفة حقيقة الأمر، وعما إذا كانت وراءه أسرار أو ضغوط من أحد . . قالوا لها: هل هناك من مارس عليك ضغوطًا لإشهار إسلامك؟ . . قالت لهم: إننى أحفظ ثلث القرآن وراحت تقرأ فى حضورهم العديد من آياته، وقالوا لها: هل هناك نوايا للزواج بأحد من المسلمين؟ استنكرت السؤال، وقالت: إننى لست فتاة مراهقة أنا عمرى الآن أكثر

من ٤٦ عامًا ولدى أبناء كبار . . ناقشوها فى الدين كثيرًا، ففوجئوا بثقافتها الدينية ومعرفتها الواسعة بالإسلام وأحكامه . . وقالوا لها فى هذا المساء: استعدى غدًا صباحًا سنخطر الكنيسة لتحديد موعد لجلسة النصح والإرشاد.

فى الصباح الباكر كانت التعليمات محددة: «يرجى إخطار الكنيسة فوراً بأن السيدة وفاء قسطنطين موجودة، وترغب فى إشهار إسلامها، والمطلوب هو تحديد جلسة عاجلة لنصحها وإرشادها».

وفى الحادية عشرة والنصف من صباح الجمعة أعيد فتح محضر شرطة قسم مدينة السلام، أثبت المأمور فيه أنه تمت إحاطة مطران البحيرة للأقباط الأرثوذكس برغبة السيدة وفاء قسطنطين بإشهار إسلامها، والالتقاء بأىٍّ من رجال الدين المسيحى. فى هذا الوقت طلب مطران البحيرة إمهاله بعض الوقت لتحديد المكان والزمان المناسبين للالتقاء بها. . وعلى الفور راح يجرى الاتصالات بقيادة الكنيسة فى القاهرة التى انزعجت للأمر، فالسيدة وفاء هى زوجة لنائب المطران، وهذه كارثة لا بد من حلها، على حد وصف أحد هذه القيادات. . تم الاتصال بنجليها، فقالت شيرى ابنتها الكبرى: «نعم إن أمى مقتنعة تمامًا بالإسلام وسافرت بإرادتها، وقد حاولت إقناعها بعكس ذلك، ففشلت، وكل ما فعلته أننى وافقتها على كتم السر».

فى هذا الوقت كانت الأنباء قد أشارت إلى وفاة الكاتب الصحفى الكبير سعيد سنبل، وكانت الأسرة قد قررت إقامة العزاء فى إحدى كنائس الجيزة، إلا أن تعليمات عليا صدرت من الكنيسة بنقل مراسم العزاء إلى الكاتدرائية، حيث قرر البابا أن يؤدى الصلاة بنفسه على روح الكاتب الراحل، بينما كانت هناك تعليمات أخرى إلى كنائس البحيرة وغيرها بضرورة حشد مئات الشباب وتوفير الباصات لهم للتظاهر وإعلان الغضب واستغلال مراسم العزاء فى الكاتدرائية. . كانت الكنيسة تعلم أن رجالات الدولة ووسائل الإعلام والشخصيات العامة ستكون حاضرة، وليس هناك أفضل من هذا الحشد لتصعيد قضية السيدة وفاء، ومن ثم لفت أنظار العالم إلى ما يعانيه الأقباط من اضطهاد على حد وصفه. . وكانت هناك تعليمات أخرى أيضًا: «صعّدوا الموقف فى أسيوط والمنيا»، فراحوا يستدعون فى أسيوط رواية أخرى عن خطف فتاة مسيحية قال والدها: بالنص إنها كانت رواية كاذبة من الأساس.

كان هناك اثنان من كبار القساوسة يقدمان التقارير المغلوطة إلى البابا ويطالبانه بالتصعيد إلى أقصى مدى، أبدى غضبه وترك الشباب للتعبير عن غضبه فى مواجهة كبار المسئولين.

وتم الاتفاق على الشعارات التى ستطرح واليافطات التى سيحملها الشباب فى مواجهة الزائرين وجاءت الباصات محتشدة مساء الجمعة، وقضى الشباب ليلتهم فى الكاتدرائية التى قدمت إليهم الوجبات، ووفرت لهم غرف النوم، وفى صباح السبت كان كل منهم يعرف دوره.

كانت اليافطات مستفزة، وكانت الشعارات تعكس دلالات واضحة على التعصب والتطرف، وكان استفزاز الزائرين قد فاق الحدود.

كان الأمن على علم بأبعاد المخطط، لم يعترض الباصات وأجرى اتصالات بقيادة الكنيسة، طالب فيها بتهدئة الشباب، وأن يقولوا له الحقيقة فى موضوع وفاء قسطنطين، لكن الكنيسة ردت رداً حاسماً. . سلموا لنا وفاء قسطنطين سراً وينتهى كل شىء.

قالت الجهات الأمنية: ليس لدينا مانع شريطة عقد جلسة نصح وإرشاد معها، فإذا وافقت فنحن مستعدون أن نسلمها إليكم فوراً، ونحن نستعجل هذه الجلسة اليوم قبل الغد، ولكن قادة الكنيسة رفضوا وأصروا على تقديم معلومات كاذبة إلى الشباب الغاضب الذى قالوا له: «إن زوجة أبوكم تم اختطافها وإجبارها على الإسلام وأن الأمن يتستر على هذه الجريمة».

أدرك الأمن فى هذا الوقت أن هناك نية لاستغلال جنازة الأستاذ سعيد سنبل أسوأ استغلال، وأحاطوا كبار المسئولين الذين ينوون العزاء علماً بالتطورات ونصحوا بعضهم بعدم الذهاب للكاتدرائية خوفاً على حياتهم إلا أن كافة المسئولين بلا استثناء صمموا على الذهاب. . وهناك انطلقت الهتافات وتصدوا باليافطات فى مواجهة أسامة الباز وغيره من كبار المسئولين، واحتشدت الصفوف فى الساحة التى تحيط بقاعة الكاتدرائية، حيث تقام الصلاة على روح الفقيد الراحل.

انتهت مراسم الجنازة، لكن بقى الشباب محتشدين، كانت التعليمات: «لا تغادروا الكاتدرائية»، وأطلقت فى هذا الوقت شائعة مريبة ثبت كذبها عن اختطاف

زوجة أحد القساوسة بكنيسة الزاوية الحمراء، وانطلقت شائعات عن أحداث تجرى فى المنيا وأسيوط، فازداد الموقف اشتعالاً، وتم الاتصال بالعديد من الكنائس لحشد المزيد من الشباب لتكرار مشهد العباسية بعدما نشرته جريدة «النبأ» التى مات رئيس تحريرها ممدوح مهران فى السجن بينما أطلق سراح القسيس المشلوح دون حتى أن يقدم للمحاكمة.

واكتمل الحشد داخل الكنيسة، ووفقًا للتقديرات المعلنة فقد بلغ العدد نحو عشرة آلاف متظاهر يوم الأربعاء، حيث يلقى البابا درس الأربعاء كل أسبوع.

لم تتوقف الاتصالات منذ يوم الجمعة السابق، كان الأمن يطلب من الكنيسة سرعة تحديد موعد لجلسة النصح والإرشاد، وكانت الكنيسة تقول: لا شأن للدولة بهذا الأمر، سلموا لنا وفاء واخرجوا منها..

كان رجال الأمن والدولة يقولون: هذا ضد القانون ولا يستطيع أحد أن يتحمل المسئولية؛ لأن ذلك من شأنه أن يهدد الأمن والاستقرار أو يقضى على سلطة الدولة بلىّ الذراع، إلا أن قيادة الكنيسة كانت مصممة..

وعندما وجدت الكنيسة أن الدولة مصممة على موقفها بتطبيق القانون الذى جرى العرف عليه فى كل الحالات السابقة اضطروا للموافقة ولكن بشروط محددة منها:

- أن يتم تسليم السيدة وفاء قسطنطين لتودع فى أحد المقار التابعة للكنيسة فى منطقة عين شمس.

- ألا يسمح لأحد سوى القساوسة أو من تريد الكنيسة بمقابلة السيدة وفاء ويرفض نهائيًا حضور أى رجل دين مسلم أو أى رجل أمن مسلم كما يحدد القانون.. واستجابت الحكومة لطلبات الكنيسة كاملة، وتجاهلت القانون الذى يحدد مكان المقابلة فى مديرية الأمن وبحضور آخرين إلى جانب القساوسة.

كان البابا شنودة يتابع الاتصالات أولاً بأول، وقبيل يوم الأربعاء كان قد جرى الاتفاق على تسليم السيدة وفاء قسطنطين إلى الكنيسة فى أحد المبانى التابعة للكنيسة والواقع فى ٥٣ ش على باشا اللالى بميدان النعام بعين شمس..

وعندما أبلغ الأمن السيدة وفاء بالموعد قالت لهم إننى صائمة فى هذا اليوم وكل ما أطلبه هو فقط ساعتان حتى أتمكن من الإفطار فى الخامسة مساء . . حاول الأمن معها كثيراً إلا أنها أصرت على أن تفطر بعيداً عن المكان الذى جرى الاتفاق عليه وأخطرت الكنيسة بالأمر ، إلا أن البابا صمم على الموعد الثالثة ظهراً مهما كان الثمن . . حاولوا معها مرة أخرى ، إلا أنها رفضت وبإصرار . . وفى محاولة لتقديمها بأسرع وقت ممكن اصطحب عدد من رجال الأمن السيدة وفاء إلى كافيتريا قريبة من دار الفتيات المسيحيات ، فتناولت الإفطار وأدت الصلاة فى مكان جانبى وبعد نحو ثلث ساعة كانت بين أيدى الراهبات والقساوسة الذين منعوا أيّا من أفراد الأمن من الدخول .

* * *

فى هذا الوقت كان البابا شنودة قد اعتبر أن ما جرى يعد إهانة غير مقبولة واستهانة مرفوضة ، رفض كل الأعذار وقرر المضى بعيداً عن الأعين إلى دير وادى النطرون ، وألغى درس الأربعاء . . بعدها مباشرة خرج الأنبا يؤانس سكرتير البابا ليعلن أمام المتظاهرين أن البابا قرر الاعتكاف فى الدير وألغى درس الأربعاء ؛ لأن الأمن لم يكن صادقا معه ولم يسلم السيدة وفاء كما وعد . . وكأن الأنبا قد ألقى بقنبلة تفجرت ذراتها غضبًا وحنقًا وصراخًا . . تحركت الجموع الحاشدة تهتف هتافات بشعة تطال الوحدة الوطنية وتكشف عن مؤامرة خفية ، زحفت الجموع نحو الخارج . . وفجأة ودون سابق إنذار انهالت الأحجار التى جرى إعدادها من قبل ضد رجال الشرطة فأدت إلى جرح ٥٥ ضابطًا وجنديًا . . كانت التعليمات التى أصدرها وزير الداخلية حاسمة : «اضبطوا أعصابكم ، لا تردوا على الاعتداءات بشىء» ، رأى الضابط والجنود زملاءهم يسقطون ، الدماء تسيل فى الشوارع والجنود يتلقون الضربات والإهانات بعنف شديد ، والغريب أن عددًا من القساوسة كانوا ضمن المتظاهرين يحرضون وكأنهم فى معركة مع عدو يهمّ باقتحام الأبواب !

جنود الشرطة يكتمون غيظهم ، يستمعون إلى إهانات من عينة . . مسلمين يا مسلمين حنخلى ليلتكم طين . . عيب عليكم يا مسلمين تاخذوا منا أم المسيحيين . ناهيك عن شعارات أخرى كانت تمثل أقصى درجات التحدى والمهانة للدولة

وللمسلمين على السواء وهو ما تم تسجيله فى التحقيقات التى استمعت إليها النيابة وسجلته محاضرها، كانت لغة طائفية فجة، كأنها نذر شر، وكان أقصى ما يخيف كبار الضباط هو أن ينفلت أحد الجنود الذين ظهر الغضب على وجوههم ويرد على هذه الإهانات والاعتداءات لذلك كان الضباط يحيطون بالجنود من كل اتجاه، خوفًا من حدوث تصرف فردى، لا يعرف أحد إلى أين ينتهى وكان المارة من المسلمين يسمعون إهاناتهم بآذانهم من داخل الكاتدرائية لكن أحدًا منهم لم يرد بكلمة واحدة.. بعد أن راح رجال الأمن يمنعون أية تجمعات فى المنطقة المحيطة بالكاتدرائية.

ظلت الهتافات تدوى، وراح المتظاهرون يبحثون عن وسيلة للخروج إلى الشارع فتسلقوا أسوار الكنيسة واعتدوا على الكنيسة البطرسية المجاورة، ووفقًا للبلاغ الذى تقدم به الكاهن لوقا بطرس إلى مأمور قسم الوايلى فقد أكدت حدوث تلفيات كبيرة بالكنيسة منها تلفيات بالسور وكسر زجاج قاعة المناسبات وتحطيم أجهزة التكييف ونزع بلاط سطح قاعة المناسبات وتحطيم ٢٦ لوحًا زجاجيًا وإتلاف بعض الأعمدة والحوائط، لم تتوقف هذه التظاهرات إلا عندما خرج الأنبا يؤانس ليقول لهم إن أمكم وفاء قسطنطين تم تسليمها وهى الآن فى حوزة الكنيسة، ولم يدل بهذا التصريح إلا بعد فترة من إبلاغ بعض القساوسة ورجال الأمن له بأن السيدة وفاء تم تسليمها بعد صلاة المغرب مباشرة.

رويدًا رويدًا بدأت الحشود تخرج من أبواب الكنيسة وقد ألقت أجهزة الأمن فى هذا الوقت القبض على نحو ٣٤ شخصًا ممن أثاروا الشغب وأتلفوا بعض الممتلكات واعتدوا على رجال الأمن.

***

فى داخل مبنى الفتيات المسيحيات فى عين شمس بدأ القساوسة رحلة النصح والإرشاد، لم يسمحوا لكائن من كان بالدخول إلا للشخصيات التى يأمرون هم فقط بدخولها.

لم يكن الأمن يدرى شيئًا مما يحدث بالداخل، كان دوره فقط هو تأمين المكان من الخارج.. كانت الجلسات الأولى صعبة وهو ما دعا أحد القساوسة إلى إصدار

تصريح صحفى قال فيه إن الأمر يستلزم شهوراً، بل إن الكنيسة طلبت من وزارة الداخلية مدة سنة تبقى فيها وفاء تحت أيديهم . . ولكن فجأة تغير الموقف بطريقة درامية اندهش لها الكثيرون.

ففى صباح يوم الثلاثاء تم إبلاغ رجال الأمن بأن السيدة وفاء قسطنطين قد عادت إلى ديانتها المسيحية وانتهى الأمر تمامًا.

أصر رجال الشرطة على تسجيل ذلك أمام النيابة وبعد جدل طويل كانت وفاء أمام وكيل النيابة فى الساعة ٢,٤٥ من ظهر الثلاثاء ١٤ ديسمبر.

وفى محضر النيابة كانت الكلمات المدونة تقول على لسان وفاء قسطنطين «سبق أن طلبت من الشرطة إثبات رغبتها فى تغيير ديانتها فأوضح المسئولون أن الإجراءات تقتضى عرضها على لجنة النصح والإرشاد بالكنيسة، وبعد موافقتها ومقابلتها للجنة المشار إليها وقيامهم بمناقشتها فى معتقداتها الدينية عدلت عن طلبها السابق وقررت فى نهاية أقوالها فى التحقيقات أنها ولدت مسيحية وعاشت وسوف تموت مسيحية».

كان قرار النيابة هو صرفها بدون حراسة . . وعلى الفور تسلمها عدد من القساوسة ومضوا بها . . بينما راح رجال الأمن يتولون تأمينها من بُعد.

فى هذا الوقت خرج الأنبا موسى أسقف الشباب بتصريح صحفى قال فيه: «إن وفاء كانت تجتاز أزمة نفسية ففكرت أن يكون الإسلام حلاً فلجأت إلى أمن الدولة ثم استعادت رشدها . .».

هكذا بكل سهولة، إذن ما الذى كان يقال قبل ذلك بعد أن اتهمتهم الدولة والأمن والمسيحيون بالاختطاف.

* * *

إلى هنا واستجابت الدولة لشروط الكنيسة كاملة وبدت فى أضعف حالاتها، وأكدت للجميع أن القانون بالنسبة لها لا يساوى شيئًا، هذا فى الوقت الذى تشتد فيه قبضتها ضد أى نوع من الاحتجاج الإسلامى أو الشعبى، وإنها تنازلت طواعية عن المادة ٤٦ من الدستور المصرى الذى يكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

على كل الأحوال كانت الدولة تبدو واثقة من أن الأزمة المفتعلة قد انتهت وأن البابا سينتهى اعتكافه وسيعود مرة أخرى إلى الكاتدرائية وسيوقف هذه الاحتجاجات المصطنعة ويهدئ الأحوال وينقذ الوطن من حريق قد يدفع الجميع ثمنه . . لكن البابا أبى إلا أن يستمر فى مخطط الضغط على الدولة وقهر إرادتها . . خاصة أنه تابع الحملات التى يقوم بها بعض أقباط المهجر .

فهناك من ناشد «شارون» التدخل، والبعض الآخر طالب «بوش» بتنفيذ مخطط إقامة الدولة القبطية فى مصر وطرد من أسموهم بالغزاة العرب والمسلمين من أرض الأقباط . خيب البابا ظن الدولة، وراح يؤكد وفقًا لما نشرته «الأهالى» على لسان المقربين منه أنه سيبقى على اعتكافه ولن يبرح الدير إلا بعد حل كافة المشاكل الأخرى المعلقة وأسبابها، وزاد على الأمر بأنه قد يفكر فى إلغاء الاحتفالات بعيد الميلاد هذا العام .

كان فى مقدمة مطالب البابا هو الإفراج الفورى عن الـ٣٤ متظاهراً الذين قبض عليهم أثناء وبعد الاعتداء على رجال الأمن وإتلاف الممتلكات العامة، وكان ذلك يعنى تجاوزاً لسلطات الدولة ولى ذراعها وإجبارها على أن تأتمر بأوامر البابا .

قالت الدولة إن القضية فى يد القضاء والقانون هو الذى سيحدد مواقف المقبوض عليهم، لكن البابا صمم ولم يحضر بالفعل ندوة الأربعاء، مما ترك الأمر لمزيد من البلبلة وأبقى الأجواء على توترها . . وهو أمر أثار كثيراً من أشقائنا الأقباط أنفسهم، الذين أدركوا الآن ومعهم الرأى العام أن عمليات التصعيد كلها مفتعلة وأنه ثبت يقينًا كذب كافة الادعاءات حول قضية وفاء قسطنطين وبراءة الدولة والجميع مما تردد عن وجود ضغوط وإغراءات قد مورست ضد السيدة وفاء قسطنطين .

لقد كانت الدولة المصرية منذ البداية تمتلك الحقائق ورددتها أكثر من مرة فى حوارات مع قيادات الكنيسة، إلا أنه كان هناك إصرار على التصعيد وافتعال الأزمة لأسباب يدركها البابا ومن حوله بالأساس، لقد عرض فى مجلس الوزراء اقتراح يطالب بمنح السيدة وفاء قسطنطين الفرصة لعرض موقفها على شاشة التليفزيون بحرية كاملة، إلا أن بعض الوزراء الأقباط اعترضوا ورفضوا الأمر، فتمت الاستجابة لمطلبهم .

كانت الدولة تشعر بظلم الاتهامات، وكانت تريد أن تكشف الحقيقة كاملة لكن الوزراء الأقباط والكنيسة رفضوا ذلك جملة وتفصيلاً .

وهكذا أغلق ملف وفاء قسطنطين بقرار وإرادة كنسية وأضحت الدولة المصرية لا علاقة لها بها ولا تعرف عنها شيئًا، ولا تدرى ماذا حدث وماذا سيحدث، لكن ملف التسخين لا يزال مشتعلاً بإرادة بابوية.. لقد وصلت إلى عشرات الآلاف من الأشقاء الأقباط رسالة على الهاتف النقال يوم الأربعاء الماضى تقول: «سيدنا يأمر بالصوم ثلاثة أيام ابتهاجًا وابتلاء»، وكان المعنى ابتهاجًا بعودة وفاء قسطنطين وابتلاء بسبب حبس الـ٣٤ الذين يعرف البابا أنهم اعتدوا على الدولة وأمنها..

إذن هكذا يجرى التصعيد وكأننا أمام عملية شحن طائفى الهدف منها الوطن بأسره: أمنه واستقراره ووحدته الوطنية.. وهنا من حقنا أن نتساءل: لمصلحة من هذا الذى يجرى؟ لمصلحة من إذكاء الروح الطائفية على حساب روح الانتماء والمواطنة.

إن الغريب فى ذلك أن الأمر تكرر بعدها بفترة وجيزة مرة أخرى فى الفيوم، حيث لجأت طالبتان بالسنة النهائية بكلية الطب إلى مدير أمن الفيوم لإشهار إسلامهما.

وبمجرد أن علمت الكنيسة، دفعت المواطنين إلى التظاهر مما دفع إلى صدور قرار رئاسى بتسليم الطالبتين إلى أهلهما، ثم قامت الكنيسة بعد ذلك بأخذهما إلى داخلها، ولم يعلم أحد عنهما شيئًا حتى الآن.. ورغم أن ذلك زاد من حدة الاحتقان الطائفى لدى المسلمين الذين رأوا أن ذلك يجعل الدولة عرضة للابتزاز، إلا أن الدولة لم تعط ذلك اهتمامًا، ورأت أن العلاج بالمسكنات أفضل من تعرضها للضغوط الأجنبية التى أصبحت تثير لديها إزعاجًا كبيرًا.

***

[٧]

# قضية أيمن نور

- لماذا تدخلت أمريكا؟ وماذا قال السفير الأمريكى فى تقريره ؟
- توظيف القضية لحسابات سياسية
- سيناريو انتخابات الرئاسة والفوضى الخلاقة!!

عندما وافقت لجنة شئون الأحزاب على قيام حزب الغد الذى أسسه أيمن نور، تساءل الناس: ولماذا هو وليس غيره؟! يومها انقسم المهتمون بتحليل الحدث إلى وجهتى نظر..

**الأولى**: تقول إن السلطة قد دفعت بالحزب نكاية فى موقف حزب الوفد ورئيسه نعمان جمعة الذى أبدى مواقف معارضة لرفض السلطة تعديل الدستور وكتب مقالاً أثار ضجة فى هذا الوقت وصف فيه مؤتمر الحزب الوطنى بأنه مؤتمر السادة والنبلاء الذين ورثوا مصر.. وقيل فى هذا الأمر يومها إن أيمن نور يشكل خصمًا شرسًا للدكتور نعمان جمعة، وأن منحه الحزب يعنى رسالة واضحة للوفد، وتردد فى هذا الوقت أن أيمن نور قد يخوض معارك عنيفة فى مواجهة حزب الوفد وأنه المؤهل بأن يشكل بديلاً له فى الساحة، خصوصًا وأن أيمن نور له جذوره فى الحزب ولديه القدرة والديناميكية لأن يسبب صداعًا حقيقيًا للدكتور نعمان جمعة ولحزب الوفد.

أما **وجهة النظر الثانية** فكانت تقول: إن الدولة وفى إطار الانفتاح الإصلاحى على قوى المعارضة قد بدأت فى تفعيل دور لجنة شئون الأحزاب بحيث تلعب هذه اللجنة دورًا فى السماح لبعض الأحزاب بممارسة نشاطها السياسى، ومن ثم راحت تراجع ملفات بعض هذه الأحزاب سواء تلك التى رفضت أو تلك التى جمدت بقرار منها، فكان حزب الغد من أوائل هذه الأحزاب.. وعزز من ذلك أن هناك معلومات كانت لدى لجنة الأحزاب تشير إلى أن أيمن نور سيحصل على حكم قضائى خلال أيام، فارتأت التعجيل بمنحه ترخيص الحزب، فهذا يعنى انفتاحًا يحسب للجنة وللدولة المصرية، وهو أيضًا يعد قرارًا حكوميًا من المؤكد أن أيمن نور سيعى دلالته، ومن ثم سيبقى ذلك جميلاً قد طوقوا به عنقه، حتى وإن لم يكن هناك اتفاق على ذلك.

والغريب فى الأمر أن الوسط السياسى كان على يقين من أن أيمن سيحصل على رخصة حزب الغد قبيل موعد حصوله عليها بأيام قليلة، بل كان الخبر لدى العديد من الفضائيات التى استعدت لبث الخبر ومتابعة اجتماع اللجنة وهى على يقين من ذلك.

وقد قيل يومها إن مسئولاً كبيراً ليس عضواً فى لجنة الأحزاب تعمد طرح هذا الموضوع أمام العديد من الشخصيات التى قامت بدورها بتسريب الخبر، بل إن هذا المسئول أبلغ أيمن نور رسميّا بأنه سيحصل على ترخيص الحزب خلال أيام.

وهكذا ما إن أعلن عن قيام الحزب، حتى راح الناس يعيدون طرح السؤال: لماذا؟ وما السبب؟ هل هى صفقة أم محاولة لاستباق حكم القضاء؟!

أيمن نور أجاب عن ذلك بنفى مسألة الصفقة من الأساس، بل ذهب إلى حفل إفطار أقامته جمعية الثقافة والحوار فى ذلك اليوم وألقى خطابًا عقب الإفطار أكد فيه أن حزبه ليس جزءًا من صفقة، مشيراً إلى أن حزبه هو حزب الليبرالية الحقة وأن له مواقف من الحكومة وأنه من المطالبين بتعديل الدستور.

* * *

احتفت الحكومة احتفاءً كبيراً بحزب الغد، فقد أعد التليفزيون المصرى عدة تقارير حول حزب الغد، وأذاع بعضها فى برنامج «البيت بيتك» خلال شهر رمضان الماضى وكذلك الصحف القومية وتم توجيه الدعوة إلى أيمن نور للمشاركة فى جلسات الحوار التى أجراها الحزب الوطنى بحضور الأمين العام صفوت الشريف والأمين العام المساعد كمال الشاذلى مع قادة أحزاب المعارضة.

وخرج أيمن نور من اللقاء وكانت تصريحاته هادئة ولا تعكس خلافًا جوهريًا مع الحزب الحاكم، ولم يتطرق خلالها إلى مسألة التجديد للرئيس فى هذه الفترة، وإن كان قد أكد مطلبه بتعديل الدستور وهو مطلب يشاركه فيه الكثيرون خاصة قادة الأحزاب الرئيسية المعارضة.

وقد استطاع أيمن نور فى هذه الفترة أن يضم إلى عضوية حزبه عدداً من أعضاء مجلس الشعب من المستقلين بلغ عددهم ستة أعضاء إضافة إليه وشكلوا هيئة برلمانية للحزب من سبعة أعضاء.

وهذا العدد هدد بنزع قيادة المعارضة من حزب التجمع تحت قبة البرلمان.

يومها أبدى د. فتحى سرور رئيس المجلس قلقه، وأبدت العديد من أحزاب المعارضة قلقها، ومن ثم رفض المجلس ورئيسه اعتماد الهيئة البرلمانية لحزب الغد، على

اعتبار أن أعضاءها لم يخوضوا المعركة الانتخابية على مبادئ الحزب، ومن ثم فلا يجوز اعتمادها أسوة بتجارب برلمانية مماثلة.

فى هذا الوقت أصر أيمن نور على تصعيد الأمر وبعث برسائل لرئاسة البرلمان الدولى وجهات أخرى عديدة يشكو فيها رئاسة مجلس الشعب ويطالب باعتماد هيئته البرلمانية وزعامته للمعارضة داخل المجلس.

ويبدو أن هذا السلوك قد أثار استياءً كبيراً لدى د. فتحى سرور، خصوصًا أنه كما يقول كان ينطلق من قاعدة راسخة فى البرلمانات الدولية، وما كان يتوجب على أيمن نور أن يلجأ إلى هذا السلوك ويتجه إلى الخارج ليتقدم بشكواه.

كانت الهيئة البرلمانية للغد قد ضمت سبعة أعضاء هم: سيف محمود (منشق عن حزب الوفد)، عبد المنعم التونسى (مستقل)، مجدى بيضون (مستقل)، عبد الفتاح الشافعى (منشق عن حزب الوفد)، محمود الشاذلى (منشق عن الوفد)، سالم شنب (كان عضواً بالحزب الوطنى)، أيمن نور (منشق عن حزب الوفد).

وكان قبل ذلك قد انضم إليه النائب محمد فريد حسنين إلا أن فريد حسنين استقال من مجلس الشعب وانشق عن أيمن نور، وانضم إلى مركز ابن خلدون الذى يترأسه سعد الدين إبراهيم.

***

بعد أيام قليلة من الإعلان عن الحزب والاحتفاء به، تجددت المخاوف الحكومية من الإمكانات التى يمتلكها حزب الغد، خاصة المادية منها قياسًا ببقية أحزاب المعارضة الأخرى، فالمؤتمر الذى انعقد فى قاعة المؤتمرات بمدينة نصر وحضره نحو ١٥٠٠ شخص من كافة المحافظات وفقًا لرواية الحزب قد تكلف ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف جنيه. وقد أكد أيمن نور يومها أن قيمة التكاليف تم توفيرها من تبرعات الأعضاء، خاصة الأغنياء منهم، إلا أن مصادر حكومية راحت تشكك فى هذا الكلام.

وعندما أعلن أيمن نور أنه ينوى إصدار صحيفة يومية فى شهر مارس وقيل إنه رصد لها نحو ٣ ملايين جنيه مبدئيًا راحت التساؤلات تُطرح من جديد، وعندما قيل

إن الحزب تقدم بطلب إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون لإنشاء إذاعة «الغد» راحت الحكومة تتساءل، إلا أن أيمن نور لم يعط اهتمامًا لذلك ومضى فى طريقه وبدأ فى تشكيل هيئة تحرير الصحيفة برئاسة تحرير الزميل إبراهيم عيسى رئيس تحرير جريدة «الدستور» التى جرى إغلاقها وكان عضواً سابقًا باللجنة المركزية للحزب الناصرى، كما قرر تعيين الزميل إبراهيم منصور وهو ناصرى تقدمى مديراً للتحرير وهو ينتمى إلى مؤسسة «روز اليوسف».

واستأجر الحزب دوراً فى شارع بولس حنا بالدقى كمقر للصحيفة.

ومما أثار القلق بدرجة أكبر هو تلك التقارير التى كانت تبعث بها السفارتان الأمريكية والبريطانية إلى بلديهما حول هذا الحزب الجديد الذى يشكل نموذجًا لتيار الليبراليين الجدد الذين يمكن بالفعل أن يشكلوا بديلاً للنظام الحالى.

لقد أثار أيمن نور بذكائه وقدراته اهتمام هذه الدوائر خاصة بعد نجاحه فى ضم ستة من أعضاء البرلمان إضافة إليه.

***

قبيل القبض على أيمن نور بفترة وجيزة، قام السفير الأمريكى بزيارة أيمن نور فى منزله بالزمالك.

لم يكن هو اللقاء الوحيد، ولكن أيمن نور استقبل العديد من السفراء فى منزله من بينهم السفيران الروسى والنرويجى فى ذات اليوم، لكن لقاء السفير الأمريكى كان هو مثار الاهتمام.

وقد تساءلت الجهات المعنية عن معنى زيارة السفير الأمريكى منزل أيمن نور فى هذا الوقت، ودون حضور أو إخطار أىّ من الشخصيات الحزبية باستثناء حرمه المذيعة جميلة إسماعيل والمحررة بمجلة «النيوزويك».

لقد قالت السيدة منى مكرم عبيد سكرتير عام الحزب فى حوار نشرته مجلة «المصور» مؤخراً تعليقًا على هذا اللقاء: «أعتقد أن السفير كان يدرك أن المقابلة ستثير أزمة لأيمن، كما أثارت أزمة لرفعت السعيد»، وتساءلت منى مكرم عبيد: «لماذا

يورطون الأحزاب؟ أنا ضد توريط الأحزاب وضد هذه المقابلة وضد التدخل الأمريكى»!!

وعندما سألها زميلنا الصحفى المرموق حمدى رزق: وماذا لو طلب السفير مقابلتك؟ ردت على الفور: «لا طبعًا»، وعندما سألها: وماذا يمنعك من مقابلة السفير؟ قالت: «أقابله ليه وهو ماله»؟ فليتفضل فى الحزب ويحضر مؤتمرًا أو مناقشة مثل أى زائر آخر، لكن الزيارات المتبادلة مرفوضة تمامًا!!

ويبدو أن هناك كلامًا كثيرًا خرج عن هذا اللقاء وتردد داخل أوساط الحزب، بعضه يحمل الصدق وبعضه يحمل المبالغات، المهم أن هذا الكلام أصبح مثار اهتمام داخل الأوساط المعنية بعد أن نقل إليها من مصادر داخل الحزب.

ومما ساعد على أن يلقى هذا الكلام مصداقيته داخل هذه الأوساط هو وجود عدد من أبرز قيادات حزب الغد فى مجلس أمناء مركز ابن خلدون الذى يترأسه سعد الدين إبراهيم أبرزهم هشام قاسم العضو المنتدب لجريدة «المصرى اليوم».

والمثير هو أن اسم أيمن نور ورد أيضًا كعضو فى مجلس أمناء المركز وراحت مجلة المركز تنشر اسمه لعدة أشهر كعضو بالمجلس، وعندما سئل أيمن نور نفى ذلك نفيًا قاطعًا، وأكد أنه لم ولن يحضر أى اجتماع بالمركز، ولا علاقة له به، إلا أن المجلة ظلت ولا تزال تنشر اسمه كعضو فى مجلس الأمناء..

وهكذا عندما جاءت «مادلين أولبرايت» إلى القاهرة كانت تحمل معها أجندة بزيارات محددة: الغرفة التجارية المصرية - الأمريكية، مركز ابن خلدون، جريدة «المصرى اليوم»، وأخيرًا حزب الغد.

تساءل الناس يومها بالقول إذا كنا نعرف مقدمًا أسباب زيارة «أولبرايت» إلى الغرفة التجارية وإلى مركز ابن خلدون، فلماذا اختارت صحيفة «المصرى اليوم» وحزب الغد وتم الإعلان عن ذلك؟!

وقد ظن البعض أن أيمن نور سيعلن عن رفضه لهذه الزيارة، التى جاءت على عشاء فى منزل د. منى مكرم عبيد وأن يؤكد مقاطعته لها خصوصًا أنه كان يدرك طبيعة

الهدف من وراء ذلك إلا أن أيمن قرر الذهاب إلى اللقاء، حتى وإن اقتصر حضوره على مجرد مصافحة «أولبرايت»، وتناول العشاء معها، بينما ترك الحوار معها لآخرين.

كان لدى الحكومة المصرية معلومات عن تدخل غربى وأمريكى فى الشئون الداخلية المصرية، وأن هذه الجهات قررت أن تلقى بثقلها وراء بعض القوى الحزبية التى تحمل شعارات ليبرالية ولها قبول فى الأوساط الغربية وأن تدفع مبالغ كبرى لمساندة مرشحى هذا التيار.

وفى لقاء الرئيس مبارك مع عدد محدود من الكُتاب والمثقفين على هامش معرض الكتاب سألته لماذا لا يعدل الدستور ويسمح بانتخابات رئاسية، وسأله د. رفعت السعيد عن الأموال التى تصرف فى انتخابات مجلس الشعب، فكان كلام الرئيس واضحًا وقال إن لديه معلومات بأن هناك جهات أجنبية رصدت ٧٠ مليون دولار للتدخل فى انتخابات مجلس الشعب القادمة.

كانت المعلومات تقول إن المال ليس هو الوسيلة الوحيدة للتدخل المباشر فى الشأن المصرى، فهناك وسائل عدة، يكفى القول هنا إن تقريراً للخارجية الأمريكية تضمن أسماء ٣٥٠ ناشط مصرى اختارتهم واشنطن، وقيل إنهم يمثلون الجيل الصاعد والجديد لتولى السلطة فى مصر.. وهذا الكشف يحوى أسماء فى كافة مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية فى البلاد.

وللحقيقة نقول إن كثيراً من هؤلاء الناشطين لا يعرفون أن هذا الكشف قد تضمن أسماءهم، بل إن بينهم شخصيات فى مواقع سياسية وتنفيذية حكومية ومعارضة على السواء وأن أسماءهم رصدت بواسطة السفارة الأمريكية فى القاهرة وجرى تمريرها على الأجهزة المعنية الأمريكية التى استبعدت أعداداً محدودة من هذه الأسماء وأبقت على البقية الباقية والتى يبلغ عددها ٣٥٠ فرد.

ووفقًا للمعلومات الأمريكية والتى علمت بها الحكومة المصرية فقد كان هناك فريق داخل الخارجية الأمريكية قد تبنى مؤخراً الدعوة لأن تقوم الولايات المتحدة بعقد اتفاق شراكة مع حزب «الغد» فى إطار مبادرة «**الشرق الأوسط الموسع**»، إلا أن هذه

الدعوة لم تتم مناقشتها مع أيّ من مسئولى حزب «الغد» فى مصر، وذلك انتظاراً لقرار الرئيس «بوش» فى هذا الصدد.

ويذكر هنا أن الميزانية الأمريكية خصصت فى العام الحالى ١٢٠ مليون دولار لدعم العملية الديمقراطية فى إطار مبادرة الشرق الأوسط، وأن حوالى ٤٠ مليون دولار من هذا المبلغ جرى تخصيصها لإنشاء جيل من القيادات السياسية والاقتصادية يتفقون مع وجهة النظر الأمريكية.

وكانت الخطة تقضى بربط الـ ٣٥٠ قيادة مصرية التى تم اختيارها بالعديد من مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الأهلية المعنية بنشر مبادئ مشروع «**الشرق الأوسط الكبير**».

كان الرهان الأمريكى على حزب «الغد» كبيراً، وسواء كان أيمن نور يعلم أو لا يعلم، فالتقارير الصادرة عن السفارة الأمريكية فى القاهرة إلى صناع القرار فى واشنطن كانت تشير إلى أن حزب «الغد» هو البديل المنتظر، وكانت النصيحة بأن تدعم واشنطن هذا الحزب إلى أقصى مدى.

وقد قيل فى هذا الصدد إن قيادات من أقباط المهجر ساعدت فى ترسيخ هذا المفهوم لدى الإدارة الأمريكية، وأكدوا أن حزب «الغد» هو الإطار المناسب للتعبير عن مشاكل الأقباط من خلال وجود قيادة مرموقة بوزن منى مكرم عبيد فى منصب السكرتير العام للحزب.

* * *

كانت كل الخيوط قد تجمعت أمام الجهات المختصة.. وكان الشعور السائد لديها أن هناك محاولة اختراق مكشوفة، وحزبًا ينمو ويتصاعد بسرعة شديدة، وهذا الحزب لديه إمكانات عالية تساعده على تحقيق أهدافه، وتصريحات يطلقها رئيسه تثير إزعاجًا، وإضافة إلى ذلك، هناك رئيس تحرير هو الزميل إبراهيم عيسى لديه مواقفه المتشددة ضد النظام.

فى هذا الوقت كانت هناك مشكلة قيل إنها قد نشبت بين أيمن نور وأحد الموظفين بمكتبه ويدعى إسماعيل زكريا، وقيل إن إسماعيل زكريا اتُّهم فى قضية نصب

على مواطنين بزعم تسفيرهم للخارج والحصول على مبالغ مالية منهم، وقد ألقى القبض عليه.

وقد تردد داخل أوساط الحزب أن اسماعيل زكريا هذا هو المسئول عن البلاغ المقدم ضد أيمن نور بتهمة التزوير فى التوكيلات الخاصة بحزب «الغد»، ولا يدرى أحد كيف جرى ذلك، وإن كان أيمن نور قد أشار إلى أن إسماعيل زكريا ليس سوى عميل للأجهزة الأمنية.

وبمجرد أن أدلى بالمعلومات أمام مباحث الأموال العامة حتى جرى إخطار الوزارة على الفور، وتم بالفعل تكليف مباحث الأموال العامة بإجراء التحريات اللازمة حول هذا البلاغ.

وعلى الفور تم إبلاغ النائب العام الذى كلف نيابة أمن الدولة للقيام بالمهمة ومعاينة التوكيلات بمقرات الشهر العقارى، وتولى المستشار هشام بدوى المحامى العام الأول لنيابات أمن الدولة العليا هذا الأمر بنفسه ومعه فريق من رؤساء النيابة.

واطلع فريق النيابة على أصول التوكيلات المقدمة إلى لجنة الأحزاب بمجلس الشورى، وكما قيل فقد شك فى الاختام منذ البداية، وانتقل الفريق إلى بعض مكاتب الشهر العقارى واطلع على الدفاتر الرئيسية ولاحظ كما ثبت فى المحاضر عدم وجود أصول أو تسجيل لهذه التوكيلات فى الدفاتر الأصلية المسلسلة، وأسفرت هذه الزيارات حتى الآن عن النتائج الآتية وفقًا لما هو متوافر أمام جهات التحقيق.

مكتب الشهر العقارى بالمعادى ١٢٠١ توكيل، المزور منها ١١٨١ توكيل.

مكتب مصر الجديدة ٨ توكيلات جميعها سليمة.

مكتب مدينة نصر ٣٤ توكيلاً سليمًا.

مكتب الجيزة ٣٢ توكيلاً سليمًا.

مكتب شمال القاهرة ١١ توكيلاً صحيحًا + ٢٥٧ توكيل مزور.

وعندما تمت مواجهة أيمن نور بأقوال إسماعيل زكريا فقد قال: إن إسماعيل زكريا متهم فى قضية نصب وتزوير وإنه ربما يكون هو المتورط فى ذلك، كما أن علاقته

انقطعت بالتوكيلات بمجرد تسليمها إلى لجنة شئون الأحزاب وأنه تلقى أغلبها بالبريد؛ لأن الاستمارة نشرت على الإنترنت.

أما نيابة أمن الدولة فتقول إنها واجهت أيمن نور بالتوكيلات المزورة ووجهت إليه الاتهام بارتكاب جرائم تقليد أختام حكومية من بينها أختام شعار الجمهورية الخاصة ببعض مكاتب التوثيق وتزوير محررات رسمية هى التوكيلات الخاصة المقدمة إلى لجنة الأحزاب، وذلك بإثبات بيانات مخالفة للحقيقة ومهرها بأختام وتوقيعات منسوبة زوراً إلى بعض مكاتب التوثيق وموظفيها، وأن أيمن نور حسب أقوال النيابة كان على علم بتزوير هذه المحررات.

نعود إلى اليوم الموعود، فبعد قيام نيابة أمن الدولة، بإجراء تحرياتها اللازمة قدمت مذكرة عاجلة إلى النائب العام طالبت فيها برفع الحصانة عن أيمن نور وتفتيش مكتبه ومنزله.. وتم قيد القضية تحت رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٠٥ حصر أمن الدولة العليا.

وقد صدرت مذكرة النيابة بتاريخ ٢٨/ ١ أعقبتها مذكرة أخرى من مكتب النائب العام فى ذات اليوم وأخرى من وزير العدل فى ذات اليوم، وقد أحال رئيس مجلس الشعب الطلب إلى اللجنة الدستورية أيضًا فى وقت متأخر من مساء ذات اليوم وبمجرد عودته من الخارج مباشرة من المطار إلى مبنى مجلس الشعب.

كان كل شىء يجرى بسرية وبسرعة شديدة، وفى صباح اليوم التالى السبت ٢٩/ ١ كان كل شىء قد حسم تمامًا.

لقد تم استدعاء أعضاء اللجنة الدستورية على عجل وحضر ٣٠ منهم فى تمام العاشرة من صباح السبت ولم يعترض على رفع الحصانة سوى ٤ بينما وافق ٢٦، والغريب هنا أنه تم إبلاغ أيمن نور فى وقت متأخر من صباح ذات اليوم، حتى إنه عندما وصل إلى الاجتماع كان كل شىء قد انتهى وأصبح عليه أن ينتظر وقائع الجلسة الرئيسية لمجلس الشعب، والتى ستنظر فى الأمر بذات السرعة غير المعهودة من مجلس الشعب.

أدرك أيمن نور أن الأمر جدّ لا هزل فيه، أجرى اتصالات بزوجته ومكتبه، وسعى لإيقاف الأمر بأى وسيلة عبر محاولة الاتصال ببعض كبار المسئولين بمجلس

الشعب، إلا أن المجلس عقد جلسته وأصدر قراره بأغلبيته المعتادة، بينما راح غالبية أعضاء المعارضة والمستقلين يعلنون عن تضامنهم مع أيمن نور.

شعر أيمن نور أن رأسه مطلوب، خرج من قاعة المجلس، ففوجئ ببعض عناصر الأمن تتواجد فى الطرقات وعلى الأبواب. . اتصلت به هاتفيًا فى هذا الوقت أسأله عن هذا الذى يجرى، فقال: يبدو أن هناك قرارًا بالقبض علىّ أنا لم أتورط فى أى تزوير، إن ما يجرى هو رد على المذكرة التى قدمتها للحوار الوطنى حول قضايا الإصلاح المطروحة على جدول الأعمال.

كانت زوجته جميلة إسماعيل السكرتير العام المساعد للحزب تتابع وقائع الجلسة على قناة الأخبار على الهواء مباشرة، قالت: كل هذه أكاذيب. . ثم توقفت عن الحديث وأضافت: يبدو أن رجال الأمن قد جاءوا لتفتيش المنزل.

فى هذا الوقت كان أيمن نور قد قرر الخروج رافضًا طلبًا من بعض زملائه بالاعتصام داخل مجلس الشعب، كانت سيارته تقبع داخل فناء المجلس وحولها عدد من رجال الأمن إلا أنه أسرع بركوب تاكسى من أمام المجلس، فأسرع خلفه عدد من رجال الأمن، واستطاعوا إيقاف التاكسى والقبض على أيمن ووضع الكلبشات الحديدية فى يديه بطريقة وصفها أيمن نور بأنها مهينة!!

وعلى الفور تم اقتياد أيمن نور إلى مباحث الأموال العامة ثم إلى نيابة أمن الدولة، حيث استمرت التحقيقات معه فى اليوم الأول حتى السادسة من صباح اليوم التالى.

وظل أيمن نور فى مبنى الأموال العامة ثم النزهة وفى اليوم الرابع عرض أمام قاضى المعارضات محمد مصطفى وبحضور سامح سيف وطاهر الخولى رئيسى نيابة أمن الدولة العليا، وفى المحكمة استقبله أعضاء حزبه الذين تكبدوا بالمئات استقبالاً حافلاً، وراحوا يرفعونه على الأكتاف بينما رفع هو أصبعيه بعلامة النصر وأصر على المرافعة عن نفسه مرتديًا روب المحاماة.

وكانت المفاجأة فى نهاية الجلسة العاصفة أن قرر رئيس المحكمة حبس أيمن نور ٤٥ يومًا على ذمة التحقيقات.

كان الناس يتساءلون: ٤٥ يومًا؟ ولماذا؟ أيمن نور شخصية عامة ورئيس حزب ولن يهرب من البلاد، كما أن أدلة التحقيق هى فى عهدة النيابة فلماذا كل هذه المدة؟.. إنه ذات السؤال الذى طرحه الناس: لماذا العجلة فى حسم الأمر خلال ساعات من يوم الجمعة ٢٨/ ١ إلى صباح السبت ٢٩/ ١؟!

وبالرغم من أن د. فتحى سرور رئيس المجلس قد رد على ذلك بالقول إن العجلة استدعتها دواع قانونية أبرزها قرار النيابة بتفتيش البيت والمكتب وهى أمور كانت تستوجب السرعة والسرية، نقول بالرغم من ذلك إلا أن الشارع لم يقتنع وظل على سؤاله حتى الآن!

بعد قرار المحكمة تم اقتياد أيمن نور إلى سجن المزرعة بطرة، وكان أيمن يشكو من إحساس شديد بالمهانة، وضمن هذه الأساليب هو ترحيله إلى نيابة أمن الدولة يوميًا بسيارة الترحيلات بالرغم من أنه فى يوم المحكمة تم نقله بواسطة سيارة ميكروباص، كما أنه يشكو أيضًا من أمراض مزمنة منها السكر والقلب وغيرهما.

قبيل ذلك كان قد تم القبض على أيمن بركات مدير مكتب أيمن نور الذى قيل إنه قد تلقى اتصالاً هاتفيًا من أيمن نور فى أعقاب جلسة مجلس الشعب لحرق بعض الأوراق داخل مكتبه، ورغم أن أيمن نور قد نفى ذلك وكذلك أيمن بركات، إلا أن تحقيقات النيابة قالت: إن شخصًا بالمكتب ويدعى ياسر دهمش تلقى التعليمات من أيمن بركات، فقام وحسب اعترافاته هو بحرق بعض الأوراق داخل برميل، فما كان من حارسة العقار إلا أن طالبته بالتوقف وأبلغت الجهات المعنية وتم معاينة البرميل والأوراق المحترقة به من جانب النيابة وأثبت ذلك فى محضر التحقيق، كذلك ما قيل عن أوراق قد تم إلقاؤها فى بدروم العمارة بعد المشادة التى حدثت بين العامل وحارسة العقار. وأمام ذلك أصدرت النيابة قرارها بالإفراج عن ياسر دهمش «كشاهد» بينما صدر قرار بحبس أيمن بركات ٤٥ يومًا.

* * *

فى هذا الوقت بعث السفير الأمريكى فى القاهرة بتقرير عاجل عن الواقعة إلى الخارجية الأمريكية أكد فيه أن التهمة ملفقة وأن أيمن نور واحد من قادة الإصلاح

السياسى فى مصر، وأنه نجح فى تأسيس حزب قوى يضم مجموعة متميزة فى داخل المجتمع المصرى وأن الحزب بدا قويًا ومتماسكًا وأنه كان يسير فى إطار سياسة شاملة، وأن الحزب قدم رؤية للإصلاح السياسى إلى الحكومة فى وقت سابق.

وقال السفير الأمريكى فى تقريره إنه على الرغم من أن أيمن نور يحظى بثقة العديد من الوزراء وكبار المسئولين المصريين، إلا أنه ومنذ شهرين تلقى تحذيراً واضحًا من قيادات حكومية بأن يعمل على تخفيف لهجة المعارضة للنظام وأن يكون حزبه وجهًا آخر للديمقراطية فى مصر، ولكن دون أن يصل الأمر إلى حد التناقض مع الحزب الحاكم خاصة أنه حصل على هذا الحزب من خلال بوابة الحكومة.

وقال السفير الأمريكى إن أيمن نور التقى بالعديد من القيادات الأمريكية فى الفترة الأخيرة وأنه تحدث معهم فى أمور مهمة، وأن نور رفض أن يطلع المسئولين الحكوميين عن هذه الأمور وفحوى هذه الاتصالات، إلا أن هذه الوقائع تسربت للحكومة المصرية من خلال بعض المحيطين به وأن ذلك أثار حفيظة الحكومة كثيراً تجاهه.

وقال السفير الأمريكى فى مذكرته للخارجية الأمريكية: إن الحكومة المصرية تشعر بخطر حقيقى من تحركات أيمن نور وقدرته على جذب برلمانيين ينتمون للحزب الحاكم إلى صفه، وأنه شكل فى الآونة الأخيرة مجموعة قوية تطالب بتعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية فى مصر.

وقد طالب السفير الأمريكى فى مذكرته الإدارة الأمريكية بممارسة الضغط على الحكومة المصرية للإفراج عن أيمن نور وعودته إلى ممارسة دوره على الساحة.

وبالفعل فى أعقاب هذا التقرير الأولى خرج المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ليؤكد قلق الحكومة الأمريكية إزاء ما جرى لأيمن نور، تلاه البيت الأبيض، ثم أشعلت الصحافة الأمريكية والغربية حربًا لا هوادة فيها ضد نظام الرئيس مبارك الذى راحت تنعته بألفاظ قاسية للغاية وتعتبر أن قضية أيمن نور هى اختبار عملى لشعارات جورج بوش حول الديمقراطية.

وفى اليوم التالى قام وكيل وزارة الخارجية الأمريكية «ويليام بيرنز» بإثارة القضية مع السفير المصرى فى واشنطن وكان حاداً، وطالب مصر بسرعة الإفراج عن أيمن نور واصفًا إياه بأنه واحد من أبرز دعاة الإصلاح والديمقراطية فى مصر.

وراحت صحف مثل الواشنطن بوست والنيويورك تايمز وغيرهما تخصص افتتاحياتها الرئيسية للحديث عن قضية أيمن نور، وتطالب الإدارة الأمريكية باستخدام كل أساليب الضغط العنيف ضد الحكومة المصرية لإجبارها على الإفراج الفورى عن أيمن نور.

وبالرغم من أن القاهرة طلبت من هذه الجهات الانتظار حتى يصدر القضاء حكمه فى قضية وصفتها الحكومة بأنها «جنائية وليست سياسية» - إلا أن واشنطن راحت تحرض الدول الصناعية الثمانى للتراجع عن فكرة عقد اجتماعها بالقاهرة فى مارس المقبل ما لم يتم الإفراج عن أيمن نور.

أما دول الاتحاد الأوروبى فقد مارست بدورها اتصالات وضغوطًا على الحكومة المصرية، وبعثت بعدد من نواب البرلمان الأوروبى لمتابعة حالة أيمن نور وإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة ومجلس الشعب والجهات المعنية الأخرى.

وقد تردد أن هناك تهديدات أكثر عنفًا مما هو معلن حملتها رسائل دبلوماسية من واشنطن إلى القاهرة، الأمر الذى أثار دهشة الحكومة المصرية من هذا الاهتمام الأمريكى والغربى الكبير بقضية أيمن نور، وكأنهم يريدون أن يجعلوا منه «سعد الدين إبراهيم» جديداً، وهذا مضمون ما حملته رسالة الخارجية المصرية رداً على الاتصالات الأمريكية فى هذا الصدد.

***

نظراً لأهمية القضية كونها تخص شخصية عامة، كان طبيعيًا أن يصدر النائب العام بيانًا يحدد فيه سير التحقيقات ويرد فيه على بعض التساؤلات المطروحة، وقد تضمن البيان عدداً من النقاط أبرزها:

**الملاحظة الأولى** أن القضية «جنائية» وليس من بين وقائعها أية جريمة سياسية، كما أن التحقيقات لم تتناول من قريب أو بعيد إنشاء حزب «الغد» أو استمراريته.

**الملاحظة الثانية** إن التوكيلات المنسوبة إلى زوجته السيدة جميلة إسماعيل ووالده الأستاذ عبد العزيز نور مزورة!!

**الملاحظة الثالثة** إن النيابة العامة أمرت بعرض أيمن نور على الطب الشرعي بعدما اشتكى لها ولم يشاهد به أو بملابسه أي أثار عنف، وأن النيابة أصدرت أمراً بعرضه على طبيب أول السجن لتوقيع الكشف الطبي عليه وورد التقرير الطبي بأن حالته الصحية عادية وقد تمت إحاطته بموافقة قطاع السجون على استدعاء طبيبه الخاص أو أي الأطباء الاستشاريين على نفقته الخاصة لتوقيع الكشف الطبي عليه في محبسه، كما استدعت النيابة نائب مدير معهد القلب ونائب مدير معهد السكر لتوقيع الكشف الطبي عليه أثناء وجوده بالنيابة العامة ليطمئن على صحته فرفض مبرراً ذلك باكتفائه بما جاء بتقرير الإدارة الطبية بمصلحة السجون وكان ذلك في حضور محاميه.

**الملاحظة الرابعة هي** تحذير النيابة من محاولات الإثارة التي يقودها البعض سواء من الداخل أو الخارج تحت أي ستار أو شعارات أو أي مسمى بتناول هذه القضية على نحو يمس سيادة مصر واستقلال قضائها وحيدته برد التحقيقات التي تجريها النيابة العامة بشأن وقائع هذه القضية - بغير حق - إلى أسباب يبرر لها تدخلها السافر لعرقلة أو لمنع تحقيق العدالة الجنائية وإعمال أحكام الدستور والقانون.

وهنا لنا أن نتوقف أمام بعض هذه الملاحظات:

- **أولاً**: إذا كانت جهات التحقيق ترى أنها أمام قضية جنائية فهذا صحيح، ولكن الرأي العام والدلائل تشير إلى أن البعد الخفي في القضية هو البعد السياسي وتحديداً على خلفية الاتصالات الأمريكية مع حزب «الغد» وقيادته، وهذا الصعود السريع للحزب الذي بات الآن غير مضمون في لغته وخطابه السياسي، ولو فتحنا الباب أمام قضايا مشابهة فإن هناك كثيرين لن يسلموا داخل الحياة السياسية أو العديد من المواقع التنفيذية، ويكفي القول إن يوسف والي لا يزال حراً طليقاً، وإن الدولة المصرية تجاهلت حتى الآن رفع الحصانة عنه رغم صدور حيثيات محكمة الجنايات التي تطالب بإحالته للتحقيق بتهمة الإضرار بصحة المواطنين وإدخال مبيدات مسرطنة إلى البلاد، ويكفي القول أيضا إن سجل الحكومة في عمليات التزوير خاصة في الانتخابات لا يستطيع أن يضاهيه أحد!!

ـ ثانيًا: لقد قال بيان النائب العام إن توكيل كلّ من جميلة إسماعيل زوجة أيمن نور ووالده السيد عبد العزيز نور مزوران، وهنا كان يتوجب على السيدة جميلة إسماعيل أن تعقد مؤتمراً صحفيًا تظهر فيه صورة من التوكيل الذى تقدمت به إلى لجنة الأحزاب وتطلب لجنة من المحامين والصحفيين ليذهبوا معها إلى مقر الشهر العقارى الذى صدر عنه التوكيل ليطلعوا على الأصل.

إن هذه المسألة فى تقديرى كانت ستضع حدًا لكافة الاتهامات الموجهة، فلو صح أن توكيل جميلة إسماعيل تحديداً صحيح وأن له أصلاً فى الشهر العقارى، فسوف يعنى ذلك شكوكًا فى كل ما يتردد حول التزوير.

قد يقول البعض: إن التوكيلات ربما أخذت من لجنة الأحزاب وجرى تزويرها.. وهنا يمكن القول إن أصل التوكيل ورقم المسلسل موجود فى مقر الشهر العقارى إذا كان صحيحًا، وهنا فلن يكلف الأمر شيئًا سوى الاطلاع على الدفاتر من مقر الشهر العقارى الذى استخرج منه التوكيل.

ـ ثالثًا: إن حديث النائب العام عن الحالة الصحية لأيمن نور يتناقض مع ما تنشره الصحف منسوبًا إلى زوجته حول تدهور الحالة الصحية، وأيضًا مدى قدرته على تحمل عملية نقله من خلال سيارة الترحيلات التى تنقله يوميًا من سجن مزرعة طرة إلى نيابة أمن الدولة فى مصر الجديدة، وإن كانت كافة المعلومات تؤكد أن أيمن نور مصاب بالأساس بمرضى القلب والسكر، وأنه سبق أن أجرى العديد من العمليات الجراحية فى القلب.

ـ رابعًا: إن الحديث عن التدخل الخارجى أمر يستحق بالفعل أن يوضع له حد، خصوصًا أن هذا التدخل يطال سيادة الوطن واستقلالية القضاء، وهو يمثل نوعًا من الابتزاز الرخيص، وتهديداً صريحًا للدولة المصرية، وهو يضر بالقضية أكثر مما يخدمها.

بقى القول إن النائب العام أصدر قراراً بالإفراج عن النائب أيمن نور وآخرين، قبيل أن ينهى فترة الحبس الاحتياطى (٤٥ يومًا) بقليل، وتحددت له جلسة محاكمة أمام محكمة جنايات القاهرة ابتداء من نهاية يونيو ٢٠٠٥م.

وكانت الصحف الأمريكية قد شنت حملات انتقاد واسعة ضد الحكومة المصرية واتهمتها بتلفيق القضية، بيد أن النائب العام المستشار رجاء العربى أصدر بيانًا فى ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٤م تضمن قرار الإحالة الذى تضمن اتهامات واضحة إلى رئيس الحزب أيمن نور بتزوير التوكيلات المقدمة إلى لجنة الأحزاب، والتى حصل بمقتضاها على الموافقة بممارسة الحزب لنشاطه الشرعى.

وساق بيان النائب العام العديد من القرائن وأقوال الشهود التى قال إنها تدعم هذا الاتهام، بيد أن أيمن نور نفاها كلية وأكد أن القضية ملفقة لأسباب سياسية، وأمام ما نشرته الصحافة المصرية والعربية والأجنبية من اتهامات وردت على لسان أيمن نور وتعرضه للإهانة ومنع الدواء عنه، ضمَّن النائب العام فى بيانه الرد على هذه الاتهامات بالقول:

١- إن النيابة العامة باشرت التحقيقات فى ذات يوم رفع الحصانة عن المتهم الأول أيمن نور فى ٢٩/ ١/ ٢٠٠٥م من مجلس الشعب خشية من ضياع الأدلة فأمرت بضبطه وقامت بنفسها بإجراءات تفتيش مسكنه ومكتبه، وتولت أيضًا تفتيش سيارته بتاريخ ٣١/ ١/ ٢٠٠٥م التى تركها بحرم مجلس الشعب مغلقة، وذلك بعد استئذان السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب.

٢- لم يتخذ أى إجراء استثنائى ضد المتهم الأول، وكان قرار حبسه احتياطيًا وفقًا للقانون لمدة أربعة أيام، وأخلى سبيله قبل انتهاء مدة الحبس الاحتياطى التى قررها القاضى المختص عندما انتهت مبررات الحبس الاحتياطى واكتمال التحقيقات.

٣- الاتهامات التى نسبت إلى المتهم الأول وإلى المتهمين الآخرين جميعها جرائم ينص عليها قانون العقوبات، وليس من بينها أى جريمة سياسية. وكون المتهم الأول عضوًا بمجلس الشعب ورئيسًا لحزب سياسى لا يجعله بمنأى عن التحقيق معه فى جرائم ارتكبها مثله مثل غيره من المواطنين، فالجميع أمام القانون، سواء فهو متهم بارتكاب وقائع جنائية والحصانة البرلمانية التى أسبغها عليه القانون ليؤدى عمله النيابى قد اتبع فى رفعها واتخاذ الإجراءات القانونية قبله ما نص عليها القانون، وسوف تتبع فى إحالته ومحاكمته ما يتبع مع سائر المتهمين.

٤- إن التحقيقات والإحالة إلى محكمة الجنايات لم تتناول ما يشير من قريب أو بعيد إلى الحزب الذى يرأسه أو ما يتعلق بنشاطه وعمله.

٥- إن التحقيقات التى أجريت مع المتهم أيمن نور راعت فيها النيابة العامة كعهدها دائمًا أحكام الدستور والقانون وضمانات وحقوق المتهم، ومن ذلك أنه حينما أثار لدى استجوابه تعرضه للإصابة أثناء إجراءات ضبطه وتفتيشه حيث اصطدم أصبع مأمور الضبط القضائى بأسفل عينه اليمنى فقد ناظرته النيابة وبادرت بإثبات ذلك فى التحقيق وعرضت المتهم على الطبيب الشرعى - دون طلب منه - الذى انتهى فى تقريره إلى أن الإصابة عبارة عن كدمة صغيرة أسفل العين اليمنى، ولم يشاهد به أى آثار عنف جنائى، كما أن النيابة - وإزاء ما أثاره المتهم من أن له تاريخًا مرضيًا - أمرت بندب لجنة من أطباء مصلحة السجون والطب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى عليه واتخاذ ما يلزم لعلاجه حتى ولو اقتضى الأمر نقله إلى مستشفى خاص، وجاء بتقرير تلك اللجنة أن حالته الصحية طبيعية وأن لا مانع لدى مصلحة السجون من أن تتم متابعة المتهم فى محبسه من قبل طبيبه الخاص، ثم وعندما أبدى أثناء التحقيق شعوره بوعكة صحية بادرت النيابة باستدعاء سيارة الإسعاف المجهزة كغرفة عناية مركزة، بل وسمحت لطبيبه الخاص بمشاركة طبيب الإسعاف بتوقيع الكشف الطبى عليه، ثم أصدرت النيابة قرارها بنقله إلى مستشفى السجن ليكون تحت المتابعة الطبية، وهو ما دعا المتهم ذاته لأن يسجل بالتحقيق فى حضور محاميه الذين حضروا وتناوبوا الحضور فى جلسات التحقيق - اثنى عشر محاميا - ما لمسه من حيادية النيابة التى لم تتوان عن تسجيل أى ملاحظة أو شكوى أبداها خلال جلسات التحقيق التى اتسمت بالشفافية والنزاهة.

٦- إن كافة أوجه دفاع المتهم أيمن عبدالعزيز نور قد أخذت بعين الاعتبار على نحو ما ألزم به القانون وأوجبت دواعى العدالة، ففى حين كانت النيابة أثناء التحقيقات تسعى إلى تحصيل أدلة الاتهام، كانت فى ذات الآن تعمل بإخلاص فى تحقيق دفاع المتهم بغية كشف الحقيقة المجردة من أى باعث، إلى أن خلصت فى النهاية إلى التقرير بمسئوليته الجنائية.

٧- إن النيابة العامة تؤكد أن بيانها الأول عن القضية بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٠٥م لم يُدن المتهم الأول أيمن نور، ولا يعتبر - كما ادعى بعض غير المتخصصين - حكمًا نهائيًا من النيابة قبل انتهاء التحقيق، فقد أوضحت أن التهم الموجهة إليه تشكل جرائم جنائية عادية وليست سياسية، ومن بينها استعمال محررات رسمية مزورة مع علمه بتزويرها وهو نص قانون العقوبات، ولم تكن النيابة تسوق أدلة الاتهام والتحقيق فى بدايته.

٨- إن أى محاولة لانتهاز هذه القضية لاستعداء القوى الخارجية على حقوق وسيادة مصر واستقلال قضائها بإثارة الفتن فى الداخل تحت ستار الادعاء بالاعتداء على حقوق الإنسان والديمقراطية، وإعطاء فرصة لأعداء هذا البلد من الداخل لضربه من الخارج أمر مرفوض جملة وتفصيلاً، فسيادة القانون أساس الحكم والديمقراطية فى مصر، فلا ديمقراطية بدون عدالة، ولا عدالة بغير قانون، هذا ما تعلمناه، وأصبح عقيدة راسخة لدى سدنة العدالة وحماتها.

وقد توقف المراقبون كثيراً أمام الفقرة الأخيرة من بيان النائب العام والتى حذر فيها من انتهاز هذه القضية لاستعداء القوى الخارجية على حقوق وسيادة مصر واستقلال قضائها من خلال الادعاء بالاعتداء على حقوق الإنسان والديمقراطية.

لقد شعرت الحكومة المصرية بالفعل أن هناك محاولة متعمدة من الولايات المتحدة والغرب تحديداً لتوظيف هذه القضية ضد مصر وبهدف الإساءة إلى سمعتها وقضائها.

ويكفى القول إن الموقف الأمريكى كان بمثابة الضوء الأخضر الذى فتح الباب أمام صناع القرار فى دول الاتحاد الأوروبى ليبدأوا حملة شرسة ضد مصر هدفها إطلاق سراح أيمن نور.

وقد أوصى البرلمان الأوروبى الذى بعث بوفد للمشاركة فى مؤتمر برلمانى بمجلس الشعب المصرى بضرورة زيارة أيمن نور داخل السجن للوقوف على حالته وأوضاعه، إلا أن قرار النائب العام بالإفراج عن أيمن نور قبل وصول وفد البرلمان الأوروبى، أنهى هذه الأزمة، فقام الوفد الأوروبى برئاسة نائب رئيس البرلمان الأوروبى بزيارة أيمن نور

فى مكتبه بوسط القاهرة . . وخلال الزيارة عقد الوفد مؤتمراً صحفيّا مع النائب أيمن نور بحضور وكالات الأنباء ووسائل الإعلام وأعلن فيه رئيس الوفد أن البرلمان الأوروبى وجه دعوة للسيد أيمن نور لإلقاء خطاب أمام دورة البرلمان فى بروكسل أواخر شهر أبريل، وقد أعلن أيمن نور فى اللقاء أنه قبل الدعوة وأنه سوف يسافر لإلقاء خطابه أمام البرلمان فى الموعد المحدد إلا أن صدور قرار الاتهام من النائب العام بعد ذلك حال دون سفره على اعتبار أنه على ذمة قضية صدر فيها قرار الاتهام.

وطيلة الشهور الماضية لم يهدأ المسئولون ولا الصحافة الأمريكية «الموجهة» عن التعريض بمصر وشن الافتراءات ضدها . .

ففى مقال ينضح حقداً . . وغلاً . . ضد مصر تهجم الكاتب الأمريكى «جاكسون ديل» فى مقال نشر بصحيفة «الواشنطن بوست» فى أعقاب انعقاد القمة الرباعية التى استضافتها مصر فى شرم الشيخ . . وعلى الرغم من أن القمة كانت تصب بالأساس فى مصلحة حكومة شارون الذى حصد العديد من المزايا السياسية والديبلوماسية فى القمة . . إلا أن الكاتب الأمريكى الذى لا ينطق إلا فى الإطار المرسوم . . راح يسخُف من طبيعة ومضمون الزيارة التى قام بها إلى واشنطن اثنان من كبار المسئولين المصريين . . وهما وزير الخارجية أحمد أبو الغيط، ومدير المخابرات العامة الوزير عمر سليمان.

فتحت عنوان «مغامرة مصر» قال الكاتب الأمريكى: «إن ظهور وزير الخارجية المصرى أحمد أبو الغيط، ورئيس المخابرات المصرية عمر سليمان فى واشنطن هدفه مباشرة محاولة «وقحة» من رجل بلدهم القوى محمد حسنى مبارك بهدف تحييد حملة الرئيس بوش من أجل الديمقراطية فى الشرق الأوسط التى ظهرت فى خطاب تنصيبه».

مضى الكاتب يقول: «لقد تم تلخيص مغامرة مبارك فى حدثين تما فى يومين . . الأول: تمثل فى استضافته فى شرم الشيخ للقمة التى أعلن فيها محمود عباس وآرييل شارون وقفًا لإطلاق النار . . ويوم منع طباعة العدد الأول من جريدة «الغد» وذلك بعد ١٠ أيام من اعتقال أيمن نور زعيم حزب الغد الديمقراطى الليبرالى، وذلك على الرغم من أن إدارة الرئيس الأمريكى اعترضت بقوة على اعتقال نور رئيس الحزب».

واصل الكاتب قوله: «لقد كان مبارك يراهن على أن أبو الغيط وسليمان سيتم الترحيب بهما من قبل وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض.. على اعتبار أن بلدهما شريك فى العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وليس كممثلين لحكومة «تورطت» فى توسيع دائرة التضييق على معارضتها الديمقراطية والعلمانية».. وأضاف: «وإذا كان الأمر كذلك فإن الرئيس البالغ من العمر ٧٦ عامًا سيشعر بالأمن وسيواصل حملته الرامية إلى تحطيم ما يلوح بأنها معارضة من النخبة السياسية والمالية لخطته بتمديد ربع قرن من جلوسه بمكتب الرئاسة من خلال استفتاء يتم الترتيب له، بحيث يتيح له الاستمرار فى منصبه ٦ سنوات أخرى من المنتظر إجراؤه فى الخريف القادم».

واستطرد الكاتب قائلاً: «إن السيد بوش الذى دعا مصر فى خطاب الاتحاد إلى أن تظهر الطريق نحو الديمقراطية فى الشرق الأوسط سيبدو متقلبًا وأحمق إذا ما تم إجراء انتخابات من قبل نظام يعتمد على دعم الولايات المتحدة الأمريكية له عسكريًا وسياسيًا.. بينما - والكلام للكاتب - لا يزال هذا النظام يسجن سياسيين يدعمون رؤيته.. لكن مبارك يراهن على أن هذا الرئيس الأمريكى مثل غيره ممن سبقوه لن يتصدى له بجدية ويهدد عرقلته للديمقراطية فى مرحلة حساسة فى عملية السلام».

ونقل هذا الكاتب عن مسئولين أمريكيين وقتها أن خطابًا تم إعداده ويجرى تسليمه للأعضاء الآخرين فى مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى، يصف فيه عرقلة مبارك للديمقراطية بعبارات قاسية.. ويقترح إعادة النظر فى مشاركة الدول الصناعية الثمانى الكبرى فى اجتماع كان من المقرر عقده مع الجامعة العربية فى أوائل مارس ٢٠٠٥م فى شرم الشيخ.

ومضى الكاتب يستشهد بأحد المسئولين الأمريكيين الذى أكد أن كونداليزا رايس وزيرة الخارجية ربما تلغى رحلة مقررة إلى القاهرة إذا لم يتم الإفراج عن رئيس حزب الغد.. وتواكب ذلك مع إطلاق وزارة الخارجية الأمريكية لجنة لتقييم سياستها نحو مصر.. مما سيعطى «المدافعين عن الديمقراطية» فى وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض منبرًا للمجادلة بأن العلاقات مع القاهرة ينبغى أن تتحول بصورة جوهرية فى

السنوات المقبلة، ويمكنهم الاعتماد على الدعم من الكونجرس، حيث إن جمهوريين بارزين مثل السيناتور «ميتش ماكنيل» نفد صبرهم من رفض مبارك للحرية.

وفى لغة استفزازية واضحة راح الكاتب الأمريكى يقول: «إن المستبد القديم لن يرضخ ما لم يتم تجميد الجرعة السنوية من المساعدات الأمريكية التى تقدر بـ ١,٢ مليار دولار.. فعلى مدى سنوات كان النقاد يجادلون بأن الدعم الضخم الذى يعود تاريخه إلى الحرب الباردة يكسب الولايات المتحدة القليل.. لكنه يكسبها عداوة كبيرة من ملايين العرب الذين يتضجرون من فساد المستبدين ويلومون الولايات المتحدة الأمريكية على دعمها لهم».

وبوقاحة اختتم الكاتب مقاله بقوله: «الحقيقة أن مبارك لديه الكثير مما يمكن أن يخسره أكثر من بوش من إعادة النظر فى قطع العلاقات الأمريكية - المصرية.. أما إذا حدث العكس فإن «.....» سيبحر نحو إعادة انتخابه بمساندة قوية من واشنطن وسيكون بوش وقتها هو الخاسر الكبير».

***

لم تكن اللغة التحريضية التى استخدمها «جاكسون ديل» سوى ترجمة للحملة المعادية التى بلغت قمتها بالخطاب التحريضى الذى ألقاه الرئيس الأمريكى بوش فى مناسبة حالة الاتحاد، والذى وجه فيه انتقادات واضحة لمصر تحت عباءة السير نحو الديمقراطية، وقيادة المنطقة صوب الحرية، كما قادتها على طريق السلام.. وهو الخطاب الذى كرره «بوش» بذات معانيه وتفاصيله ولكن فى بروكسل هذه المرة وأمام القمة الأوروبية - الأمريكية التى التأمت الأسبوع الماضى والتى أشار فيها إلى ما وصفه بضرورات الإصلاح السياسى، خاصة فى مصر والمملكة العربية السعودية، قائلاً فى لغة يفهم معناها ومغزاها: «إن شعب مصر العظيم والأبى والذى قاد الطريق نحو السلام فى الشرق الأوسط يستطيع الآن أن يقود الطريق نحو الديمقراطية فى الشرق الأوسط أيضًا».

ومن هنا لم تكن غريبة تلك اللغة التى تحدثت بها «كوندااليزا رايس» وزيرة الخارجية الأمريكية خلال استقبالها لوزير الخارجية أحمد أبو الغيط فى واشنطن..

فلعلها المرة الأولى التى تخرج فيها وزيرة دولة كبرى عن حدود الأدب والديبلوماسية وتتحدث بلغة لم تعهدها الأعراف الديبلوماسية من قبل. . ففى تدخل صارخ فى الشأن المصرى الداخلى وفى تعد غير مسبوق على جهات القضاء المصرية. . راحت رايس تعبر عن قلقها وقلق إدارتها. . وقلق الكونجرس الأمريكى. . بل وقلق الشعب الأمريكى، الذى وقف ما يقارب الـ ٥٠ بالمائة منه ضد إعادة ترشيح رئيسها الذى جاء بها فى هذا الموقع الخطير. . والقلق الذى عبرت عنه، لأن جهات التحقيق المصرية أودعت أيمن نور رئيس حزب الغد السجن فى اتهامات لا يزال أمرها معروضًا على القضاء ولم يكن قد جرى البت فيها بعد. . وقد بدت كونداليزا وكأنها تعلِّم مصر دروسًا فى الديمقراطية والحرية. . بينما إدارتها مارست - ولا تزال - الشر بكل صنوفه. . والظلم بكل جوانبه. . والاضطهاد بكل تفاصيله. . ولعل نظرة سريعة على ما جرى ويجرى فى العراق، وأفغانستان، وفلسطين. . سواء عبر ممارسات أمريكية مباشرة، أو ممارسات يقوم بها الكيان الصهيونى بالوكالة تكشف وتؤكد للقريب والبعيد أن داعية الديمقراطية الأولى بالعالم ليست أكثر من إدارة للاستبداد والقهر وظلم الشعوب، وأن الكثير من حكوماتنا تنافسه فى ذلك.

لقد تحدثت «رايس» بلغة «فاقد الشىء لا يعطيه». . ولكن يبدو أن الوزير أحمد أبو الغيط لم يمتلك جرأة الرد الحاسم لإفحام هذه الشريرة، التى تمارس الكذب منذ تقلدها منصب مستشار الأمن القومى الأمريكى، وحتى بعد تعيينها وزيرة للخارجية. . الأمر الذى أثار الامتعاض فى أوساط المصريين الذين شعروا جميعًا بالإهانة جراء هذا التدخل السافر، وهذا الصمت الذى لاذ به الوزير المصرى الذى لم يجد سوى عبارات أو كلمات محدودة لا تمثل ردًا شديدًا على الوزيرة. . وهنا تذكر المصريون الوزير الفارس عمرو موسى الذى كان لا يترك أية مناسبة أو أى هجوم تتعرض له مصر دون أن يلقن من يسىء للوطن، دروسًا فى التزام حدود الأدب والأخلاق.

لقد كان واضحًا. . وعلى ضوء الحملة التى تصاعدت ضد النظام المصرى فى هذه الأيام أن الولايات المتحدة قد عقدت العزم بالفعل على اتخاذ إجراءات بعينها ضد الحكومة المصرية تحقيقًا لأهداف، واستجابة لمطامع يدرك الجميع حقيقتها وأبعادها. .

ومن هنا جاءت التهديدات الأمريكية التى أطلقها أكثر من مسئول حول عزم واشنطن الطلب من الدول الصناعية الثمانى مقاطعة الاجتماعات التى كانت مقررة فى الثالث من مارس ٢٠٠٥م بين وزراء الخارجية العرب ووزراء خارجية الدول الصناعية الثمانى الكبرى فى شرم الشيخ لبحث قضايا الإصلاح السياسى والاقتصادى. . ويبدو أن مصر التى ساءها كثيراً هذا التدخل الصارخ، والذى وصل إلى حد أن نشرت صحيفة «الواشنطن بوست» تقريراً تشير فيه إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى فرض إجراءات عقابية على الحكومة المصرية. . اضطرت وبعد أن فاض بها الكيل من هذه التدخلات الصارخة والضغوط المتواصلة إلى اتخاذ قرار يقضى بإلغاء الاجتماع المقرر. . لتعبر بذلك عن موقف غاضب سبقت به موقفًا كان سيحدث بلا شك. . وهو موقف أعاد بعض الإحساس بالكرامة المصرية فى ضوء المهانة التى تتعرض لها مصر كل يوم على صفحات الصحف الأمريكية، وفى تصريحات المسئولين الأمريكيين.

إن مثل هذا الموقف المصرى، والذى استهدفت به القاهرة استباق الضغوط المتواصلة، خاصة بالنسبة لقضية رئيس حزب الغد. . صعَّد بالطبع من الضغوطات الأمريكية على مصر، والتى بلغت بالفعل حد تشكيل لجنة لمراجعة المعونات المقدمة لمصر. . فى تطور هو الأكثر خطورة فى مسار العلاقات المصرية - الأمريكية منذ تطورها فى منتصف السبعينيات وبعد حرب أكتوبر ومعاهدة السلام التى وقعها الرئيس الراحل السادات مع رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق مناحيم بيجين.

ورغم استمرار الحملة الأمريكية والغربية حتى هذا الوقت فى التصعيد فقد ظن الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء أن زيارته التى قام بها منتصف شهر مايو الماضى كفيلة بأن تهدئ الأمور إلا أنه فوجئ أن قضية ترشيح أيمن نور للرئاسة وإسقاط التهم الموجهة ضده كانت بنداً مهمًا فى كافة لقاءاته، كما كانت سؤالاً دائمًا من كافة وسائل الإعلام وهو أمر طرح العديد من علامات الاستفهام التى راح يرددها الرأى العام بقوة.

كان السؤال الأساسى: لماذا أيمن نور بالذات؟. . وماذا يريد الأمريكيون والغرب من وراء توظيف قضيته؟ وهل يمكن أن يتكرر سيناريو أوكرانيا بضغوط دولية ورغمًا عن أنف مصر؟!

قد تبدو التساؤلات منطقية فى ضوء الضغوط، ولكن يبدو أن البعض ينسى أن مصر غير أوكرانيا، وأن الجيش المصرى والشارع المصرى لن يقبل أى خيار يأتيه عن طريق الضغط وفرض الأمر الواقع.

إذا حدث ذلك، خاصة فى إطار التعديلات التى أجريت على المادة ٧٦ وسمحت لأيمن نور وغيره من ممثلى الأحزاب بدخول انتخابات الرئاسة بلا شروط فإن هناك من يرى أن سيناريو انتخابات الرئاسة قد يتم على الوجه التالى:

- ترغم مصر على قبول مشاركة مراقبين دوليين فى انتخابات الرئاسة القادمة، وهذا هو ما أثير خلال زيارة رئيس الوزراء د. أحمد نظيف إلى واشنطن، وترك الباب مفتوحًا لمشاركتهم بعد لقائه مع «كوانديزا رايس» تحديداً.

- يبدأ أحد المرشحين بالقول إن الانتخابات مزورة ويؤيده المراقبون الدوليون فى ذلك.

- وسائل الإعلام الغربية والعربية تقدم استطلاعات رأى كاذبة تزعم فيها أن المرشح «المعارض» يتفوق على مرشح الحزب الوطنى الحاكم.

- يتم الدفع ببعض نشطاء المجتمع المدنى الذين يتلقون تمويلات خارجية بإصدار البيانات والإدلاء بالأحاديث أمام الفضائيات بما يخدم هذا الاتجاه.

- مع بدء الفرز تتصاعد الحملة، وتصدر التصريحات التى تؤكد عملية التزوير.

- تعلن النتيجة بفوز مرشح الحزب الحاكم فى مصر فى الانتخابات.

- تصدر التصريحات الأوروبية والأمريكية التى تتهم مصر بالتزوير وتطالب بإعادة الانتخابات مرة أخرى.

- ترفض الحكومة المصرية ذلك، وتستدل على موقفها بالإشراف القضائى على العملية الانتخابية.

- تندلع بعض التظاهرات المتفق عليها خاصة مع نشطاء حقوق الإنسان، ينضم إليها بعض الناشطين سياسيًا، ثم الجمهور الغاضب من أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- تتحرك قوات الأمن لتواجه وتبدأ حملات اعتقال.

- يجرى التصعيد نحو العنف من قبل الطرفين.

- تصدر الإدارة الأمريكية وحلفاؤها بيانات تطالب الحكومة المصرية بالتوقف عن مواجهة التظاهرات السلمية، والرضوخ لإرادة المجتمع الدولى بإعادة الانتخابات بين مرشح الحزب الحاكم والمرشح المعارض.

- تهدد واشنطن باستخدام سلاح العقوبات ضد مصر.

- إذا قبلت مصر بالضغوط، ربما تتحرك قوى من الداخل لتفرض سيطرتها على الأوضاع فى البلاد رافضة أى تدخل أجنبى.

- المرشح المعارض يعلن نفسه رئيسًا للبلاد.

- تحدث حركات عنف واغتيالات، وضغوط داخلية وخارجية، وتدخل البلاد إلى ما تسميه «كوانديزا رايس» بالفوضى الخلاقة.

- تظل الأوضاع فى حالة عدم استقرار وحروب داخلية سياسية وطائفية، إلى أن ينتهى الأمر بالتمزق الداخلى، ثم مطالبة واشنطن بالتدخل لضبط الأوضاع ولو عبر قوات متعددة الجنسيات.

- تفرض واشنطن شروطها حول الاختيارات السياسية التى تتبنى أجندتها، وكذلك الرموز الذين ستعهد إليهم بالقيادة من خلال مجلس حكم انتقالى يضم عملاءها من داخل مصر وخارجها.

هذا أحد السيناريوهات التى يفكر فيها بعض الخبراء والمحللين الاستراتيجيين فى وزارة الخارجية الأمريكية استنادًا إلى تجارب ناجحة تمت فى يوغسلافيا وجورجيا وأوكرانيا.

وهناك سيناريوهات أخرى تختلف مع هذا السيناريو وترى بالتغيير السلمى من داخل النظام شريطة مشاركة القوى الفاعلة على الساحة ومن بينها «الإخوان المسلمون»، الذين بدأت واشنطن تعيد تقييم نظرتها إليهم فى ضوء التصريحات التى

أطلقتها «كونداليزا رايس» والتى أبدت فيها استعداد بلادها للحوار مع التيارات الأصولية المعتدلة.

وأظن أن من تابع تصريحات د. أحمد نظيف خلال زيارته للولايات المتحدة يدرك الفارق فى الخطاب السياسى تجاه الإخوان قبل وبعد الزيارة، فهو خطاب اتسم بالاعتدال، ونفى التشدد عن جماعة الإخوان، وقصر الاتهامات على التظاهرات التى قاموا بها على أنها مجرد شغب فقط.

* * *

# المحتويات


| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| إهداء | ٥ |
| تقديم | ٧ |
| المقدمة | ٩ |
| قبل أن تقرأ | ١٣ |
| **الفصل الأول: فرض الأجندة** | |
| اتهامات تنتظر الإعلان | ٣١ |
| حرب على التعليم الديني | ٤٥ |
| الابتزاز باسم الديمقراطية!! | ٦١ |
| قبيل قمة جورجيا (الأمريكية) | ٧٧ |
| مشروع داخل الكونجرس | ٩١ |
| **الفصل الثاني: ممارسة الضغوط** | |
| تقرير لجنة الحريات الدينية عن مصر | ١٠٥ |
| اختراق الجامعات | ١١٩ |
| تصدير الفتنة | ١٣١ |
| أجندة لمصر ٢٠٠٥م | ١٣٩ |
| أولبرايت في بيتنا | ١٤٧ |
| وفاء قسطنطين | ١٥٧ |
| قضية أيمن نور | ١٧١ |

رقم الإيداع ١١١٣٢ / ٢٠٠٥

الترقيم الدولى I.S.B.N.- 977-09-1294-8

تم التنفيذ بدار الإتحاد للطباعة
تليفون:٣٢٠٠٦٥١